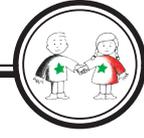


يعامل العالم، ويأيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص.ب (35033) - تلاكسي (+963-11-3120598) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

الهجوم على جبهة الحل السياسي

تكشف تطورات الأيام القليلة الماضية عن أزمة القوى الإقليمية والدولية ذات المواقف المتشددة والداعمة للعنف في سورية، وتستمر الاتصالات الدبلوماسية في هذا السياق لتوضيح حجم مآزق القوى المختلفة المؤججة للصراع في سورية الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى تراجعها لاحقاً وقريباً باتجاه فرض الحل السياسي عليها .

إن هذا الوضع يؤكد صحة الموقف الذي طالما تم التعبير عنه، بأن لا أحد قادر على حسم المعركة بالمعنى العسكري، وأن الخيار الأساسي هو الخيار السلمي القائم على الحوار فرغم قسوة السلاح المستمرة فإن القوى المتشددة تعيش حالة من انعدام الوزن، وتترك فراغاً ينبغي الإسراع في استثماره..

لا شك أن بدء تراجع تلك القوى الإقليمية والدولية وتخطيها، القوى التي جعلت من نفسها طرفاً مباشراً في الأزمة، يأتي نتيجة منطقية لتطور ميزان القوى الدولي الجديد أكثر فأكثر، فتراجع الدور الأمريكي على المستوى الدولي يؤدي حكماً إلى تراجع دور الوكلاء الإقليميين وإلى التخلي حتى عن بعض حلفائهم في الداخل عبر إيهامهم بإمكانية الحسم وتقديم الوعود الكاذبة لهم بالتدخل، ورأينا كليبتون تنعي مجلس اسطنبول ليتحول إلى ما يسمى المبادرة الوطنية بعد أن انتهت وظيفة الأول، ولكن ذلك لا يعني بأن الأهداف قد تغيرت بل أن ما يجري هو فقط تغيير في الأدوات والوسائل . وإذا كان الوضع الإقليمي والدولي الناشئ يشكل عاملاً هاماً لفتح الطريق أمام الحل السياسي، فإن الحل لا يمكن أن يكون إلا داخلياً لأن النتيجة الطبيعية لتوازن دولي صفري هو تقدم أولوية الحل الداخلي، ولهذا ينبغي الاستعداد للحل الداخلي ونزع زمام المبادرة من يد القوى المعادية لسورية كوطن وشعب والهجوم على جبهة الحل السياسي، وخصوصاً في الوقت الحرج الذي ينتقل فيه الأعداء من سيناريو إلى الذي يليه عبر إعادة هيكلة المعارضة المرتبطة بالخارج بشكل يسمح لها بلعب دور أكبر في الداخل، ولذا يجب معالجتها ببدء حوار وطني يهشم بنيتها الغضة ويقطع عليها الطريق الذي تنوي مع من وراءها من خلاله سرقة دم السوريين.. ومن هنا فإن الرأي الذي يردده البعض في النظام والقائل بتأجيل الحل السياسي إلى ما بعد حسم المعركة عسكرياً من شأنه أن يضيع فرصة الاستفادة من توازن القوى الدولي الجديد ومن الطرف الراهن الهش للمعارضة غير الوطنية، وإذا كان تجريب العنف والحلول العسكرية لم يقدم حلاً طوال الوقت الماضي للأزمة فإن المؤكد أن مزيداً من العنف سيولد مزيداً من العنف، وينبغي لذلك فسخ المجال أمام الحل السلمي القائم على الحوار ليحرب حظوظه في وقت لم ينجح فيه ما هو سواه في الخروج من الأزمة..

إن استعالة الحل العسكري في الظروف الحالية لا تقلل من دور وقيمة الجيش العربي السوري، وهذا بالذات ما يحمل كل الوطنيين مسؤولية إضافية في الدفاع عنه والحفاظ عليه وإخراجه من دوامة العنف المتصاعد عبر تسريع الحل السياسي كي يستمر في دوره الوظيفي في مواجهة العدوان الخارجي وخاصة (الإسرائيلي).

وانطلاقاً من كل ذلك فإن القوى الوطنية السورية مدعوة إلى حسم خياراتها والبدء فوراً بحوار وطني جدي وعلمي يخلق الأمل عند السوريين ويعزز من دور المواقف الدولية والإقليمية الناشئة .

إن الحوار المنشود وانطلاقاً من كل التعقيدات القائمة يجب أن يتجاوز تجربة اللقاء التشاوري في تموز ٢٠١١ التي جُمِدت، ويجب أن يكون غير محدد زمنياً أي مفتوحاً، ومصحوباً بإجراءات ملموسة على الأرض تعزز ثقة الشعب، كما يجب عدم إغلاق قائمة المشاركين، فهذا الحوار إذا كان صادقاً وجدياً فستشارك فيه قوى كثيرة لاحقاً بالتأكيد . كما أنه يجب إبقاء جدول الأعمال قابلاً للتطوير باكتمال دائرة المشاركين فيه..

والحوار وفق هذه الصيغة يتوافق مع صمود الشعب السوري الذي أظهر حساً وطنياً، وشعوراً عالياً بالمسؤولية خلال فترة الأزمة، أما المزيد من التسويف والمماطلة فسيحبط بكل تضحياته التي قدمها دفاعاً عن وحدته ووحدة أرضه.

إن الانتقال إلى الحل السياسي وإجراء الانعطاف التاريخي المطلوب سيغير كل أحداثيات الأزمة وسيحرق كل الأوراق التي يراها عليها أعداء الشعب السوري الذين يجدون البيئة المناسبة لتنفيذ مشاريعهم في أجواء العنف.

تستمر

الأزمة..

ويطول

الانتظار

5

◀ ٦٦ عاماً لتعويض المتضررين

6

◀ التراجع المطلق للثروة الحيوانية

9

◀ الحل الخارجي والحل الداخلي

12

◀ فاز أوباما... خسرت أمريكا

اغتيال العقول والكفاءات!

بات واضحاً أنه ثمة جهات تستهدف العقول والكفاءات السورية العاملة في مجالات البحث العلمي، وبالاختصاصات المختلفة وذلك من خلال تفجيرات وعمليات اغتيال مما يعني خسارة سورية لإحدى أهم ثرواتها الاستراتيجية الهامة وأحد روافع تقدمها اللاحق.

إن هذه الكفاءات ليست ملكاً للنظام بل هي كفاءات وطنية تبقى البلاد بحاجة ماسة إليها ويجب أن تكون خارج دائرة الصراع على السلطة، وبالتالي فإن الصمت تجاه هذه الجرائم من قبل القوى الوطنية بغض النظر عن موقعها وموقفها في الصراع الدائر أمر مستهجن ومرفوض إن التجربة الملموسة لبلدان أخرى في هذا المجال وبغض النظر عن أدوات التنفيذ تؤكد أن أعمالاً إجرامية من هذا النوع لاتخدم إلا مصالح إسرائيل الصهيونية والقوى الداعمة لها ، التي كانت وما زالت تستغل أجواء الاضطراب الأمني للقيام بهذه الاعمال

ومن أهم واجبات الدولة في مثل هذه الظروف هي الحفاظ على سلامة هذه العقول الخبيرة وتأمين أمنها الشخصي، ولاينفع هنا أي تبرير في التقاعس عن أداء هذا الواجب الوطني بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

مهرجان الانتخابات الأمريكية



انتهى مهرجان الانتخابات الأمريكية، وبغض النظر عن النتائج فإنها لن تغير شيئاً على الأرض بالمعنى الواقعي والملموس فكل المرشحين هما من الطبقة الاجتماعية ذاتها، وكلاهما يعبران عن مصالح الرأسمال المالي، ومنذ عقود يتناوب على الكرسي البيضاوي ممثلو الحزب الجمهوري والديمقراطي في إطار عملية ديمقراطية إعلامية لا تغير شيئاً بالمعنى الحقيقي لتوجه الدولة الأمريكية إلا في الأدوات والتكتيكات التي تخدم عملية ترسيخ سلطة رأس المال. وإذا كانت سلطة رأس المال هذه استطاعت أن تقدم نفسها بصيغة ديمقراطية شكلانية في إطار لعبة انتخابية محسومة النتائج سلفاً لمصلحتها، فإن تفجر الأزمة الرأسمالية وتعمقها على المستوى العالمي كشفت ورقة التوت التي تغطي كل عورات الديمقراطية البرجوازية ، فالرأسمالية المعولة تزيد يوماً بعد يوم بحكم طريقة تعاطيها مع البشر والطبيعة مأساة البشر على المستوى العالمي، وإذا كانت تستطيع أن تغطي حتى قبل سنوات تناقضاتها الداخلية وتؤمن نمط ومستوي معين من الاستهلاك بحكم حجم النهب وفائض القيمة التي تحصل عليه على النطاق العالمي فإن الأزمة تؤكد يوماً بعد يوم أن هذه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية تعكس إفاًساً أخلاقياً يحكم ما تنتجه من حروب ومجاعات وقتل وتدمير في أصقاع عديدة من العالم وتثبت أنها غير قادرة على حل أية مشكلة جدية تواجه الجنس البشري وذلك بحكم طبيعتها الداخلية وثافتها على الربح فقط دون أي اعتبار للدم الذي يسفك أو القهر الاجتماعي الذي يعاني منه ملايين المنتجين في كل أصقاع الأرض.

اوباما او رومني لايهم، فالاثان وجهان لعملة واحدة بل المهم هو الانتهاء من هذا البناء الأيل إلى السقوط ليحل مكانه عالم أكثر عدلاً .

بمراحة



شركة تاميكو

اعتداءات مستمرة عليها؟؟

◀ محمد عادل اللحام

شركات القطاع الخاص، وشركات القطاع العام الواقعة في مناطق تشهد معارك مستمرة، تتعرض لاعتداءات متواصلة من المجموعات المسلحة حتى بات الأمر يحتاج إلى علاج جذري يتم من خلاله حماية المنشآت الاقتصادية، والإنتاجية الحيوية، والحفاظ على استمرارياتها في الإنتاج خاصة تلك الشركات التي لها أهمية استراتيجية كشركات الأدوية والمحطات الكهربائية، ومحطات إنتاج الغاز الضروري لحاجات المواطنين، وغيرها وغيرها من المنشآت الاستراتيجية التي إذا ما توقفت عن الإنتاج فستخلق أزمة حقيقية بالإضافة لما هو موجود من أزمات مختلفة يعاني منها الشعب السوري الآن وليس بالأفق إمكانية حلها في ظل تصاعد، وتعدد الأوضاع الأمنية والسياسية بسبب تغت القوي المتطرفة التي لا تريد حلاً سياسياً يؤمن وحدة البلاد أرضاً وشعباً .

إن تخريب المنشآت وتعليها هو هدف من أهداف المسلحين لاعتقادهم أن فعل هكذا أعمال تضعف النظام وتجعله غير قادر على مواجهتهم على المدى البعيد وحتى المتوسط، وهو اعتقاد خاطئ وبعيد عن الواقع والحقيقة حيث تؤكد القراءات والتقارير والتصريحات السياسية والعسكرية الصادرة عن مراكز صنع القرار في الدول الداعمة للمجموعات المسلحة أن النظام يملك من القوى العسكرية، والدعم الدولي والإقليمي ما يجعله غير قابل للسقوط وفق الخطط التي يعمل على أساسها المسلحون، وهذا يثبت أكثر من عام ونصف من التناح العسكري والسياسي في مختلف المناطق التي تجري فيها العمليات القتالية التي كانت نتائجها التدمير للبشر والحجر وخسران الشعب السوري، وخاصة الفخراء شقاء عمرهم الذي أمضوه في تأمين سكن ما يؤويهم وعائلاتهم لتأتي المعارك و تشردهم ليصبحوا مهجرين في وطنهم الغالي عليهم، والآن يجري استكمال تهجير العمال من معاملهم بعدما هجروا من بيوتهم عبر الهجوم على المعامل، والشركات، وتخريبها، وسرقة ما يمكن سرقة منها بحيث لا تتمكن من العمل مرة أخرى وهذا الفعل عام يواجه جميع المنشآت في القطاع الخاص العام في المناطق التي يجري فيها قتال المناطق الصناعية في حلب وحمص ودمشق والآنكى ما جرى في منطقة الشيخ النجار الصناعية في حلب من تفكيك للمعامل تحت حماية المسلحين وبيعها في تركيا لبيد تركيبها، وتشغيلها ثانية هناك .

ما نود التأكيد عليه مرة أخرى حول ضرورة العمل من أجل أن تكون قوى ذاتية في المعامل والمنشآت الاستراتيجية للدفاع عنها في مواجهة ما تتعرض له من اعتداءات، وهذه المبادرة التي من المفترض أن تتقدم بها النقابات في مثل هكذا ظروف وتحت قيادتها وإشرافها والذي دعانا لطرح هذا الموضوع والتأكيد عليه ثانية ما تتعرض له شركة تاميكو من اعتداء وتخريب مستمرين، وهي من الشركات الاستراتيجية التي تؤمن إنتاج الدواء بكل أنواعه، وآخرها الاعتداء الذي قامت به مجموعة مسلحة مساء يوم الاثنين، حيث اقتحمت الشركة، وحجزت الحرس، وجردتهم من سلاحهم، وهددت العمال بالقتل، وسرقت ما بحوزتهم من نقود وهواتف محمولة بالإضافة لسرقة ما تبقى من سيارات خاصة بالشركة، هذا المستودعات التي تحوي مواد أولية مثل مادة السكر التي سرق منها ما يقارب ثلاثة أطنان حتى أن هناك عاملاً معاقاً شرد من بيته وينام في العمل قد جرى حجزه وتهديده بقوة السلاح وأنه سيقتل إذا ما حاول الاستنجاد بأحد ما وما تعرضت له شركة تاميكو يمكن أن تتعرض له الكثير من الشركات الأخرى مما يستدعي طرح سؤال على غاية من الأهمية وهو: لمنصحة من التأخير في حماية الشركات، والدفاع عنها، وهل الإدارات الحالية مؤهلة لقيادة هكذا عمل يتطلب فيه من الإدارات أن تكون استثنائية في الظروف الاستثنائية؟؟

إن الكثير من القيادات الإدارية، والنقابية، والحزبية تتصرف كما تعودت أن تكون بعيدة وغير جريئة في قيادة العمل وترتك «الشفق على من بقي يترك العمال ليوأجها مصيرهم وهم عزل لا يستطيعون الدفاع حتى عن أنفسهم والإدارات تطلبهم بضرورة الالتزام في الحضور إلى عملهم بالرغم مما يتعرضون له، وهي تعلم بمخاطر الحضور ومع هذا يتم معاقبة العمال، والحسم من أجورهم الزهيدة بينما كبار المسؤولين لا يحضرون، بل يهربون من العمل إن حضروا أثناء الحوادث ولا يجاسيون، أجورهم كاملة وتعويضاتهم تامة ووسائل نقلهم مؤمنة على أكمل وجه .

أن الطبقة العاملة مستعدة للدفاع عن مكان عملها، وهي قادرة على ذلك إذا ما نظمت، وفعل دورها، وأعطيت الإمكانيات الضرورية للمقاومة إن شعار الدفاع الذاتي عن المعامل والشركات يكتسب أهميته الآن، وتتحمل الحركة النقابية مسؤولية التأخير في تحقيقه .

■

بعد طول الانتظار..

جاء الفرج.. عمال الشركة العامة للبناء سينالون رواتبهم



تعتبر الشركة العامة للبناء شركة مقاولات عامة أحدثت بالمرسوم /١٦٩/ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٧ برأسمال قدره /٢٥/ مليار ليرة سورية، حيث تم دمج شركة الساحل للإنشاء والتعمير مع الشركة العامة للبناء، وقد عانت من صعوبات كبيرة في انطلاقتها نتيجة لما كانت تعاني منه الشركتان، حاولت الحكومة في مرات سابقة دعم هذه الشركة ماليا لتغطية خسائرها وعجزاتها وتسديد رواتب العاملين فيها التي تراكمت لأكثر من ستة أشهر، إضافة إلى تجاوز الخسائر المحققة على الشركة المليار ليرة سورية سنوياً، وحرمان العاملين فيها من مجموعة كبيرة من الميزات والاستحقاقات، وتتولى الشركة حالياً تنفيذ أشغال المباني بأنواعها والمشيدات العامة وكافة أعمال المقاولات داخل القطر وخارجه .

عادت الشركة في خمسة الأشهر الأخيرة إلى المعاناة ذاتها، لتعود وتطالب الحكومة بإيجاد حلول مستعجلة لمشاكلها وخاصة في قضية الأجور والرواتب، وبناء على تلك الطلبات سواء عن طريق الاتحاد العام لنقابات العمال أو عبر العمال أنفسهم، أعدت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء مشروع قرار يتضمن تقويضها بمنح الشركة العامة للبناء والتعمير سلفة من أموال الخزينة العامة الجاهزة قدرها ١٠٤٦٣ مليار ليرة لتسديد

الأجور والأجور للعاملين لدى فروع الشركة في جميع المحافظات عن خمسة أشهر من آب ولغاية كانون الأول ٢٠١٢، على أن تسدد هذه السلفة فور توفر السيولة المالية لديها . ومشروع القرار المذكور الذي أصبح على طاولة رئيس مجلس الوزراء، جاء بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد ونتيجة لتوقف عدد من فروع الشركة عن العمل بشكل شبه كامل وتقدياً لأي تأخير في صرف

أجور العاملين لديها .

واستناداً إلى موافقة رئاسة مجلس الوزراء الصادرة في أيلول الماضي على تمويل مؤسسات وشركات الإنشاءات التي تعاني من ضعف السيولة المالية بالمبالغ اللازمة لسداد العجز في الأجور الشهرية للعاملين لديها .. وإلى كتاب وزير الأشغال العامة المتضمن جدولاً بالرواتب والأجور للعاملين في الشركة المذكورة عن الأشهر الخمسة المشار إليها .



قرار مجحف في وقت قاتل بحق عمال النظافة

على الرغم من أن عمال النظافة يعملون بأقصى جهودهم من أجل نظافة المدن الرئيسية والأحياء السكنية لجعلها أكثر جمالاً وإشراقاً وبهاءً، إلا أنهم لم يستطيعوا الحصول على أدنى حقوقهم التي ما برحوا يطالبون بها منذ فترة، وحتى اللحظة مازالوا يعيشون حياة بائسة يسودها الظلم والتعسف في ظل رواتب متدنية وارتفاع جنوني للأسعار .

ولزيادة هموم العاملين في هذا القطاع أصدر وزير الإدارة المحلية قراراً تحت الرقم /٢١٣/ تاريخ ٢٠١٢/٩/١١ تم فيه تخفيض تعويض طبيعة العمل لعمال النظافة من ٨٠٪ إلى ٥٨٪، وبالنسبة لعمال الفئة الأولى والثانية تم إلغاء طبيعة العمل .

تحدث إلينا مجموعة من عمال النظافة عن الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشونها والمتمثلة في قلة الدخل الذي يحصلون عليه كعمال نظافة، والذي لا يكفي كمصاريف سكن ومتطلبات معيشية أخرى، وشدوا على حقمهم في التأمين الصحي على وجه الخصوص، وأن عملهم مرتبط بالجرائيم والأوبئة، وهم يقولون إنهم في حالة تعرضوا لعراضٍ صحي، وهم معرضون في أي وقت للإصابة بأمراض خطيرة، لا تقدر حالتهم فبدلاً من الاهتمام بنا صحياً، وزيادة حصتنا من طبيعة العمل جاءت الحكومة وخفضت نسب تعويض العمل .

فيما أكد عمال آخرون أنهم في الوقت الذي يعملون فيه على نظافة البيئة يكاؤون بحياة صعبة وياحتقار المجتمع، ولا يجدون المعاملة الحسنة إلا من البعض، وهؤلاء المحترمون قلة (على حد وصفهم) في مجتمعاتنا . وهنا نتساءل: لماذا ولمصلحة من صدور القرار في هذا الوقت الحرج؟ ولماذا اتخذ هذا الإجراء بحق هؤلاء العمال الذين يسهرون الليل للحفاظ على نظافة المدن والبلدات.. أو لعلمهم أول من يستحقون طبيعة العمل نتيجة ملاستهم المباشرة لكل قذارات الحياة؟ فهل يستحقون هذه المكافأة . ياسيادة الوزير!؟

■

بعد أن تم عرض الموضوع بشكل مغاير للحقيقة.. النقابات توجه!

وجه الاتحاد العام لنقابات العمال كتاباً إلى رئيس مجلس الوزراء دعا فيه إلى تسوية أوضاع العمال المتعاقدين الموسمين لفترات طويلة في عدد من الشركات وقد جاء في نص الكتاب مايلي:

إشارة لكتابكم رقم ١/١٥٢١٢ تاريخ ١٠/٢٨/٢٠١٢ المتضمن في معرض الرد على كتابنا السابق بخصوص طلب الموافقة على إعادة التعاقد مع مجموعة من العمال الموسمين الذين يعملون لدى شركة محروقات وشركة الغاز ومحال الأقطان بعقود سنوية بدلا من العقود الموسمية وقد أشرتمت إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٤٦٩/م/د تاريخ ٢٣/١١/٢٠١١ المتضمن أصول وإجراءات التعاقد للمتعاقدين الجدد، بينما الاتحاد العام يطلب معالجة وضع العمال المتعاقدين الموسمين من عشرات السنين إلى أعمال دائمة، وقد تم تشكيل لجنة لهذه الغاية في إدارة الموارد البشرية برئاسة وزير التعليم العالي، حيث أقرت هذه اللجنة بأحقية هؤلاء العمال بتبديل عقودهم الموسمية إلى عقود سنوية كونهم يعملون على أعمال دائمة بطبيعتها، فإن طريقة العرض على سيادتكم للموضوع مغايرة لأصل الطلب . نرجو معالجة وضع هؤلاء العمال بناء على محضر

■

يذكر أن الشركة خلال السنوات الماضية ساهمت في بناء وتنفيذ العديد من المشاريع الهامة والإستراتيجية في مختلف محافظات القطر وخارجه، وأصبح العديد منها في الاستثمار الفعلي، ومنها أبنية الجامعات والمدن الجامعية والضواحي والجمعيات السكنية والمباني الحكومية العامة وأبنية المشافي العامة والأبنية الثقافية والسياحية والرياضية والملاعب ومبان صناعية، وإضافة إلى أعمال الجسور والطرق والمطارات والمرافق ومحطات المعالجة ومحطات الضخ، حيث يعمل في الشركة حالياً حوالي /١٠/ آلاف عامل من الكوادر الوطنية ومن مختلف الاختصاصات الفنية والإدارية المنتجة، وتمتلك أسطولاً من الآليات والمعدات الهندسية حوالي /١٥٠٠/ آلية مع الرحبات اللازمة للصيانة .

وفي مشكلة أخرى مهمة جدا بالنسبة لعمال الوطن شكل رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي اللجنة العليا للسكن العمالي مهمتها دراسة مقترحات الجهات العامة والاتحاد العام لنقابات العمال لتشديد مشاريع إسكان اجتماعي مخصصة للعاملين في الدولة انطلاقاً من الاحتياجات الفعلية من المساكن منخفضة التكاليف وبما يتناسب مع حجم القوى العاملة في المحافظات .

■

من الأرشيف العمالي

الإجراءات والدعم الشعبي

◀ أبو فهد

لقد تم تحديث الوجوه فهل ستتطور السياسات؟ كيف ومتى وبأية وتيرة؟ هذا هو السؤال، فتحديث الوجوه على أساس الكفاءة والإخلاص شرط ضروري ولكنه غير كاف لإنجاز التطوير المطلوب. وهذا التطوير مطلوب منه الاستمرار في بعض السياسات وتعديل بعضها وتغيير واستبدال بعضها الآخر.

المطلوب الاستمرار في السياسة الوطنية السورية مع ما يتطلبه ذلك من توفير مستلزمات استمرار مواجهة السياسات الأمريكية والصهيونية في المنطقة، ومع ما يفرضه هذا الخط من ضرورة مواجهة العولة في المجال الاقتصادي التي تحاول أن تشق الطريق لنفسها لنسف الأسس الموضوعية لسياستنا الوطنية التي صمدت حتى الآن في وجه الضغوطات والمؤامرات الناتجة عن عوامل الأزمة الشاملة التي تعيشها الرأسمالية العالمية .

من هنا فإن المطلوب هو تعديل السياسات المتعلقة بدور الدولة الاقتصادي كي يصبح أكثر كفاءة وفعالية، هذا الدور الذي تعرض للبحث بسبب النهب والحصار الذي تعرض له قطاع الدولة من قبل البرجوازية الطفيلية وحلفائها من البرجوازية البيروقراطية، لذلك تنتصب مهمة مكافحة النهب الذي ينتج الفساد على كل المستويات في كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة كأحدى الأولويات الكبرى التي لا يمكن التهاون فيها، والتي على أساسها سينتشر مصير قطاع الدولة اللاحق ومصير ضرورة تحسين المستوى المعاشي للجماهير الشعبية . ومن ناقل القول أن تعديل السياسات إذا جرى باتجاه إنشاء البنوك الخاصة والأسواق المالية لن يسبب إلا في الاتجاه المعاكس ولن يفعل شيئاً إلا قوننة النهب الجاري وتثبيت الفساد المستشري لأنه سيتحول إلى أهم الآليات المستحدثة لتطويع النهب والفساد، وتجربة الآخرين عبرة في ذلك .

وإذا كان المطلوب تعديل السياسات أعلاه فهو ليس هدفاً بحد ذاته، ولن يعطي النتائج المطلوبة إلا إذا ارتبط بتغيير السياسات المتعلقة بطريقة التعامل مع القضية الكبرى ألا وهي المستوى المعاشي للجماهير الشعبية، وعلى رأس قائمة هذه التغييرات هو تغيير السياسة الأجرية جذريا والتي أثبتت ضررها خلال الفترة الماضية وعنوان هذا التغيير هو إعادة النظر بالحد الأدنى للأجور باتجاه رفعه كي يتناسب مع الحد الأدنى الضروري لمستوى المعيشة، وربط الأجور بالأسعار مما سيسمح بعد ذلك فقط بربطه بالإنتاج، والكف عن تمويل الزيادات على الأجور من أي رفع للأسعار وإيجاد مصادر لهذه الزيادات من الفائذ الضريبي والجمركي الذي أصبح مرتعاً هاماً للنهب .

لقد أثبتت التجربة أن إجراءات عميقة من هذا النوع تتطلب دعماً شعبياً لكسر مقاومة جهاز الدولة البيروقراطية لها، وهذا لن يتوفر إلا بتوسيع أجواء العلانية والمكاشفة التي سيوفرها إشراك أعداد أكبر وأكبر من الناس في النقاش حول المشاكل الموجودة وطرق حلها . لذلك ترتبط في ظروفنا ارتباطاً عضوياً لا فكاك فيه القضايا الوطنية والاقتصادية - الاجتماعية والديمقراطية . والسير إلى الأمام في أي منها سيوفر الأجواء للحلول الإيجابية للقضايا الأخرى، والتباطؤ والفرملة في أي منها سيؤدي إلى كبح شامل في كل هذه المنظومة من القضايا المتشابكة كما أن التراجع في أي منها سيضعف وينسف إمكانيات تنفيذ الحلول في المجالات الأخرى .

إن المهام الوطنية والاقتصادية - الاجتماعية والديمقراطية هي ثلاثة وجوه لقضية واحدة هي قضية الوطن والشعب، واليوم أصبح مستحياً السير في مهمة دون السير بنفس الوتيرة ونفس الاتجاه في المهام الأخرى، فهل ستكون القوى الوطنية الديمقراطية في المجتمع والدولة على مستوى هذا التحدي؟! الزمن والنتائج ستجيبان على هذا السؤال .

قاسيون العدد ٢١٠-٢٠٠٣

المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية ومبررات وجودها



◀ المهندس إبراهيم الأحمد

تتوسط هذه المؤسسة العلاقة بين وزارة النفط والشركات الأخرى التابعة لها غير النفطية مثل الفوسفات والرخام والاسفلت ... الخ وذلك من ناحية التسلسل الهرمي الوظيفي ما يعني أن المراسلات من هذه الشركات الى وزارة النفط وبالعكس يجب أن تكون ع/ط المؤسسة وما ثبت حتى الآن وربما منذ تأسيسها ولعقود خلت أن وظيفتها تنحصر في تأخير البريد بين الوزارة وتلك الشركات ولو انحصر الأمر على هذا قللنا إنه أخف الأضرار مقارنة فيما لو قامت هذه المؤسسة بممارسة عمل فعلي في أي من قطاعات الثروة المعدنية، حيث تؤدي هذه الممارسة قطعاً إلى كوارث حقيقية .

كلنا يتذكر المسلسل الذي أنتجته هذه المؤسسة عن وجود كميات لا حصر لها من الماس وقيامها على أثر ذلك بصرف عشرات الملايين من الدولارات لشراء آليات وتجهيزات تتعلق باستخراج الماس وتصنيعه، لكن بالمحصلة لم يتم العثور على الماس وحتى الآن، ولم يكلف هذا الأمر تلك المؤسسة الاعتذار أو تقديم التفسير اللازم وبالحد الأدنى.

الشركة العامة للرخام مثال آخر

مثال آخر كان من إحدى الشركات التابعة إداريا لهذه المؤسسة الشركة العامة للرخام، ويعد تمكن هذه الشركة من الوقوف على رجليها وأصبحت منتجا قويا للرخام في سورية وبشكل استطاع فيه منافسة الرخام المستورد من الخارج(الأردن، تركيا، إيطاليا ... الخ) كان لا بد من التدخل السريع من المؤسسة حيث أدى تسليم إدارتها العامة للجيولوجي جمال الديري (المدير العام الحالي للمؤسسة) إلى تبخر إنتاج الشركة وقاربت حد الإفلاس وتم اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات عن طريق رئاسة مجلس الوزراء لتبرير الاستيراد لمادة الرخام من الخارج وبالطبع على حساب الرخام السوري، وكان المخرج الخلاق لهذه الأزمة الناتجة هي حل الشركة ودمجها مع شركة أخرى أكثر تعثرا هي شركة الإسفلت ولا يمكن فهم ما هو مشترك في طبيعة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية أو غيرها بين الاسفلت والرخام، نشاط خلاق آخر في مجال باقي نواحي الثروة المعدنية، حيث تم إلحاق منجم الملح الصخري بدير الرزور مباشرة مع المؤسسة إضافة لباقي الملاحات السطحية (ملاحه تدمر، الجبول ... الخ) ومعروف أن عملية استثمار الملح تتم بأكثر الطرق بدائية ولا تخضع لأي من المعايير العلمية أو الطبية التي تسمح بأن يكون منتجا صالح للاستهلاك الأدمي، ويمكن تفسير هذا الاستيلاء من المؤسسة بشيء واحد، هو ان الاستثمار يتم حصرا من القطاع الخاص عن طريق التعهدات ولا يوجد هناك آلية لمعرفة كمية الملح المستثمرة ولا نوعيتها إذا الهدف بات أكثر من واضح وأن الحال في مقالع مواد البناء مشابه تماما فهذه المقالع تقوم بحفر الجبال والوديان لتأمين الرمل والبجص اللازم لمواد البناء وهي لم تخضع سابقاً لأي رقابة على المواد المنتجة وكمياتها وطرق تسعيرهافإن ثقة المؤسسة كبيرة بالمتهدين والقطاع الخاص الذي يتولى كافة الأعمال بهذا المجال.

وكم يشبه الحال في هذا ما خص الرمال وخصوصا مرملة القريتين، حيث يتوضع في هذه المنطقة احتياطي هائل ولم يتعرف إلى الآن إلى حدوده أو الكميات التقديرية حتى لهذه الثروة الطبيعية وهي تتوزع على عدة أنواع من الرمال، فمنها الرمل الأحمروالذي يؤمن حاجة القطر من هذهالمادةالمخصصة لأعمال البناء ونوع آخر من هذه الرمال وهو الأهم الرمال الكوارتزية، وهذه الرمال تعتبر الأنقى في العالم والتي يمكن استثمارها في العديد من الصناعات الزجاجية والكريستال وغيرها، ولسبب غير مفهوم تم إيقاف العمل في استثمار هذه المادة وبالمطلق، ما عدا كميات بسيطة تصدر أحيانا إلى معمل الزجاج في حلب، وتصر المؤسسة إلى الآن على عدم وضع أي برنامج إنتاجي أو تطوري أو تسويقي لهذه المادة رغم تلفه الأسواق العالمية لهذه الرمال وبأي طريقة كانت لمواصفاتها الطبيعية التي لا تملك نظيرا لها في العالم .

مما تقدم من إشارات على عمل المؤسسة العامة للجيولوجيا

ما هو المبرر في تخصيص كيان اداري يتمتع بأرقى الخدمات من مكاتب وسيارات ورواتب عالية وتعويضات منظورة وغير منظورة تصل إلى حد عدم التصور؟

يتم الاعتماد على القطاع الخاص والتعهدات وبشكل دائم، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص في الأعوام الأخيرة نسبة تصل إلى ٦٠% من حجم العملية الإنتاجية!!

يطرح سؤال ملح، ترى ما هو مبرر وجود هذه المؤسسة فعلاً ؟ وما هو المبرر في تخصيص كيان اداري يتمتع بأرقى الخدمات من مكاتب وسيارات ورواتب عالية وتعويضات منظورة وغير منظورة تصل إلى حد عدم التصور؟ ترى أما أن الأوان لاختصار وحذف الحلقات الوظيفية والإدارية عديمة الفائدة مثل هذه المؤسسة حيث ويكل بساطة لو تم تأجير الطوابق العليا في وزارة النفط والمخصصة للمؤسسة وتحويلها إلى مكاتب محامين، أو مهندسين، أو محلات سوبر ماركت للألبسة الداخلية والأحذية النسائية ... الخ . ولو تم الاستغناء عن تقديم السيارات والبنزين وتوفير العملة الصعبة الناجمة عن الايفادات الخارجية لبعض مسؤولي هذه المؤسسة ... الخ، كان ممكناً ويكل بساطة تحويل هذه الموارد إلى رصيد حقيقي للدولة بدلاً من الوضع الحالي السلبي والمشبه لهذه المؤسسة وبكافة أوجه عملها .

شركة أخرى منكوبة ومنهوبة

إن الشركة العامة للفوسفات والمناجم هي إحدى الشركات العامة المنكوبة بالتبعية الإدارية لهذه المؤسسة ومن الواضح تماماً أن الدور الحقيقي لها في مجال الفوسفات يشابه إلى حد بعيد ما هو واقع الحال مع بقية الشركات السابقة الذكر هذا إن لم يكن الأسوأ . مضى من العام ٢٠١٢ أكثر من نصفه ولم نسمع عن هذه المؤسسة شيئاً يخص شركة الفوسفات ولم يقم أي من مسؤوليها بدءاً من مديرها العام الجيولوجي جمال الديري وانتهاء بأخر موظفيها ولو بزيارة واحدة لهذه الشركة أو مناجمها كذلك هو الحال في العام الذي سبقه وغيره من الأعوام اللهم إلا إن كان هناك وليمة معتبرة في أحد المناجم وعلى شرف أحد كبار الزوار فالكل هنا يملك شهية لافتة للمناسف والخروف المحشي والدجاج المقلي ... عندها فقط يمكن التعرف على بعض مسؤولي المؤسسة فقط عندها !!

لم نسمع يوماً أن المؤسسة الموقرة قد حاسبت شركة الفوسفات على عدم تحقيقها لخططها الإنتاجية سواء في خطة الفوسفات أو كشف الردم، أو على التزوير الفاضح فيما يخص كل ذلك ولم تقم يوماً بالسؤال لدى إدارة الفوسفات عن السبب في الاحتفاظ بأعلى مواقع المسؤولية في إدارتها ممن ثبت اهمالهم وعدم كفاءتهم في إنجاز المهام الموكلة لهم، والتي تم إبرازها في العديد من قرارات الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، خصوصاً القرار رقم (١٨/١٠٦٠١٠٤/٤م.ع تاريخ ٢٠١٠-١٠-٢٠) وغيره وغيره.
و لم نلمس لدى المؤسسة أية غيرة على تطوير إنتاج الشركة من حيث الكم والنوع فالخطط هي ذاتها يتم تكرارها وعملية التزوير قائمة كقاعدة عامة في كل ما تسوقه الشركة من أرقام تخص المنتج والمصدر من مادة الفوسفات، ولم نسمع يوماً أنها سعت لتسويق الفوسفات السوري بسعره الحقيقي في الأسواق العالمية، حيث وللسنوات عديدة كان يباع الفوسفات السوري بأقل من نصف سعره العالمي وبمشاركة فاعلة من المؤسسة ممثلة بمديرها العام السابق الذكر أعلاه حيث هو عضو في لجنة تسويق الفوسفات والتي يرأسها وزير النفط، ونظن أن الدراسة التي أجراها فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بحمص في أواخر العام ٢٠٠٧، خلصت إلى نتائج كارثية بخصوص صفقات بيع الفوسفات لشركات غربية بعينها وبقيمة أقل من نصف السعر الحقيقي، ولا نظن أننا بحاجة لتذكيرالسيد مدير عام المؤسسة وسيادة الوزير السابق سفيان علاو بأنه وبقدرة قادر تم رفع سعر الفوسفات السوري بعد هذا التقرير وبقفزات سريعة (خلال ثلاثة شهور) من (٦٠) دولار للطن إلى أن وصل الـ

(١٨٠) يورو، ولا شك أن دلالة هذا الأمر شديدة الواضح، تعلم المؤسسة جيداً أن عدم تحقيق خطة الإنتاج للفوسفات الخام تعزوها الشركة دائماً لعدم وجود عقود تصدير وبالتالي يتم الإنتاج حسب الحاجة التصديرية، ولم تقدم لنا لا شركة الفوسفات ولا المؤسسة تفسيراً في عدم تلبية حاجة العديد من الشركات من الدول الشرقية وبيعها الفوسفات السوري، حيث تقدمت العديد من الشركات المهتمة بصناعة الأسمدة في اوكرانيا وروسيا وبيلاروسيا وغيرها بطلبات لشراء الفوسفات حتى وقامت ببذل وساطات لإبرام عقود لشراء هذه المادة لكن دون جدوى وبالتالي بقيت سوق الفوسفات السوري محصورة ببعض الزبائن والشركات الغربية فقط، ولسنا بحاجة للمزيد من التحليل للوقوف وراء السبب الحقيقي .

لم نلاحظ أي اهتمام من المؤسسة بعدم جاهزية الآليات الهندسية بمختلف أنواعها في مناجم الشرقية وخنيفيس وهي بالعشرات (بلدوزرات، تركسات، دنابر، حفارات ... الخ) رغم صرف ملايين الدولارات سنويا لشراء القطع التبديلية والملايين من الليرات السورية للشراء المباشر من الأسواق المحلية ناهيك عن الكم الهائل من النفقات الأخرى والتي أدت إلى عدم مساهمة هذه الآليات وبعد كل هذا سوى بجزء يقل عن (٤٠ ٪) في تحقيق المخطط من كشف الردم في المناجم، ويتم الاعتماد على القطاع الخاص والتعهدات وبشكل دائم، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص في الأعوام الأخيرة نسبة تصل إلى(٦٠ ٪) من حجم العملية الإنتاجية. لم تقم المؤسسة يوماً بمراجعة المجموعات الإحصائية للشركة أو دراستها وتحليل الأرقام التي تحتونها، ولو فعلت ذلك لوجدت أن الإنتاج الوهمي للشرقية من الفوسفات ولخمس سنوات فقط (٢٠٠٦-٢٠١٠) بلغ الـ (١٠٥) مليون طن وأن كمية كشف الردم الوهمي قاربت الـ (٨) مليون ٢م شبكي وأن الأموال التي تم صرفها من الشركة فقط على هذا البند قد تجاوزت الـ (٤,٧) مليار ليرة سورية.

لم يخطر ببال المؤسسة يوماً أن تسأل ولو على سبيل المجاملة عن سبب عدم قيام شركة الفوسفات بتركيب واستثمار المعدات الموردة من شركة جيومين الرومانية وشركة تكنو امبورت اكسبورت البلغارية منذ أكثر من عشرين عاما حيث تعرضت للتلف بمعظمها ولم يعد بالإمكان الاستفادة منها رغم قيام الشركة بشرائها وبالعملة الصعبة طبعاً وأي دور قيادي لعبته المؤسسة في منع شركة الفوسفات ولعقود من الزمن وحتى اليوم في تطوير المنتج من حيث النوع خصوصاً في تعويم الفوسفات ورفع تركيزه إلى (٢٣-٢٤ ٪) وصولاً به إلى منتج تصعب منافسته في الأسواق العالمية بمواصفاته وبما يحقق تسويقه بأكثر من ضعف السعر الحالي.

و لم نلمس أي تطور لدى المؤسسة أو أي أفق يتعلق بالاستفادة من جبال النفايات المتراكمة منذ عدة عقود ولا تزال يومية في ازدياد حيث إن تركيز الفوسفات في هذه النفايات يتراوح غالباً بين (٢٤-٢٦ ٪) من خامس أكسيد الفوسفور وأن كمية هذه النفايات تصل إلى (٧٠) مليون طن او أكثر ولا ندري سبب إجمام المؤسسة والشركة بأن معا عن الرد على مقترحات شركتي (ريفس وكواتيك الروسييتين) واللتين قدمتاً مقترحات بعد دراسة هذه النفايات تتعلق بإغناء هذه النفايات وصولاً بها إلى تركيز (٢٠.٥ ٪) مع الاستعداد التام لدى هاتين الشركتين لتوقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة السورية وبالشكل الذي يحقق مصلحة الطرفين.
تطول الأسئلة وتطول، ونحن على يقين تام بأننا لن نحصل على جواب أي منها لا من طرف المؤسسة ولا من شركة الفوسفات إلا أن اللافت في الأمر أن في المؤسسة من يهتم بأرباح الشركات الأخرى المهتمة بشراء الفوسفات السوري

وتصنيعه وتصدير المنتجات الخاصة بها إلى الخارج حيث ورد على لسان السيد (نور لمحم) وفي مجال تعقيبه على رسالة موجهة من شركة كيماويات لبنان (ش.م.ل) (لا ندري تعمده عدم ذكر اسمها ، فالأمر لا يستوجب الاستحياء هي شركة سلعاتا)، ومضمون الرسالة هو الطلب إلى شركة الفوسفات تخفيض سعرها بنسبة (١٠ ٪) نظراً لتراجع أرباح الشركة اللبنانية في تسويق منتجاتها من الأسمدة الفوسفاتية والفوسفور وحض الفوسفور ... الخ، وأن مجرد التركيز على كافة التفاصيل وتبني المظالم الواردة فيها يدل على اهتمام المؤسسة بها ولو على حساب السعر الذي يتم بيع مادة الفوسفات به وإن بدأنا بسلعاتا فسوف يتم التعميم حتماً على بقية الزبائن المستوردين لهذه المادة.

شركة سلعاتا مستورد من سورية ومصدر اليها!

تستورد شركة سلعاتا اللبنانية من شركة الفوسفات(٨٠٠.٠٠٠) طن سنوياً وتقوم بتصنيع مختلف المنتجات مثل الأسمدة والفوسفور وحض الفوسفور وتحقق أرباحاً من هذه الكمية ربما تفوق أرباح شركة الفوسفات بأكملها، بسبب اعتماد شركة الفوسفات على بيع منتجها كمادة خام وليس هناك من يفكر بتاتا سواء في هذه الشركة أو المؤسسة بإنتاج ما يمكن إنتاجه كما تفعل الشركة اللبنانية وهذا بالطبع لو تم سوف يجعل عائدات الشركة بعشرات الأضعاف مقارنة بما تحصل عليه الآن جراء بيع المادة بشكلها الحالي (الخام) .

و نشير هنا إلى أن قسماً كبيراً من منتجات شركة سلعاتا يتم تصديره إلى الخارج وللمفارقة إلى سورية خصوصاً الأسمدة وبمختلف أنواعها، وللمفارقة هنا أن الشركة العامة للأسمدة تستورد من شركة الفوسفات الكمية نفسها (٨٠٠.٠٠٠) طن سنويا وبسعر التكلفة تقريباً أي أقل من السعر الذي يتم بيعه لشركة سلعاتا، لكن شركة الأسمدة عاجزة عن تأمين حاجة السوق المحلية من الأسمدة وبمختلف أنواعها ناهيك عن بقية المنتجات مثل الفوسفور أو حمض الفوسفور .

و من الطريف ذكره أن عدد العاملين في شركة سلعاتا لا يتجاوز الـ (٢٠٠) عامل بينما يفوق عدد الإداريين في شركة الأسمدة بما يزيد عن الضعف، ويصل عدد العاملين في هذه الشركة إلى أكثر من (٢٥٠٠) عامل وطبعاً لا نملك إجابة عن سبب عدم تمكن هذه الشركة من زيادة إنتاجها بما يكفي حاجة القطر، ونترك الإجابة والتعليق لمن يهمه الأمر في هذه الشركة ووزارة الصناعة.

المطلوب استئصال كل رموز الإدارة في شركة الفوسفات

مما تقدم أعلاه نصل إلى نتيجة منطقية لا تقبل الجدل وهي أن إمكانية تطوير الشركة العامة للفوسفات والمناجم في إنتاجها الكمي والنوعي والتسويقي والحد من هدر المال العام لا يمكن أن تحصل بوجود جهاز وظيفي إداري كما هو الآن سواء في المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية أو في شركة الفوسفات ولا بد بالتالي من التفكير جدياً باستئصال كل رموز الإدارة في شركة الفوسفات لدورهم في تأخير الشركة وفي المستويات الإدارية والإنتاجية كافة ناهيك عن المليارات التي تهدر من المال العام جرأً وجودهم في إدارة هذه الشركة وبدعم يصل إلى حد الشبهة من إدارة المؤسسة .

نتمنى على الجهات المعنية بهذا الشأن مثل وزارة النفط والثروة المعدنية والسيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية إيلاء هذا الموضوع ما يستحق من أهمية واتخاذ ما يلزم من إجراءات لإنهاء هذا الوضع الشاذ والذي يلحق أكبر الأذى في الاقتصاد الوطني، كي لا تفقد هذه المؤسسة مبرر وجودها.

د جمال عبدو في مجلس الشعب؛ نحن بحاجة إلى إجراءات استثنائية

معاونة الحصول

على الراتب كل شهر وخطوات خجولة لمعالجتها

◀ أروى المصفي / قاسيون

يصطف مئات المواطنين مع نهاية كل شهر أمام الصرافات الآلية التي لم تعد تفي بالغرض أو تناسب توزيعهم المكاني، مع اكتظاظ السكان في بعض المدن وخلوها منهم في مدن أخرى، فضلاً عن خروج عدد آخر من الصرافات من الخدمة نتيجة أعمال التخريب والسرفات، في الوقت الذي ما زالت الحلول المقترحة عاجزة عن تخفيف الأزدحام وطوابير الانتظار، أمام خروج المزيد من الصرافات من الخدمة.

وفي خطوة جديدة فاقمت حجم الضغط على صرافات المصارف العامة، قامت بعض المصارف الخاصة بفصل الشبكة الإلكترونية التي تربط صرافاتها بصرافات المصارف العامة مع بداية ونهاية الشهر، لتخفف الضغط عن صرافاتها..

فصل الصرافات «مخالف للاتفاق»

قاسيون توجهت إلى مدير عام المصرف العقاري عابد فضلية لبيان حقيقة الوضع، وقال إن «بعض المصارف الخاصة قامت في فترة الذروة وبشكل مخالف للاتفاق، بفصل الشبكة الإلكترونية التي تربط صرافاتها بصرافات المصارف العامة، وهو ما يستوجب في حال التكرار إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها».

وفيما يخص أسباب الضغط على الصرافات الآلية، بين فضلية إن «تقصير بعض المصارف بتجديد وصيانة صرافاتها يزيد الضغط على الصرافات الأخرى»، مشيراً إلى أن «حوالي ثلث صرافات المصرف العقاري موزعة في المناطق غير الآمنة أو التي يصعب الوصول إليها، فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي ما يعطل عمل هذه الصرافات طول فترة انقطاع الكهرباء، وبالتالي زيادة الضغط».

التوزيع الجغرافي للصرافات لم يعد مناسباً وتابع الدكتور عابد «قد يحدث تأخير في وصول فنيي الصيانة أو قطع التبديل لصيانة الصرافات، كما أن عدداً لا بأس به من الصرافات مصنعة من شركات أعافت العقوبات الاقتصادية إمكانية التعامل معها بشكل مباشر وبالتالي صعوبة الحصول على قطع التبديل لإجراء الصيانة اللازمة في بعض الحالات».

ولفت الدكتور فضلية إلى أن «توزيع الصرافات جغرافياً كان مناسباً قبل الأزمة، لكن في ظل تغير التوزيع السكاني وتركز المواطنين في محافظات معينة بسبب الظروف الأمنية جعل توزيع الصرافات غير ملائم»، مشيراً إلى أنه «نتوقع أن ينخفض الضغط على الصرافات في كل شهر مع أعمال الصيانة والاهتمام القائمة». وحول السبولة وتوفرها، قال فضلية إنه «لا توجد مشكلة في توفر السبولة، بل قد تواجها مشكلة في نقلها، علماً أن لكل صراف طاقة استيعاب محددة، ولا يمكن في الوقت الحالي زيادة عدد الصرافات كوننا في نهاية السنة المالية».

وأدخل المصرف العقاري مؤخراً طريقة جديدة لسحب الراتب بهدف تخفيف الضغط على الصرافات، وتمكين المواطن من قبض مستحقاته عن طريق كوات فروع المصارف من خلال شيك داخلي غير قابل للتداول، بدلاً من تقديم بياناته القليلة التي تقتصر على الاسم ورقم الحساب مع المبلغ المراد سحبه ويمهه بتوقيعه، ويسحب المبلغ الذي يريد دون أن يترتب على هذه العملية رسم أو عمولة ولو بمقدار ليرة سورية واحدة، أسوة بخدمة الصرافات الآلية التي لا يدفع الزبون مقابلها أي رسم.

وكان المصرف العقاري حول شهر تشرين الأول الماضي بقيمة ٩٥٠ مليون ليرة سورية رواتب المتقاعدين التابعين للمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات من مدينين وعسكريين إلى الصرافات الآلية.

بينما تناقلت وسائل إعلام أن إدارة المصرف التجاري السوري وضعت خطة جديدة ستبدأ بتنفيذها في القريب العاجل للحد من الاختناق الذي تعانیه الصرافات مطلع كل شهر بسبب توافد المواطنين بشكل كبير لقبض رواتبهم، ومقتضي الخطة الجديدة نقل بعض الصرافات من الأماكن التي لا تشهد حراك سحبه كبيرة ووضعها في أماكن درست سابقاً واتضح بأنها تشهد سحبيات كبيرة من الصرافات.

وتبقى المشكله:

رغم كل التبريرات التي قد تبدو منطقية إلا أن المواطن الذي ينتقل من صراف إلى آخر في بداية الشهر ليس مسؤولاً عن ذلك وعلى الجهات المعنية إيجاد حلول واقعية على الأرض وبأسرع وقت، كي لاتضاف معاناة جديدة إلى جملة المعاناة التي يعاني منها المواطن السوري في ظل الأزمة الحالية.

■

السيد رئيس مجلس الشعب

السادة الزملاء

أثناء مناقشة البيان الوزاري للحكومة الحالية أكدت أنها من أولى مهامها هدف المصالحة الوطنية وذكرت حينها أن المصالحة الوطنية تبدأ بخطوات واضحة وجريئة وجدية للوصول إلى الحوار الوطني الشامل من الإفراج عن معتقلي الرأي وحل مشكلة المهجرين والمفقودين ومحاسبة المسؤولين عن نزيف الدم السوري وتعويض المتضررين وها قد مر ما يقارب الثلاثة أشهر ولا خطوة واحدة جدية من هذا الاتجاه فإزداد الشرخ في المجتمع وازداد العنف وسفك الدماء السورية وانتشر الدمار واستفحلت مسألة التهجير الداخلي والخارجي.

الوطن ينزف يوماً والوقت غال وغال جداً ونحن بحاجة إلى حلول سريعة وإجراءات استثنائية صادقة تعيد ثقة الشعب بالحكومة ولن يكون ذلك إلا بالذهاب إلى الحل السياسي. المترافق بالحلول الأمنية ضد الجماعات التي ترفض الحوار وترفض إسقاط السلاح كالقاعدة والتفكيريين والجهاديين ومن سلم أوراق اعتماده للخارج. أما الاقتصر على الحل العسكري الأحادي الجانب والاستمرار في أوام الحسم يخلق البيئة المناسبة لزيادة نفوذ هذه الجماعات باعتقادنا إن القوى المعيقة للمصالحة وللحوار متواجدة ليس فقط في صفوف المعارضة المسلحة والمربطة بالخارج بل هو موجود في النظام أيضاً ممثلة بقوى الفساد الكبرى، وهم بوابات العبور للتدخل الخارجي ومسؤولة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد التي خلقت الأرضية الحقيقية للحراك في سورية.

هناك من يستهين بالمخاطر الحقيقية على بلدنا للأزمة التي نعيشها منذ عام ونصف ويدعي أن «سورية بخير» لقد مل الشعب السوري من هذا الخطاب التقليدي المرير على جميع الأصعدة ومنها بشكل خاص على الصعيد الاقتصادي الذي عانى ما عاناها

من الفساد الذي يستحوذ على ٢٠٪ من الاقتصاد السوري قبل الأزمة وربما تفاقم وبعد الأزمة مع التدمير الشامل نريد أن ندق ناقوس الخطر لمن يبده مقاليد الأمور، ولن يعين الحلول ويبحث عن كبش فداء يحمل نتائج سياساته وفساده فوجدوا في تصريح النائب الاقتصادي للهيومفيل للوضع الاقتصادي للهيومفيل هكذا حلت مشاكلنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

زملائي حلب الشهباء المنكوبة بالمشحون والتفجيرات الإرهابية والحصار الجائر والقصف العشوائي والنزوح والدمار على أبواب كارثة إنسانية بكل المقاييس نتيجة العنف والعنف المضاد، وعدم وجود أفق واضح ومشروع للخروج من النفق المظلم الذي دخلت فيه حلب... تدمرت البيوت - تهجر سكانها، حرقت المعامل، توقفت المصانع، هربت رؤوس الأموال، فقد الأمن والأمان من قتل واختطاف واعتقال وغيرها.

الكهرباء تنقطع أحياناً أياماً - المازوت بـ /٨٠/

ل.س جرة الغاز بـ «٢٠٠٠» ل.س تقريباً البنزين بـ ١٢٠ ل.س المواد الغذائية غالية الثمن، لا يوجد عمل... لا يوجد دخل مال العمل؟

نحن نعبد نفس الكلام والخطابات عن المصالحة (والقول لا يقترن بالأفعال).

أما دعوة السوريين إلى مصر الإخوان وإلى القاهرة للاجتماع بالمصالحة والمصارحة وتحت غطاء دولي مع الإشارة إلى رفض التدخل الدولي، كيف يستقيم هذا؟ هذا

الطرح متناقض واعتقد جازماً أنه غير بريء! نقطة أخيرة آقف عند موضوعة التدخل الخارجي هناك لغط كثير وخاصة في الإعلام وفي المجتمع عن التدخل الإيراني أو تدخل حزب الله في الشأن السوري أجزم أن مصريي هذا اللغط يهدفون فيما يهدفون إلى حرف الأنظار عن العدو التاريخي لشعبنا وللشعب كافة من الكيان الصهيوني والإمبريالية الأمريكية والغربية والرجعية العربية حيث أنهم لا يتفوهون ببنت شفة عن

■

دير الزور مدينة أكثر من منكوبة..!!



والذين باتوا يعيشون على الصدقات.. وخاصة مع قدوم الشتاء وتدعي الحكومة أنها ستجد لهم مأوى وتوفر لهم ما يحتاجونه.. ناهيك عن حرمان الطلاب من المدارس والجامعات وفي هذا الإطار فإن المساعدات التي تأتي من منظمات الإغاثة العالمية والهلال والصليب الأحمرين فإنها تذهب لمناطق ولا تذهب لأخرى مع التفاوت الكبير في طريقة توزيعها ناهيك أن قسماً كبيراً منها يصل ناقصاً بسبب الفساد والنفوس المريضة ..

إن دير الزور هي مدينة أكثر من منكوبة. ولا شك أن من سعى ونفذ ذلك ولا يزال هو مجرم بحق الشعب والوطن ويحق البشرية والإنسانية ويجب فضحه ومحاسبته.

والمخزي أنّ وسائل الإعلام سواء الدولية أو الرسمية تشارك في المساة التي تتعرض لها دير الزور عبر محاولة توظيفها وفق أهداف من يريعاها.. لا شك أن معاناة أهالي دير الزور هي جزء من معاناة الشعب السوري ككل وما تعرضت له المحافظة ريفاً ومدينة هو جزء مما تعرض له الوطن ككل أيضاً، نتيجة دور وسلوك قوى القمع والفساد والقوى الخارجية والرجعية والظلامية ويبقى واجب القوى الوطنية ضرورة العمل على إيقاف شلال الدم السوري الطاهر.

■ مراسل قاسيون

برقية

مستعجلة إلى

وزير الداخلية

السيد الوزير...

يعاني أهالي المدن المنكوبة

من عدم إمكانية الحصول

على الوثائق اللازمة

من السجل المدني سواء

لتسجيل أبنائهم في

المدارس والجامعات... أو

لحاجات أخرى..

وهؤلاء إما فقدوا

البطاقة العائلية.. وإما

لم يستطيعوا جلبها وقد

خرجوا من ديارهم بثيابهم

التي يلبسونها فقط وعلى

سبيل المثال:

أهالي دير الزور راجعوا

الأحوال المدنية في دمشق

للحصول على بيان

قيد عائلي.. ورفضوا

إعطائهم رغم أن رب

العائلة يقدم لهم هويته

الشخصية التي تحوي

بياناته وخاصة رقم خانة

السجل..

إن معاناة أهالي المدن

المنكوبة من السكن

والمعيشة جريمة بحقهم..

أفلا يكفيهم ذلك حتى

يحرّموا مما يتبث وجودهم

وتصدّق عقود الأجار..

والمعالجة وغيرها...

■

مجلس الشعب يبدأ بمناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٣

ماهر حجار: موقفنا من مشروع الموازنة هو ردها للحكومة من أجل إعادة صياغتها ضمن الضوابط الخمسة

بتاريخ ٤ تشرين الثاني٢٠١٢ عقد مجلس الشعب جلسته الثالثة من الدورة الثانية من الدور التشريعي الأول التي بدأ فيها المداولة العامة حول مشروع قانون الموازنة المقدم من الحكومة إلى المجلس لإقراره. وقد قدم الرفيق ماهر حجار أمين حزب الإرادة الشعبية مداخلة عامة حول المشروع، هذا نصها:

أولاً: الموازنة دون خطة خمسية مخالفة دستورية

السيد رئيس مجلس الشعب الموقر

السادة الأعضاء المحترمون

يعرف علم المالية العامة قانون الموازنة العامة بأنها نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل المالية من نفقات وضرائب ورسوم وقروض لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في إطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة. ويعرف القانون /٥٤/ لعام٢٠٠٦ الموازنة بأنها « الخطة المالية الأساسية السنوية لتنفيذ الخطة الاقتصادية وذلك بما يحقق أهداف هذه الخطة ويتفق مع بنائها العام والتفصيلي ..». فهي إذا الخطة المالية السنوية التنفيذية لخطة التنمية التي تعتمدها الحكومة. والسؤال: أين خطة التنمية العامة؟ بالطبع لا يوجد فالخطة الخمسية العاشرة انتهت منذ سنتين ولم تقدم للبلاد والعباد باعتمادها الليبرالية الجديدة سوى خراب الاقتصاد الوطني، وتوقف النمو الحقيقي، وزيادة معدلات الفقر بشكل كبير، وزيادة العاطلين عن العمل، واتساع رقعة المهمشين، والخلل الهيكلي الكلي في الاقتصاد السوري، وزيادة النهب والفساد، وضرب الإنتاج الوطني، وفتح الباب مشرعاً أمام التبادل غير المتكافئ، وزيادة مستوى الاستياء الشعبي من الحكومة إلى درجة أصبح منسوب الاستياء من السياسة الاقتصادية الاجتماعية للدولة في بعض الأحيان أعلى بكثير من منسوب الرضا عن السياسة الوطنية التي تنتهجها سورية، وقد عرف عدونا التعامل بحذق مع نتائج هذه السياسة التدميرية الإجرامية، فحدث الانفجار الاجتماعي الذي يدفع اليوم وطننا ثمنه غالياً وغالياً جداً من دماء السوريين ومن ممتلكاتهم العامة والخاصة التي بنوها عبر عشرات السنين.

إذاً، فبيان الحكومة المالي الذي ناقشه اليوم بالتعريف العلمي الدقيق هو خطة مالية سنوية بلا أهداف محددة بخطة تنمية خمسية مقررة من مجلسنا الكريم، أي خطة مالية لتنفيذ خطة تنمية غير موجودة أصلاً. وهذا يخالف الدستور في الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشرة (المبادئ الاقتصادية) التي تنص على «يقوم الاقتصاد الوطني على أساس تنمية النشاط الاقتصادي العام والخاص من خلال الخطط الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى زيادة الدخل الوطني وتطوير الإنتاج ورفع مستوى معيشة الفرد وتوفير فرص العمل».

وقد تحتج الحكومة علينا بأن الأزمة التي تعيشها سورية تمنع وضع خطة تنمية خمسية جديدة (وهذا ما قاله وزير المالية بالأمس واليوم)، هذا الكلام مردود أصلاً، وعكسه هو الصحيح، إن الأزمة التي تعيشها سورية تتطلب أكثر من أي وقت مضى وضع خطط التنمية. إن العقيلة التي تبرر عدم وضع خطط تنمية بسبب الأزمة هي عقيلة مأزومة، هي جزء من الأزمة وليست جزءاً من الحل. فحل الأزمة عبر ميكانيزماتها هو حل لا يمكن أن ينتج إلا عن عقيلة مأزومة، فلا يمكن حل هذه الأزمة، ولا أية أزمة بالمطلق إلى بمكانيزمات من خارجها.

ومع ذلك، سأنتقل من حسن الظن (فإن بعض الظن إثم – وليس كله) وسأتعامل مع هذا البيان الحكومي على أنه خطة تنمية سنوية. وسأعتبر أن الأزمة الحالية قد أصابت الحكومة بحالة دوار لا تستطيع معها رسم الخطط التنموية الخمسية كقاطرة لسحب وطننا من عمق هذه الأزمة. لا بل ربما لا تعرف الحكومة حتى الآن بأي اتجاه سوف تسير.

ثانياً: الموازنة والفقير

السيد الرئيس ..السادة الأعضاء

في البداية أعلن موقفنا بأننا نتمنى على مجلسنا الكريم رد مشروع الموازنة لإعادة صياغته من جديد، وسأطلب في نهاية مناقشتي رد مشروع قانون الموازنة إلى الحكومة وعدم إحالته إلى لجنة الموازنة. ولكن قبل ذلك علينا أن نوضح أسباب هذا الطلب. وماذا يعني لو قبل المجلس بمشروع الموازنة؟

إذا اعتمدنا مشروع الحكومة للموازنة فهذا يعني أن الحكومة سوف تعوض المتضررين خلال ٦٦ عاماً



من الواضح أن مشروع الموازنة يعتمد في بنائه على النظرية النقدية الريوية (المركنتلية) التي تعتبر أن المال هو أساس الثروة وهذا ما يجعلنا من حيث الموقع في المعارضة الجذرية لهذه الموازنة ولكل الموازونات التي جرى العمل بها منذ الاستقلال حتى الآن هذا المنهج الذي كان ومازال قاصراً عن تحقيق نمو حقيقي وتنمية جذرية ولا غرابة عندما صرخ سدنة هذا المنهج في لجنة الحكماء في فرنسا عندما انفجرت الأزمة المالية العالمية قائلين: نحن لا نملك نظرية في الاقتصاد السياسي.

وقد بينت تجارب البشرية أن المهام الاقتصادية الكبرى للدول لا يمكن أن تبنى إلا على أساس المنهج العلمي. منهج الاقتصاد السياسي.

بالمموس...

سأعتمد أرقام الحكومة المقدمة في البيان المالي لأجري بعض المقارنات، لأقول:

نسبة عجز الموازنة هي حوالي ٥٤٪ وهي كما هو واضح ستمول من مصادر تضخمية. أي أنها وهمية وغير حقيقية،-وهذا أقل ما يقال عنها إذا تجاوزنا المضار الكبرى لهكذا تمويل سواء على الاقتصاد بشكل عام أم على مصالح الكادحين والفقراء- والإنفاق الاستثماري فيها هو ٢٨٥ مليار، وهذا يعني أن الإنفاق الاستثماري الممول من مصادر غير تضخمية هو ١٣٢ مليار ومن خلال الاطلاع على أوجه الإنفاق الاستثماري بالمفهوم العجوبة للحكومة، فإن غالبيته ليس استثماراً في قطاعات الإنتاج الحقيقي –بكل تأكيد أكثر من نصفه كذلك- هذا يعني إن الإنفاق الاستثماري الحقيقي في قطاعات الإنتاج السلعي الحقيقي لا يتجاوز بحال ٦٠ مليار. فإذا عرفنا أن عائدية الاقتصاد السوري لا تتجاوز حالياً ١٢٪ لوجدنا أن حجم النمو الحقيقي سيكون على ضوء هذه الأرقام حوالي ٧ مليار أي ما نسبته إلى الناتج الوطني الإجمالي حوالي ٢.٥ بالألف.(أصبحت النسبة الفية وليست مئوية).

ماذا تعني هذه الأرقام كسياسة؟ وكاقتصاد؟ وكأهداف اجتماعية لمشروع الموازنة؟.

سنفترض أن الحكومة ستعمل على محاربة الفقر من خلال جعل الحد الأدنى للأجور يعادل الحد الأدنى لمستوى المعيشة (الحد الأدنى للأجور حوالي ١١ ألف ليرة والحد الأدنى لمستوى المعيشة هو ٤٠ ألف) فإن ذلك يعني أنه يجب مضاعفة الناتج الوطني الإجمالي أربع مرات (ولا أظن أن أحداً سيقترح تخفيض عدد سكان سورية إلى الربع، ربما لأن ذلك سيؤثر أيضاً على حجم الناتج الإجمالي). كم سنحتاج إلى زمن لكي نجعل الحد الأدنى للأجور معادلاً للحد الأدنى لمستوى المعيشة من مصادر حقيقية غير تضخمية. على ضوء أرقام الحكومة سوف نحتاج إلى١٦٠٠ عام.نعم ١٦٠٠ عام!!! باعتبار أن نسبة النمو ٢.٥ بالألف.

فإذا أضفنا أن تعويض الأضرار الناتجة عن الأزمة التي نعيشها (وهي ٢٠٠٠ مليار) يحتاج إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي مرة واحدة أخرى، يصبح المطلوب مضاعفة الناتج الوطني الإجمالي خمس مرات وهذا يعني أننا نحتاج إلى حوالي ٢٠٠٠ عام.

نعم ٢٠٠٠ عام من أجل ماذا؟ من أجل فقط حل مشكلة كبرى واحدة وهي محاربة الفقر وجعل الحد الأدنى للأجور معادلاً للحد الأدنى لمستوى المعيشة.

هل هذا مضحك أم مبكي؟ أم كلاهما!!!

ثالثاً: الموازنة والنمو

السيد الرئيس ..السادة الأعضاء

لو قبلنا بمشروع الموازنة وأردنا تحقيق حلم شعبنا بأن نصبح في مصاف الدول النامية وليس المتقدمة. متى سنصل لذلك إذا استمرت حكومتنا بهذه السياسة؟

متوسط دخل الفرد في سورية كما هو واضح في مشروع الموازنة هو حوالي ١٦٠٠ دولار سنوياً. أما في تركيا فهو ١٠ آلاف دولار. فلو أردنا أن نصل بدخل الفرد السوري إلى ما يماثله في تركيا بطريقة أداء حكومتنا وإقرارنا لمشروع الموازنة بنسبة نمو ٠.٢٥٠، وبعد إجراء عدة عمليات حسابية بسيطة لوجدنا أننا يمكن أن نصل إلى هذا الهدف بعد ٢١٠ سنوات!! نعم ٢١٠ سنوات. طبعاً هذا إن توقف الزمن والنمو في تركيا خلال هذه الـ ٢١٠ سنوات. أما إذا استمر النمو بنسبة ١٢٪ وليس كما هي عليه عندنا ٢.٥ بالألف فإن اللحاق بالاقتصاد التركي سيغدو من الاستحالة في الرياضيات.

اليونان المأزومة. متوسط دخل الفرد فيها يزيد عن ١٨ ألف دولار. بالعمليات الحسابية نفسها سنصل لمستواها بعد ٤١٠ سنوات. طبعاً إذا استطعنا تجميد النمو في اليونان، والطلب من الاقتصاد اليوناني أن ينتظرنا ٤١٠ سنوات فقط لا غير!!!

رابعاً: الموازنة والتعويضات عن الأضرار

السيد رئيس المجلس الموقر ..الزملاء الأكارم

وضعت الحكومة مبلغ ٣٠ مليار في اعتمادات العمليات الاستثمارية لعام ٢٠١٢ للإعمار وإعادة التأهيل للمنشآت العامة، والتحصينات الحدودية، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت الخاصة نتيجة للأوضاع الراهنة التي يمر بها القطر.

ماذا يعني هذا الرقم؟؟؟

كما هو معروف فإن حجم الأضرار الناتجة عن الأوضاع الراهنة تقدر كحد أدنى بألفي مليار ل.س. هذا يعني إذا اعتمدنا خطة الحكومة فإننا بحاجة إلى ما لا يقل عن ٦٦ عاماً لكي يتم التعويض الكامل وإعادة التأهيل. وأريد أن أسأل الحكومة هل هذا هو تفسيرها للمبادئ الاجتماعية التي تقوم على أساس التضامن والتكافل وكفالة الدولة لكل مواطن وأسرتة في حالات الطوارئ وحالات الكوارث المنصوص عنها في المواد (١٩ – ٢٢ – ٢٤) من الدستور. ألم تقسم الحكومة قبل تأدية مهامها على احترام دستور البلاد؟

هذا دستورياً، أما اقتصادياً فإن هذا الرقم يشكل حوالي ٢٪ من الموازنة كما يشكل من حجم الأضرار ١.٥٪.

ألا نجد سيادة رئيس المجلس والسادة الأعضاء أن هذا الرقم وفقاً العين بصفر؟

أليس التعويض وإعادة التأهيل اقتصادياً في الطرف الراهن هو استثمار بامتياز في أشد قطاعات الإنتاج الحقيقي إلحاحاً؟؟

أليس التعويض وإعادة التأهيل هو أحد المفردات العميقة جداً للحل السياسي للأزمة في سورية؟؟

لمماذا تريد الحكومة تقزيم الأهمية العظمى السياسية والاقتصادية للتعويض وإعادة التأهيل؟؟

إن أسئلتني سيادة رئيس المجلس إنكارية وليست استفسارية .

إن العلم الاقتصادي ومبادئ الحق والعدل والمنطق والمصلحة الوطنية العليا تفترض أن تضاعف نسبة هذا الرقم إلى الموازنة العامة أضعافاً مضاعفة وعدة مرات. بل نقول كان على الحكومة أن تقدم لنا حلولاً لمصادر إيرادات جديدة مخصصة للتعويض الكلي وإعادة التأهيل خلال عام واحد، وليس خلال ٦٦ عاماً. إننا في حزب الإرادة الشعبية نعتبر هذا البند أساساً في الحل السياسي، وإن التعاطي الحالي للحكومة الحالية مع هذا البند بتصديها لمسألة التعويض وإعادة التأهيل بنسبة ١.٥٪ كافياً لنا لكي نطلب رد مشروع الموازنة وإعادة صياغته من جديد .

الحكومة تنسخ مشاريعها من البيانات السابقة

السيد رئيس المجلس ..السادة الأعضاء

هل ظلمنا الحكومة بما تقدم؟ وهل استطعتُ أن أقتع مجلسنا الكريم بأن المصلحة الوطنية العليا تقتضي منا رد مشروع

إن التعويض وإعادة التأهيل هو أحد المفردات العميقة جداً للحل السياسي للأزمة في سورية نطلب أن يتم في عام واحد فقط

الموازنة إلى الحكومة؟ ما زلتُ أشك. إذاً فلننظر إلى ما قدمته إلينا الحكومة في القسم(عاشراً) من البيان المالي ص٢٨ والذي يستعرض أهم – ولنلاحظ أهم- المشاريع الاستثمارية الواردة في مشروع موازنة عام ٢٠١٢ وتوزعها على قطاعات الدولة.

الواضح أن كامل هذا القسم منقول بالحرف من البيان الوزاري للعام الماضي ٢٠١٢ وربما قبل العام الماضي أو قبل قبله. دون أي تعديل. وربما دون حتى قراءة من الحكومة. ف(أهم) المشاريع الاستثمارية تحدثت عن:

- الاستمرار في تحسين تجهيزات نقل وضخ النفط الخام ومشتقاته!!!ص٢٩
- تنفيذ اتوستراد أريحا – اللاذقية!!ص٣٠ طريق الرقة – دير الزور ص٣٠
- التعامل مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على أنهما وزارة واحدة!!ص٣١
- تجهيز القناة الفضائية الدينية (نور الشام)!!ص٣٢
- إطلاق قنوات فضائية إخبارية!!ص٣٢ إلى آخر ما هنالك من فصول المضحك المبكي.

ألا يكفي كل ما تقدم إلى رد مشروع الموازنة إلى الحكومة؟؟أظن أنه يكفي لأكثر من ذلك، ربما يكفي لاستجواب الحكومة وهذا الأمر بين أيدي مجلسنا الموقر، فليقرر ماذا يفعل.

نحو موازنة جديدة كما يراها حزب الإرادة الشعبية

السيد رئيس المجلس ..السادة الأعضاء

عندما شاركنا في الحكومة عبر ممثلينا قلناها جهاراً نهاراً: إن مشاركتنا لا تعني أننا خرجنا من المعارضة وأصبحنا في صف النظام، وأن السبب الرئيس في مشاركتنا هو السير خطوة في طريق الحل السياسي للأزمة. وقلناها جهاراً نهاراً: إن مشاركتنا في الحكومة لا تعني التخلي عن دورنا كمعارضة وطنية تسعى إلى بناء سورية بالشكل الأفضل وليس إلى تخريبها، وموقفنا اليوم من مشروع الموازنة ومن بيان الحكومة المالي هو أحد

التعبيرات عن سياستنا.

بناء على ما تقدم، أعلن باسم حزب الإرادة الشعبية طلبنا من مجلسنا الكريم رد المشروع إلى الحكومة وعدم إحالته إلى لجنة الموازنة في المجلس. كما نطلب من الحكومة صياغة مشروع موازنة جديد يعتمد في بنائه على ما يلي:

اعتماد منهج الاقتصاد السياسي القائم على اعتبار العمل أساس القيمة وليس على النظرية النقدية الريوية التي اعتمدت في صياغة مشاريع الموازنة منذ الاستقلال وحتى اليوم والتي لم تجلب الخير لسورية.

اعتماد إنفاق استثماري كبير في الموازنة الجديدة يعادل أضعاف ما هو مقترح في الموازنة الحالية وبما لا يقل عن ٢٥٪ من الناتج الوطني الإجمالي وأن يكون هذا الإنفاق في قطاعات الإنتاج الحقيقي (صناعة – زراعة- بناء). على أن لا يقل البند المخصص لإعادة الإعمار والتأهيل والتعويض على المتضررين أقل من عشرين ضعفاً مما هو مقترح في الموازنة الحالية.

تأمين موارد الإنفاق الاستثماري من خلال ضرب قوى الفساد وخاصة الكبير منه وتحويل مخرجات هذه القوى من الاقتصاد السوري إلى مدخلات للإنفاق الاستثماري. (ملاحظة: يقدر الخبراء حجم مخرجات الفساد بثلاث الناتج الوطني الإجمالي أي حوالي ٩٠٠ مليار ل.س).

رفع عائدية رأس المال في الاقتصاد السوري من ١٢٪ اليوم إلى ٥٠٪ وهذا ممكن بل وضروري، وذلك من خلال تفعيل الميزات النسبية للاقتصاد السوري بشكل عاجل والبدء بالعمل على إيجاد وتفعيل الميزات المطلقة في اقتصادنا. (وهذا ليس مستحيلاً فالخطة الخمسية الرابعة في سورية وصلت إلى جعل عائدية رأس المال في الاقتصاد السوري ٤٢٪). نحن لا نعاجز الحكومة.

العمل على تحقيق الحد الأدنى من التوازن بين الأجور والأرباح، فالיום هي ٢٠٪ أجور و ٨٠٪ أرباح والمطلوب السير باتجاه ٤٠٪ أجور و ٦٠٪ أرباح.

إن المصلحة الوطنية العليا تقتضي منا أن تكون الموازنة مضبوطة بهذه الضوابط الخمسة، وكحد أدنى تسير ضمن هذه الضوابط الخمسة.

وشكراً لحسن الإصغاء

الثروة الحيوانية في سورية أزمة تتكرر

أزمة الأعلاف في سورية ليست جديدة، ولكن ربما سنسجل لاحقاً بأن النموذج الاقتصادي السوري السابق كان «مُجدداً» في «الإهمال المنهج» والقدرة على تجاهل وإخفاء النتائج الكارثية. لم تتدارك الدولة نقص الأعلاف المنتجة محلياً عن حاجة السوق أو ما يسمى بالفجوة العلفية الملاحظة منذ عام ٢٠٠٠، واستمر تراجع إنتاج المحاصيل العلفية بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ ، واستمر تراجع قدرة الدولة على سد الفجوات في حالات الطوارئ، بنتيجة تراجع حصتها من عملية شراء وإنتاج وتوزيع الأعلاف. كل ذلك شكل الأرضية الأساسية لمضاعفة تأثير عوامل موضوعية مؤثرة على تأمين الأعلاف، مثل ارتفاع أسعار الحبوب العالمية خلال الفترة ما بين نهاية ٢٠٠٧ – وعام ٢٠٠٨، وأزمة الجفاف في الأعوام نفسها، وهو ما أدى إلى نتائج خطيرة كتراجع الثروة الحيوانية في سورية بشكل مطلق من حيث أعداد الحيوانات ومن حيث إنتاجها.

كل العوامل السابقة المؤدية إلى كارثة تراجع أعداد الثروة الحيوانية في سورية خلال خمس سنوات بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠، تتكرر اليوم وبتأثيرات مضاعفة.

البداية من المحاصيل العلفية تشير الأرقام الأخيرة المتوفرة في عام ٢٠١٠ إلى استمرار تراجع إنتاج المحاصيل العلفية الرئيسية في سورية، أي أن الإنتاج المحلي للعلف في تراجع. أما من جانب الاستيراد فهناك محوران يذويان إلى تصاعد الخطر أولهما ضعف عمليات الاستيراد من القطاع الخاص وهو المورد الرئيسي، نتيجة الظرف الحالي للأزمة.

أما المحور الثاني فهو عودة الأسعار العالمية للحبوب للارتفاع وبشكل كبير حيث أن أسعار القمح العالمي كمؤشر في شهر تشرين الأول ٢٠١٢ بلغت في ارتفاعها مستوى أسعار الفترة ما بين نهاية عام ٢٠٠٧ وبداية ٢٠٠٨ التي شهدت أعلى أسعار للقمح والحبوب عالمياً. وتشير تقديرات أن هذا الاتجاه نحو الارتفاع هو اتجاه عام لكافة الحبوب ولفترة طويلة.

أما جهاز الدولة ومؤسساتها، فحتى الآن في عام ٢٠١٢ استطاعت المؤسسة العامة للأعلاف أن تزود مربي الماشية بكمية وصلت إلى مليون طن فقط، مقابل احتياجات الأعلاف الكلية التي تذبذبت خلال الأعوام السابقة بين ١٠- ١٢ مليون طن، أي أمنت المؤسسة ما نسبته ١٠% - ٨%، بينما تشير تصريحات المؤسسة أنها تغطي ١٨ - ٢٠% من الاحتياجات الكلية للعلف؟!

واختلاف الأرقام له تفسيران أحدهما أن النسبة المعلنة من المؤسسة «مبالغة» ، والتفسير الآخر هو تراجع الاحتياجات الكلية للعلف، ما يعني تراجع في أعداد الثروة الحيوانية خلال عامي الأزمة الماضيين..إذا المؤسسة أعلنت ما وزعته من أعلاف ولكنها لم تعلن التغيير في الحاجة الكلية للأعلاف الذي يخفى وراءه ربما تراجعاً كبيراً في الثروة الحيوانية أو في تربية الماشية في سورية.

بدأت النتائج بالظهور في قطاع الدواجن بشكل أساسي، فالقطاع أكثر عرضة للخطر نتيجة غياب دور الدولة عنه من حيث تأمين الأعلاف، والاعتماد الكلي على المستوردين والقطاع الخاص، (هناك دور لا يذكر للمؤسسة العامة للدواجن)، ونتج عن تراجع استيراد الأعلاف أو احتكارها ارتفاع أسعارها بشكل كبير نتيجة زيادة تكاليفها، ما أدى إلى ارتفاع في أسعار الفروج وبيض المائدة، والأخطر هو الاتجاه العام للمداجن الصغيرة والمتوسطة نحو الإغلاق مع خطر النقص الجدي للمادة. وهذه النتائج تدفع إلى التحذير من المصير المشابه لباقي منتجات الثروة الحيوانية..

■ ■

التراجع المطلق للثروة الحيوانية

عقد من تراجع الدولة وعجز الأعلاف

أرقام العام الحالي تخفي أرقاماً أخطر

أعلنت الحكومة في عام ٢٠١٢ أن المؤسسة العامة للأعلاف استطاعت أن تزود مربي الماشية بكمية وصلت إلى مليون طن فقط، من الاحتياجات الكلية من الأعلاف وهو الرقم الذي لم تذكره المؤسسة. تذبذبت الاحتياجات الكلية في الأعوام السابقة بين ١٠ - ١٢ مليون طن، وبناء عليه تكون المؤسسة قد أمنت في هذا العام ما نسبته ١٠% - ٨%، بينما تشير تصريحات المؤسسة أنها تغطي ١٨ - ٢٠% من الاحتياجات الكلية للعلف؟! واختلاف الأرقام له تفسيران إحداهما أن النسبة المعلنة من المؤسسة «مبالغة» ، والتفسير الآخر هو تراجع الاحتياجات الكلية للعلف، ما يعني تراجع في أعداد الثروة الحيوانية خلال عامي الأزمة الماضيين..إذا المؤسسة أعلنت ما وزعته من أعلاف ولكنها لم تعلن التغيير في الحاجة الكلية للأعلاف الذي يخفى وراءه ربما تراجعاً كبيراً في الثروة الحيوانية أو في تربية الماشية في سورية.

المؤسسة العامة للأعلاف :

تقوم الدولة بدور في مجال تأمين الأعلاف عن طريق المؤسسة العامة للأعلاف التي تأسست منذ عام ١٩٧٤، وتعتبر مسؤولة عن توزيع الأعلاف على الماشية.

آلية العمل: تقوم المؤسسة بشراء المواد العلفية من المزارعين ومن جهات القطاع العام المختلفة (من الشركة العامة للمطاحن، شركات الزيوت، المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب...) وتوزع على مراكز توزيع، حيث لاتحاد الفلاحين الدور الأساسي في عملية التوزيع.لدى المؤسسة مصانع لتصنيع الأعلاف وخلطها، وكانت تعتبر المشتري الأساسي للمحاصيل العلفية من المزارعين وبأسعار مدعومة، وكذلك المزود الرئيسي لمربي الماشية بالأعلاف..

تراجع هذا الدور ليصل إلى ما نسبته ١٢% من السوق بعد أن كانت تدير مانسبته ١٠٠% من سوق بعض المحاصيل.

تغيرات أساسية في عمل المؤسسة :

التغير في الوزن النوعي للمؤسسة كمؤثر في السوق السورية نجم عن تراجع تدريجي لشراء المحاصيل، سابقاً كان توزيع الأعلاف منوطاً بالمؤسسة العامة للأعلاف حيث كانت التعاونيات الفلاحية تحصل على العلف من المؤسسة وتوزعه على أعضائها بكميات شهرية مخصصة، لكل رأس غنم حوالي ٢٠ كغ من الأعلاف المركبة، يشكل الشعير ٢٥ - ٣٠% منها . أما في أوقات الجفاف الشديد فتقدم التعاونيات كميات أكبر تصل إلى ضعف الكمية التي توزع في الاوقات العادية.

الشعير كان المحصول الضامن لتحكم المؤسسة بدور كبير في السوق السورية حيث أن المحصول المصنف بين المحاصيل الاستراتيجية كان يسوق بكامله إلى المؤسسة أي تضمن المؤسسة شراء كامل المحصول مقابل التزام الفلاحين بالتسليم للمؤسسة. لاحقاً في عام ١٩٩٩ حررت تجارة الشعير حيث أزيلت العوائق على الواردات والضريبة المفروضة على الشعير، وكذلك فك التزام المزارعين ببيع محصول الشعير إلى المؤسسة، ونتج عن ذلك تراجع كبير في حصة المؤسسة من تجارة الأعلاف وتوزيعها، واعتباراً من العام ذاته أصبحت سورية مستوردة للشعير من فرنسا بداية ولاحقاً من دول أخرى كأوكرانيا وتركيا.

أما السبب الآخر لتراجع دور المؤسسة فيعود إلى ضعف المرونة في عملية التسعير، فيعد تحرير سوق المحصول الرعوي الأساسي وهو الشعير، أصبح للسعر العالمي دور كبير في تغيرات سوق الأعلاف السورية وتغير حجم اللاعبين فيها، فالدولة ومؤسساتها المختصة لم تستطع أن تواكب السعر العالمي المتزايد وكانت أسعار شرائها للمحاصيل العلفية أقل من أسعار شراء التجار المحليين، حيث يرتفع سعر الشراء لديهم من السوق المحلية عندما يرتفع السعر العالمي، ويصبح الشراء المحلي أربح من عملية الاستيراد، وتحولت الدولة خلال فترة قصيرة إلى المشتري الأخير للمحاصيل الرعوية.

تراجع دور الدولة يحمل نتائج سلبية وتحديداً في وقت الأزمات حيث تفقد الدولة قدرتها على تأمين مستلزمات استمرار الإنتاج، فتراجعت قدرة مؤسسة الأعلاف على الاحتفاظ بمخزون علفي وتراجع حصتها من توزيع الأعلاف وبيعها، على الرغم من أن أسعارها أقل من أسعار العلف في السوق. وهذا ما ترجمه الواقع تراجعاً في الثروة الحيوانية من حيث أعداد الحيوانات ومن حيث منتجاتها، حيث لم تستطع الدولة ومؤسساتها المختصة أن تخفف من أثر ارتفاع العالمي لأسعار الحبوب ومن أثر الجفاف، ولم تستطع بحجمها المتراجع في السوق أن تخطط او تحفز أو تساهم بأي أثر يؤدي إلى تجنب العجز في الأعلاف الواضح منذ أواخر التسعينيات.



الحيوانية خلال تلك المرحلة.

المراعي الطبيعية:

تشكل المراعي الطبيعية والبادية في مقدمتها مساحة ٤٥% تقريباً من مساحة سورية، ودراسات عديدة كانت تؤكد أن الرعي الجائر غير المدروس كان في طريقه إلى التأثير على حجم المراعي الطبيعية في البادية. يضاف إلى ذلك تراجع الهطول المطري، وعمليات الاحتطاب.

المحاصيل العلفية:

عدا عن المراعي الطبيعية تشكل المحاصيل العلفية ومخلفات بعض المحاصيل الزراعية الأخرى مورداً محلياً هاماً، والاتجاه العام لهذه المحاصيل هو التراجع مقابل زيادة المستوردات وذلك منذ أواخر التسعينيات.

البداية من العلف الأخضر: العلف الأخضر مجموعة من المحاصيل العلفية التي تعتبر من أكثر الأعلاف تنوعاً من حيث المكونات والعناصر، أنواعها الأساسية الشعير الرعوي، البرسيم، الفصصة الرعوية، والذرة الرعوية وأنواع عديدة أخرى. تراجعت المساحات المزروعة من هذه المحاصيل بمقدار ١٠ آلاف هكتار بين عامي ١٩٩٧ - ٢٠٠٥ ؛ وتراجع الإنتاج بمقدار ١٧٠ ألف طن.

في الوقت الذي كانت فيه أعداد الحيوانات والماشية لاتزال بازدياد . أي أن فجوة الأعلاف في سورية موضوعياً كانت تبدأ من هذا المؤشر الهام جداً لتراجع المساحات والإنتاج من العلف الأخضر التي لها ميزات عديدة حيث تعتبر مقاومة للجفاف بأغلب أنواعها.إنتاجها مرتفع، تعطي علفاً بنوعية ممتازة وغنياً بالبروتينات والأملاح المعدنية، تدخل في تصنيع الأعلاف المركزة، تحسن خواص التربة وخصوبتها، وتحسن النظام المائي للتربة، يستخدم الفائض منها في إنتاج الدريس أو تصنع بشكل سيلاج في حفر ضمن المزارع أو بشكل تجاري ضمن عبوات قابلة للنقل والتداول.

تراجعت مساحاتها بشكل كبير بالمقابل لم تقم الحكومات السابقة بزيادة إنتاج الدولة من هذه المحاصيل، أو بالدفع والتوجيه نحو إيقاف التراجع الكبير في إنتاجها.

المحاصيل العلفية بين ٢٠٠٦ - ٢٠١٠:

بقيت كافة عوامل التآزيم تفعل فعلها وفي مقدمتها استمرار تراجع إنتاج المحاصيل العلفية الرئيسية، أي إنخفاض مستوى الأمن الغذائي للثروة الحيوانية، أما النقص الذي كان يسد عن طريق الاستيراد فلم يعد طارئاً أو مجرد ميل، وإنما أصبح طريقة ثابتة وأصبحت الأعلاف تشكل جزءاً هاماً من المستوردات السورية، والتي يقوم القطاع الخاص بشكل أساسي باستيرادها، وتصنيع الجزء الأعظم منها (في عام ٢٠١٠: الشعير : ٢١١ ألف طن، الذرة ١٩ مليون طن، فول صويا ٥٤٠ ألف طن وتستورد سورية كسب وبقايا صلبة ناتجة عن استخراج الزيت من فول الصويا ٤٧٥ ألف طن وغيرها..). تراجع المحاصيل وزيادة الاستيراد كان يترافق مع تراجع في حصة الدولة ودورها في التأثير على سوق الأعلاف الذي كانت تمارسه عن طريق المؤسسة العامة للأعلاف.

تراجع إنتاج المحاصيل العلفية الأساسية بين ٢٠٠٦- ٢٠١٠				
المحصول	الذرة الصفراء الرعوية	البيقية الرعوية	الفصصة الرعوية الأخرى	المحاصيل الرعوية الأخرى
٢٠٠٦	١٥٣ ألف طن	٨٦ ألف طن	٨٢ ألف طن	٢٧ ألف طن
٢٠١٠	٥٥ ألف طن	٤٦ ألف طن	٦٦ ألف طن	٢٢ ألف طن

● **الشعير الرعوي:** ازداد إنتاج الشعير بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ بمقدار ١١ ألف طن، اي بمعدل ١% فقط.

المعارضة اللاوطنية.. إعادة إنعاش الميت



◀ أحمد حسن الرز

قديمًا، وعلى مر العصور، كان يكفي إثبات تورط أي فصيل معارض في أي من بلدان العالم بالاجتماع مع ممثلي سفارة بلد أجنبي حتى يتم طي صفحة هذه المعارضة إلى الأبد، هذا ما يبدو مضحكاً بالنظر إلى آلية عمل بعض «المعارضات» خلال فترة الأزمة، خصوصاً منها من يحمل أجندة واضحة المعالم في تلبيتها لأطماع تاريخية أجنبية، بدءاً من إضعاف الدور الإقليمي لسورية في المنطقة، وانتهاءً بتقسيمها إلى دويلات قائمة على أساس إثني وعرفي واطنفي، مما يساهم بإعادة سورية إلى ما قبل عصر الدولة الوطنية.

المعارضة اللاوطنية وعقدة الثوابت

مع بدء الأزمة الوطنية العميقة التي تمر فيها البلاد، نشأ العديد من المكونات المعارضة للنظام السوري، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وليس كل الداخلي وطنياً، وليس كل الخارجي عميلاً، وقد مرت المعارضة اللاوطنية في مسيرتها بالعديد من المطبات التي بدأت بالظهور معالم «نهاية مطافها»، فمنذ تأسيسها حملت هذه القوى مشروعاً غريباً لا يمت بصلة إلى الثوابت الوطنية التاريخية التي يحملها الشعب السوري، إنطلاقاً من الموقف المبدئي الداعم للقضية الفلسطينية والمُعادي للإحتلال الصهيوني للأراضي العربية، وانتهاءً بالمعاداة المطلقة للإمبريالية الأمريكية وما تحمله من مشاريع تهدف إلى خلق كيانات تابعة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً إلى نفوذها المطلق في المنطقة، من هنا سرعان ما بدأت تتشكل ملامح الرفض الشعبي الواضح والصريح لهكذا أنواع من المعارضة، وبدأ الخط الرفيع الفاصل ما بين المعارضة كمكون سياسي واضح المعالم والعمالة بوصفها نموذجاً يهدف إلى شرعنة نفسه تحت مسمى المعارضة بالوضوح للعلن، وهنا بدأت الأزمة الواضحة التي مرت بها

هذه «المعارضة» والتي تتجلى في أنها قائمة بذاتها على أساس أنها فصيل سياسي ليس له أي كلمة في الداخل السوري إلا عبر السلاح الذي بات يفتك بأدنى مقومات العيش للمواطن السوري المعارض والموالي على حد سواء، إلتفافاً على هذه الأزمة تعمل المعارضة اللاوطنية حالياً على إعادة تشكيل نفسها في مظاهر جديدة ومتعددة، ففي العاصمة القطرية تجري اليوم عملية إعادة الصياغة الشاملة لهذه المعارضة، وقد حمل كلام وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هيلاري كلينتون حول المؤتمر الذي تُقام فيه عملية إعادة الصياغة هذه رسالة واضحة إلى السوريين مفادها أن هذه المعارضة لم ولن تتعلم من أخطائها الماضية، ولن تستطع أن تخرج من إطارها الثابت المرسوم مسبقاً من الرجعيات العربية والمعسكر الغربي المعادي للشعب السوري نظاماً وشعباً ومعارضة وطنية، إن كل ما سبق يصل بنا إلى

المعارضة الوطنية.. مسؤوليات مضاعفة

في مقابل المسيرة السوداء للمعارضة اللاوطنية، نشأت التكتلات السياسية للمعارضة الوطنية في الداخل السوري أو الخارج على أساس الالتزام بالثوابت الوطنية، ولم تكن مسيرة هذه المعارضة خالية من المصاعب والمطبات التي واجهتها منذ بداية الأزمة السورية حتى اليوم، وتتمثل

بصدد تدقيق المفاهيم

مشارك

«الحسم - الوهم»

◀ محمد ذياب

لم يبق مما سمي معركة دمشق منذ بضعة أشهر غير ألوف القتلى وأضعافهم من الجرحى وأبنية مدمرة وطرق مقطوعة وكثير من الحواجز واشتباكات متقطعة- مستمرة، فلا انتصرت الثورة ولا انهزمت، ولا اندحرت المؤامرة ولا نجحت. بل كان أن نقل الطرفان العنف إلى ساحة جديدة هي عاصمة البلاد الاقتصادية، مدينة حلب، التي شهدت قدراً أكبر من التدمير والقتل، وذلك في إعلان آخر للحسم. فعلى الرغم من أن العنف يعود، في قسط كبير منه، إلى مستوى التدخل الخارجي التركي والخليجي والغربي، إلا أن الأطراف المحلية تتحمل المسؤولية الأكبر كونها جعلت من نفسها رهينة لمشئمة التدخلات الخارجية، سواء في المعارضة المسلحة التي لم تتعلم من أخطائها المتكررة والمتلاحقة في تصديق مزاعم القوى الإقليمية والدولية المعادية لسورية، ودفعت بسبب ذلك بكثير من الأرواح والبنى التحتية إلى محرقة «الانتصار العسكري». أو النظام الذي مازال بحجة التدخلات الخارجية يؤجل تدابير الخروج الآمن من الأزمة، وعلى رأسها الإطاحة بالفساد الكبير الذي ما انفك «ينشق» تدريجياً عن جهاز الدولة، ناهيك عن التقاعس في الذهاب للحوار والحل السياسي..

اليوم هناك إعلان جديد عن معركة جديدة من جانب المعارضة المسلحة في دمشق وريفها، ويأتي هذا الإعلان بعد سلسلة من التفجيرات الطائفية ومحاولات فاشلة لاقتحام العديد من المناطق في دمشق كمخيم اليرموك. واستناداً للتجارب السابقة التي جرت على الأرض تحت مسمى «حسم»، واستناداً للطرف السياسي العام الداخلي والدولي الذي لم يشهد أي انعطاف في أي اتجاه بعد ما سمي معارك الحسم الأولى، على الأرجح ستكون حصيلة هذه المعركة على الصعيد العسكري أعداداً كبيرة من القتلى في صفوف المسلحين، وقتلى بأعداد أقل في صفوف الجيش السوري، نظراً لتفاوت ميزان القوى العسكري بين الطرفين، وتراجع لنفوذ المسلحين على بعض المناطق التي أعادوا السيطرة عليها منذ المعركة السابقة. أما على الصعيد الاقتصادي والمدني فسيتم تدمير جزء جديد من البنية التحتية المتبقية، وتعطيل للحياة العامة للمواطنين على مستوى العمل والتعليم وغيره، وتدهور الخدمات العامة، وفقدان بعض السلع الأساسية وازدياد الفوضى الأمنية ومعدلات السلب والنهب. أما على المستوى السياسي والذي هو تكثيف للنتائج العسكرية والاقتصادية، فلن تخرج نتائج هذه المعركة عن سابقتها لأنها تجري بنفس الأدوات التي أثبتت فشلها في وقت مضى، بل ستزيد من تكلفة الخروج الآمن من الأزمة، وتتعش دوامة العنف، وسيفشل الطرفان من جديد في تحقيق انتصارات على الأرض تدعم موقفيهما على طاولة الحوار، إذ أن هذا النوع من المعارك لا ينهك الطرفين فحسب بل ينهك بلاداً بأكملها، وعبر هذا الطريق لن نصل إلا إلى بلد ضعيف يتصارع فيه قطبان ضعيفان من أجل رفع راية نصر هزيلة..

يبقى خيار الحوار والحل السياسي الذي يتقدم موضوعياً على الرغم من تعنت أطراف النزاع الحل المنطقي والمعقول الوحيد للخروج الآمن من الأزمة، إذ أن العنف بعد أن قطع شوطاً ليس بقصير فقد ويفقد باستمرار جماهيره التي راهنت عليه، فلا يمكن حل الأزمة بالأدوات نفسها التي أثبتت فشلها، ولن تحل إلا عبر حلول استثنائية جديدة تشبهها..

◀ ديمة النجار

الحراك الشعبي شبح يطوف العالم، يقض مضاجع الطبقات البرجوازية هنا وهناك، وهنا في بلدان الأطراف (نسبة لدول المركز الرأسمالي) ابتليت الشعوب بحكام وأنظمة مهزومة. منذ أول أيام ظفرها بالحكم، تعاملت بمنطق الانحناء لكل رياح قوية تهب من الخارج، وكلما ازداد منسوب التبعية ازداد مستوى الإفكار وبالتالي القمع فيها، وازداد مستوى الاستياء الشعبي وبادر الحراك الشعبي!

وإن كان الحراك بشكله الواضح قد ظهر جلياً بعد احتجاج البوعزيزي احتراقاً على سوء الوضع المعيشي والقمع الذي تعرض له، إلا أن مثل هذه التحركات كانت موجودة ليس فقط قبل سنوات عدة، وليس فقط في احتجاجات طويلة في مصر في الحلة تمهيداً لميدان التحرير، أيضاً في سورية في إضرابات عدة قبل آذار ٢٠١١ وكذلك، وبعد أن كانت تراكم تجاربه تمهيداً لثورة وطنية ديمقراطية معاصرة تندمج فيها المهام الاجتماعية الجذرية اندماجاً وثيقاً مع المهام الوطنية العامة ومع المهام الديمقراطية، تم قطع الطريق على الحركة الشعبية في محاولة لاختطافها.

انطلقت في سورية حركة احتجاجية منذ سنة وأشهر ثمانية، شكلت حالة ثورية عنوانها أن الشعب السوري يرفض بأن يحكم بالطريقة السابقة، وأن إرادة التغيير قد أنت. إلا أن وجود حالة ثورية لا يعني بالضرورة تحولها إلى ثورة، فإن الاختراقات التي عملت قوى

الثورة المضادة على إيجادها (تكفيريين، متطرفين مسلحين، طائفيين) تشكل سرطاناً خبيثاً قد يؤدي بحياة أكبر الاحتجاجات ويدخلها حالة تأزم لا يمكن معها الانتقال إلى الثورة الحققة قبل التخلص منها، فهذه الأورام الطائفية والمسلحة إن لم يجعل باستئصالها من قبل القوى الشعبية ذاتها قبل أن تفتت النسيج الشعبي عندها لن تقوم للثورة قائمة، إن القوى المضادة للثورة تحاول في شتى الطرق تشويه الحركة الشعبية وتشويشها، ومن ذلك حرب المفاهيم، فما أهميتها؟

إن تسمية الحركة الاحتجاجية ثورة قبل أن تصبح كذلك، يعني أن يصور للشعب السوري -الذي لم يختبر في تاريخه بعد الاستقلال أي ثورة لتغيير نظام الحكم- أن الثورة هي ما يحدث اليوم، وتغيب عنه العناوين الكبرى التي لا بد للثورة أن تحملها من تحول قديمي في حياة البلاد يلحظ في اتحاد القوى الشعبية بدلاً من تفتت النسيج المجتمعي، بل وفي تطور مفهوم المواطنة بفعل النضال لهدف جامع اقتصادي اجتماعي سياسي ديمقراطي.

إن المفاهيم أداة مهمة في فهم الواقع، والتفسير الصحيح الموضوعي للواقع وحده يكشف الإمكانيات المتاحة لتغييره، وبالطبع فإن القوى المضادة للثورة يهمها أن تظهر إمكانيات وتطمس أخرى مصورة إياها كأحد ضروب المستحيل كتعاملها مثلاً مع موضوعتي التسليح والتغيير السلمي.

يقح للمرء أن يسأل عن الحرب الشعواء التي كانت تشن على القنوات التلفزيونية النفطية والغربية ضد كل من يقول أن ما يحدث في سورية ليس ثورة، حتى لو كان يتحدث من موقع توصيف الحركة الشعبية وفق المرحلة التي بلغتها، فالتاريخ يعملنا (وليس عيباً أن يتعلم المرء من التاريخ!) أن الحركة الشعبية

هذه المصاعب في فقدان بعض هذه المعارضة إلى البرنامج السياسي الواضح، أو اعتمادها على برنامج غير كامل في بعض الأحيان، أو غير معلن في أحيان أخرى، ويبقى هذا الواقع أكثر سهولة أمام الطامة الكبرى التي تعاني منها المعارضة الوطنية، والتي تتجسد في عدم تبلور الجسم الذي يضم هذه المعارضات على اختلافاتها في الرؤى والبرامج السياسية واتفاقها على المبادئ العامة التي تأتي في مقدمتها رفض التدخل الخارجي بكافة أشكاله، ورفض العنف من جميع أطراف الاقتتال في الداخل السوري، والحفاظ على وحدة الكيان السوري جغرافياً وسياسياً، وبثبت الواقع السوري اليوم أن التسريع في تبلور هذا الجسم الوطني الجامع ما بين أطراف المعارضة الوطنية هو خطوة أساس تساهم في تأمين طريق الخروج الآمن من الأزمة السورية بأسرع وقت ممكن، وانطلاقاً من هذه الحقيقة يترتب على الأطراف التي عملت ولم تزل تعمل على عرقلة الجهود الرامية إلى توحيد كلمة المعارضة الوطنية تحمل المسؤولية في المساهمة بفتح الأفق أمام المزيد من العنف والاقتتال الطائفي الدائر في البلاد، وهذا ما يدعو اليوم جميع القوى الوطنية إلى تحمل مسؤولياتها أمام الشعب السوري عبر الخروج من منطلق الإقصاء وعقلية الحزب القائد، والالتزام في الوقت عينه بمنطق الشراكة في العمل على كافة الجبهات الكفيلة بتحقيق خطوات من شأنها فتح الأبواب أمام الحل السياسي الشامل، مما يساعد على الانتقال من البحث عن سبل الخروج من الأزمة، إلى البحث عن آلية رسم صورة سورية الجديدة والتي لن تكون إلا تعبير عما يحمله هذا الشعب من مبادئ وطنية ثابتة وآمال لطالما حلم بها، وهنا تأتي الضرورة الوطنية اليوم، والمتمثلة بالحاجة إلى الانضمام الواسع إلى التكتلات السياسية المختلفة في البلاد، والانتقال من حالة «الحيادية السياسية» إلى الانخراط الجدي والفاعل في العمل السياسي، مما يضمن التمثيل الشعبي الواسع الذي سيكون الأساس في أي تغيير حقيقي في سورية.



تمر بمراحل أثناء تطورها، إذ تتبلور الحركة الشعبية تدريجياً في حركة سياسية وتنظم نفسها- ولاغنى عن وجود التنظيمات- لتستطيع فيما بعد أن تقود حركة ثورية تفعل فعلها في قلب المجتمع وتغيره جذرياً بما يحقق المصالح العميقة للطبقات الشعبية. إلا أن القصد من وراء احتكار مصطلح الثورة، وسردها في الحالة السورية بوصفها دماءً وثأراً، وطوائف متنازعة لا حول لها ولا قوة تقودها من الخارج دول العالم الكبرى، القصد من ذلك، يتلخص في جانبين، الأول هو تسويق تلك الرؤية اللا ثورية، بل المليئة بالذل، التي تضع الشعب في موقع دوني تجاه الدول الكبرى لاستجداء الحلول منها، ولإنتاج أنظمة جديدة تابعة وشعوب تقبل التبعية وتعتمداها وتستسيغها، وتمحو من ذاكرة الشعب كل تجربة تاريخية تقول بأن الشعوب قادرة فيما لو وعت مصالحها وابتعدت عن السلبيات أن تغير مجرى الأحداث، والثاني هو حرمان الشعب من أداة معرفية فعالة في معرفة الإمكانيات المتاحة لتغيير الواقع، مما يساعده في تجذير الحركة باتجاه ثوري. إن المطلوب اليوم من السوريين جمعياً أن ينفصوا عن أنفسهم التشوه الذي بثه التلفزيون الرسمي في شتائه للثورة وللحرية، والتشويه الذي بثه الإعلام البترونفطي حول تقديس مصطلح «الثورة السورية»، فليس عيباً أن نكون كسوريين لم نبلغ ثورتنا بعد، وهذا لا يسيء لقضيتنا ولا ينتقص من عظمة دم شهداء الحركة الشعبية، على السوريين أن يبحثوا عن ثورتهم التي من شأنها قبل كل شيء إنقاذ سورية من المتطرفين من الطرفين، سواء كانوا في النظام على شكل فاسدين نهابين وقامعين إجراميين، أو في بعض قوى المعارضة المتسلقة على شكل مرتزقة. فقد أن الأوان للسوريين كي يصنعوا ثورتهم.

الهوية الوطنية والهوية الثقافية

◀ إيمان ذياب

تأخذ الصراعات المسلحة اليوم شكل صراعات دينية وأثنية وطائفية في الكثير من مناطق العالم، وتجري محاولة لتأسيس وبناء دول أحادية تقوم على هوية خاصة، واعتبار هذا التأسيس الحل الأمثل لتسوية تلك النزاعات، التي تسوق أسبابها على أنها اختلاف وتوقع الهويات الثقافية وعدم قدرتها على التعايش مع بعضها، ومنها منطقتنا، ويستند هذا الإدعاء في كثير من الأحيان على مبادئ أقرتها المواثيق الدولية كحق تقرير المصير، والذي يمكن أن يفضي في حال تطبيقه حرفياً إلى انهيار دول وتفكيك مجتمعات بأكملها .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يكمن سبب اقتتال الهويات الثقافية المزعوم - كما يجري التسويق له إعلامياً اليوم- في فشل التعددية الثقافية في التعايش والتوافق والولاء للدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، أم أن هناك أسباباً أخرى؟

لم يستد انجاز مشروع بناء الدولة الوطنية في منطقتنا على الأقل في مرحلة بعد الاستقلال على تعاهد هويات متنوعة ومتعددة فقط، لأن تعددها كان أمراً واقعاً قبل ذلك بكثير، ولكنه كان استمرار لحالة فرضتها ضرورات التطور التاريخي آنذاك، تجلى من ناحية في الدفاع عن الوحدة الوطنية وتحقيقها من أجل مواجهة سياسة استعمارية نشطة، هددت وجود هذه البلدان وعملت على تفكيكها إلى كيانات قطرية من جهة، وتلبية لضرورات التطور العام وحاجات المجتمع الذي تمثله، سواء أكانت اقتصادية اجتماعية أم ديمقراطية من جهة أخرى، واستطاعت هذه الدولة في البداية أن تستقطب مجتمعاتها حول مشروعها وتحقيقه.

لم تستطع الدولة الوطنية استكمال إنجاز مهامها الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية الذي بدأت، وتأدية وظيفتها الاجتماعية، في بناء مجتمع عصري يستند إلى اقتصاد قوي ويحقق توزيعاً عادلاً للثروات يتناسب مع نمو حقيقي قادر على مواجهة والصمود، وكلما تقلصت الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمجتمع دخلت الدولة في تناقض مع المجتمع، وهذا ما أسس لاحقاً لانفجار اجتماعي أظهر كل عيوب المرحلة السابقة.

يقوم البعض اليوم بتحميل قضية تعدد الهويات الثقافية المسؤولية في النزاعات والصراعات الدائرة، والإحساء بعدم إمكانية قيام الدولة إلا على أساس أحادي (عرقي - ديني - قومي - طائفي .. الخ) من خلال الخلط المتعمد بين تعددية ثقافية وأخرى سياسية، هذه التعددية السياسية التي أصبحت حاجة وضرورة ملحة لإقامة ديمقراطية حقيقية تساهم بتعزيز الوحدة الوطنية، على أساس مساواة حقيقية بين أفراد المجتمع، وعلى أساس توزيع عادل للثروات، وإنجاز انتقال نوعي نحو مجتمع العدالة والحرية.

لا تعني التعددية التفكيك والتشتيت، في معناها السياسي وإنما التأسيس على التعدد الواقع لبناء سياسي يستوعبه ويتجاوزه .

إن التعددية الثقافية هي من العوامل المميزة لوحدة المجتمع السوري وقد جرى استغلال هذه التعددية الثقافية من جهة سياسية إذ تم تقزيمها إلى ما يسمى بالتمثيل الطائفي والديني والعرقي الذي كان يجري تحت الطاولة في كافة مناحي الحياة السياسية من مجلس الشعب إلى الوزارات وإلى تقاسم مقاعد مناصب الدولة في كل النواحي في محاولة لإرضاء جميع الأطراف، وفي نفس الوقت إشاعة نمط من الثقافة الموحد التي أثبتت فشلها فيما بعد، وجرت محاولة تفادي هذا الفشل بإرساء قواعد ثقافة ثانية موازية تحت إشراف الدولة أي ثقافة دينية تحت السيطرة، لكن المجتمع السوري بكل تنوعه الثقافي يحتمل مئات الثقافات. إن صياغة جديدة لما يسمى بالهوية السورية هي أحد مهمات هذه المرحلة والمرحلة القادمة، بما يحترم التعددية السياسية القائمة على برامج اقتصادية اجتماعية ويحترم التعددية الثقافية بشكل حقيقي قائم على حق الجميع في التعبير عن سوريتهم بطريقته المحلية.

الحل الخارجي والحل الداخلي..



الصفري، يجعل الحل السوري داخلياً بحتاً، ويجعل من أي حل خارجي حلاً داخلياً من حيث جوهره وموازين القوى التي يعتمد عليها). إن هذه الفكرة- الحقيقة تمنح السوريين فرصة لم يحظ بها الليبيون ولا المصريون ولا التونسيون.. إنها فرصة التغيير الذي يلعب فيه الخارج دوراً صفرياً.. وهي لذلك فرصة لتغيير حقيقي وجذري وشامل، وبما أن المعبر الوحيد المتبقي هو الحوار، فإن على السوريين زيادة وزنه داخل الحوار.. وعليهم لذلك أن يحرصوا صفوفهم وأن يدخلوا غمار العمل السياسي المنظم، عليهم أن يتعلموا الدفاع عن مصالحهم بأيديهم وأصواتهم.. وأن يتخلصوا من المنطق التافه الذي تحاول (المعارضة الإعلامية) فرضه عليهم باعتبارهم ضحايا يجب البكاء عليهم ويجب عليهم أن يظهروا أقصى درجات التذلل الممكنة.. وعليهم أيضاً أن يتخلصوا من منطق النظام في التعامل معهم كرعايا يواصلون التصفيق والتصدي للمؤامرة عبر متابعة الدنيا وما شاكلها..

للشعب السوري منطق واضح يفرضه بنضاله، فليس فرجة إعلامية للشفقة.. وليس حشوداً مرصوفة للتصفيق..

■ ■

لإيقاف مد الثورة المضادة الأمريكي.. وبالتالي فإن من مصلحة روسيا أن يجري حوار سلمي ينخفض فيه وزن الخارج قدر الامكان..

(نظام- معارضة):

لعل الانطلاق من طريقة فهم اللاعبين الكبار للسياسة ومن ثم الانتقال نحو فهم الصغار لا يخلو من سخرية مرة، فيعض أطراف المعارضة إذ قدرت أن لا إمكانية للاستمرار بخوض الصراع من الموقع نفسه فقد بدأت بالتحول عنه وما تزال متخبطة بعد أن برمجت لوظيفة انتهت.. وأصبح خطاها يغطي تأخر الأسقاط (بالمؤامرة الدولية) على الشعب السوري.. ومن الجهة المقابلة فقد بدأ بعض متشدي النظام بالحديث عن الحسم الذي سيأتي لكنه سيتأخر ريثما يتوقف الامداد بالسلاح والمال، والمتصود سبتاً آخر حتى يحسم الصراع الدولي، وبالتالي ف(نحن) باقون في محاولتنا للحسم إلى أن تفرج لصالحننا..

السوريون:

بين الأطراف جميعها يبقى للسوريين السيناريو الخاص بهم.. والذي يجب أن يستند إلى فكرة أساسية هي:(التوازن الدولي

◀ مهند دليقان

طالت الأزمة السورية.. تأخر كثيراً الجسم وأكثر منه الاسقاط، وباتت التحليلات الرائجة التي يقدمها النظام ومعارضته عارية أمام حقائق لا تقبل التأويل، ويعد أن انفمسا في دم السوريين حد الاختناق غدا من الصعب الاستمرار بطريقة التحليل السطحية نفسها وأصبح ممكناً أن نسمع بين الفينة والأخرى على لسان محلل أو آخر فكرة توازن القوى الدولية والتوازن الداخلي وصعوبة الحسم والاسقاط..

سنترك المحللين إياهم جانباً على اعتبار أن انتظار وصولهم إلى النتيجة الواضحة القائلة بأن:(التوازن الدولي القائم ذو محصلة صفرية ومن المستحيل على أي من الطرفين إخضاع الآخر لشروطه وهزيمته، ولا مخرج في سورية سوى الحوار والحل السياسي) هو انتظار سيطول ويطول إلى أن نرى سورية الراهنة حليماً بعيد المنال.. وسنحاول الانطلاق من الحقيقة السالفة الذكر لنستوعب معناها وما تمليه علينا..

إن التوازن الدولي القائم لا يعدو كونه لحظة تاريخية في سياق الصراع، ولكن كونها لحظة لا يعني أنها ستستغرق أياماً أو شهوراً، ولكن تبعاً لطبيعة الظاهرة وتعقيدها وعطالتها الهائلة أي ضخامة ممانعة القوى التي يأفل نجمها، فإن هذه اللحظة التاريخية ستدوم لسنوات يقدرها بعض الباحثون بخمسة على الأقل.. أي أن تكون العالم الجديد الذي ينتهي فيه دور أمريكا كشرطي ولبص في الوقت نفسه لن يكون قريباً جداً.. وعليه فإن الحسم النهائي للصراع داخل سورية المصلحة أحد الطرفين لن يتم قبل حسم الصراع الدولي، ذلك أن الصراع القائم في سورية اليوم وإن كان يحمل كثيراً من مبرراته في الداخل، فإنه في الوقت نفسه يظهر كأحد تجليات الصراع العالمي، وبما أن الحسم مستحيل فقد بدأ طرفا الصراع (الخارجي والداخلي) بإعداد سناريوهات بديلة عليها تصمد لفترة قتال واقتتال أطول..

صناعة السياسات في سورية

المدني، تزوير للإنتخابات التشريعية والرئاسية التي كانت نتائج الفوز فيها تتجاوز دائماً بنسبة ٩٩٪، تعطيل للحياة السياسية، وضع دساتير مرنة تخدم الحاكم وتكرس المركزية، إبتعاد عن الحياة الديمقراطية وإمتلاء السجون بالقيادات السياسية، سيطرة الجيش على السلطة التنفيذية وتدخله في السياسة الخارجية، تنامي دور أجهزة الإستخبارات في الحياة العامة، إستثمار البنى الطائفية والعشائرية استثماراً مشوهاً لتعزيز كيان السلطة، إهمال فظ للسياسة الداخلية وتدهور في الأوضاع الإقتصادية والمعاشية، وأخيراً حضوراً مميزاً للمخابرات المركزية الأمريكية ودوراً للدوائر الدبلوماسية الفرنسية والإنكليزية في جميع هذه الإنتقالات.

ولعل ما أوردته مايلز كوبلاند في كتابه «لعبة الأمم» من أن الإستخبارات الأمريكية لا تساعد على صناعة الحكومات وسياساتها لكنها مستعدة لتصب كل جهدها لإسقاطها إذا ما تبين أنها لا تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومن ضمنها أمن إسرائيل، رغم أنه يعود لينقض مقولته هذه بذكره مثلاً يقول فيه أن للاستخبارات المركزية الأمريكية دور رئيس في وصول حسني الزعيم إلى رأس السلطة بالتنسيق معه وتقديم المساعدة والنصح والمشور لنجاح إنتقابه، وهذه حقيقة أكدتها وثائق أجهزة الإستخبارات الأمريكية. مايلز كوبلاند هذا شغل مهام منصب مستشار لجنة تخطيط السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في وزارة خارجية بلاده وعمل في السفارة الأمريكية في فترة حسني الزعيم كما عمل لتسهيل تنفيذ مشاريع ومخططات الولايات المتحدة الأمريكية في كل من مصر ولبنان والعراق وغيرها من دول العالم الثالث.

وإذا تباينت طبيعة الأنظمة والسياسات في مختلف هذه المراحل المتعددة من عام ١٩٤٩ حتى أيامنا هذه، فإن هذا التباين لا يتعدى بعض التفاصيل ودرجة تأثيرها في الحياة الدستورية والديمقراطية، وتبقى هذه الأنظمة وسياساتها متقاطعة فيما بينها بقواسم عامة يمكن إيجازها بسيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة المدنية والمؤسسات الدستورية، ومحاولة تدجين الحياة السياسية برعاية حزب سياسي واحد (حزب السلطة) وهو ما عرفته سوريا في عهد أديب الشيشكلي وجمال عبد الناصر و حكومات البعث العربي الاشتراكي المتعاقبة، هيمنة العنف السياسي والدموي في بعض الأحيان على الحياة السياسية، وتنامي الفساد السياسي والإقتصادي وتحوله مع الزمن إلى منظومة متكاملة تعيش تحت ظلال الدولة ومؤسساتها . هذا المشهد حيث سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة

◀ د. م. عفيف رحمة

وصلت سوريا إلى مرحلة أزمة مجتمع حادة تحمل معها مقدمات لتحولات سياسية جذرية، هذا ويعتقد البعض أن عمق هذه الأزمة مرتبط بحكم أسرة الأسد وأن مقدماتها بدأت مع بدايات الحركة التصحيحية، غير أنه بتدقيق تاريخي موضوعي للحالة السياسية في سورية نجد أن هذه المرحلة هي الأعلى في مسار منهج سياسي، بطبيعته مولد لازمات حتمية، تعود جذوره التاريخية لفترة ما بعد الإستقلال وما حملته معها من تركات

الإنتداب، هذا المنهج سمح في خاتمة المطاف بسيطرة وترسيخ ظاهرة عسكرية السلطة والسياسة بدءاً من إنقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩ وما تبعه من إنقلابات عسكرية تحت مسميات عدة حتى تاريخنا الراهن.

في آذار ١٩٤٩ حدث إنقلاب حسني الزعيم تبعه في آب ١٩٤٩ إنقلاب سامي الحناوي ثم الإنقلاب الأول لأديب الشيشكلي في كانون الاول ١٩٤٩ وإنقلابه الثاني في شباط ١٩٥١ الذي أعقبه بإنقلاب ٢٤ شباط ١٩٥٤ الذي قاده العقيدان أمين أبو عساف وفصل الأتاسي ومن ثم المحاولة الانقلابية لمحمد معروف وغسان جديد في نوفمبر ١٩٥٦، وحركة عصيان الضباط البعثيين في آذار ١٩٥٧، ومحاولة انقلاب تموز ١٩٥٧، ومن ثم حكم الوحدة المصرية السورية بين الأعوام ١٩٥٨-١٩٦١ الذي لا يختلف في شكله عن الحالة الانقلابية والذي تبعه في أيلول من عام ١٩٦١ إنقلاب الانفصال ومن بعده انقلاب ٢٨ مارس ١٩٦٢ ومحاولة انقلاب كانون الثاني ١٩٦٣ ومن ثم ثلاث إنقلابات وثلاث محاولات إنقلابية بين ٨ آذار ١٩٦٣ و ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ في ظل هيمنة حزب البعث العربي الإشتراكي والتي إستقرت على إنقلاب اللواء حافظ الأسد تحت مسمى الحركة التصحيحية التي عاشت حتى عام ٢٠٠٠ ليلها فترة تحول في السياسات الإقتصادية حتى عام ٢٠١١ أدت إلى خلق المقدمات لأزمة وطنية حادة لا تزال مستمرة حتى أيامنا هذه.

إمتازت مجمل هذه الإنقلابات بجملة من الممارسات التي رسمت معالم الدولة السورية: البعث السياسي في المؤسسة العسكرية، تصفيات ما بعد كل إنقلاب في صفوف الجيش والقوات المسلحة، سيطرت المؤسسة العسكرية على الحكم

الكنيست الجديد...

لحكومة أكثر فاشية وعنصرية



محمد العبد الله

تسود أجواء التحضيرات لانتخابات الكنيست ال١٩ في كيان العدو، المقرر إجراؤها في أواخر كانون الثاني / يناير ٢٠١٣ ، حالة من التحركات المحكومة بانتهازية مستفحلة، لا تشذ عن صيغة التحالفات المتكررة كل أربع سنوات، هي فترة التجديد للكنيست، بمقدار ما تستدعي في كل موعد انتخابات، أشكالاً جديدة للتحالفات، تكشف عن هشاشة الارتباط بالموقف السياسي وحتى الأيديولوجي للحزب / التكتل / الفرد، من خلال الانتقال من عضوية حزب لآخر، ومن تأسيس أحزاب وتكتلات، تعمل على زيادة حصتها في عدد أعضاء الكنيست، وصولاً لمقاعد أكثر في التشكيل الوزاري المنبثق عن الانتخابات.

المفاجأة أو- « الانفجار الكبير» كما سماه بعض الكتاب داخل

كيان العدو – كان في الخطوة / المبادرة التي أقدم عليها

نتنياهو، وفاجأ فيها أعضاء حزبه قبل خصومه، بإعلان

التحالف مع حزب « إسرائيل بيتنا « بقيادة أفينغدور لبيرمان،

من خلال مؤتمر صحفي أعلن فيه تشكيل قائمة انتخابية

مشتركة تحت اسم « الليكود بيتنا ». الكاتب الصحفي جدعون

ليفني في«هآرتس»، نشر مقالاً قال فيه «إن خطاب نتنياهو

في المؤتمر الصحفي المشترك مع لبيرمان لإعلان الذهاب

لانتخابات بقائمة واحدة، والذي استغرق (٤) دقائق فقط،

ذكرت فيه كلمات «قوة» و«قدرات قوية» (١٣)مرة، وأنه لم

يكن هناك خطاب مماثل لهذا الخطاب في (إسرائيل)...كله

شهوة للقوة». . رغم أن جزءاً كبيراً من ناخبيه كان بحاجة

لسماع موقف واضح عن الوضع الاجتماعي المأزوم، والغلاء،

وارتفاع أسعار السلع الأساسية وليست الكمالية، وميزانيات

التعليم والصحة، الذي أدى قبل عدة أشهر إلى مظاهرات

واسعة وصاخبة احتجاجاً على برنامج الحكومة الاقتصادي/

الاجتماعي، وهو ما تحاول أن توظفه في برنامجها الانتخابي

بعض الأحزاب، وفي مقدمتها « العمل ».

اللافت لنظر المراقبين كان بحثهم عن دلالات القوة والقدرات

القوية في تلك الجمل الضئيلة .! فمن أصل ١٢٠ عضواً في

الكنيست الحالية، يملك الحزبان ٤٢ مقعداً (٢٧ ليكود – ١٥

من الذاكرة

الثورية للشعوب

◀ إعداد: آلان كراد

١٩٥٦\١١\٣ عمال النفط ينسفون خطوط نقل النفط في سورية وليبيا والبحرين والسعودية لمنع النفط عن الدول المعتدية أثناء العدوان الثلاثي على مصر وكانت النقابات العمالية اليسارية في هذه البلدان من قادت حركة العمال الاحتجاجية هذه.

١٩٧٤\١١\٤ ثورة شعبية و انقلاب يطيحان بالنظام الديكتاتوري العسكري في اليونان وكانت شرارة هذه الثورة قد اشتعلت من قلب احتجاجات طلاب البوليتكنيك والاتحادات الطلابية اليسارية. ١٧٨٩\١١\٥ الجمعية الوطنية الفرنسية توافق على قانون المساواة بين المواطنين كأحد انجازات الثورة البرجوازية الفرنسية.

١٩٧٨\١١\٦ شاه إيران يعلن الأحكام العرفية لمواجهة الحركة الاحتجاجية التي اندلعت احتجاجاً على فساد الحكم المطلق في إيران. ١٩١٣\١١\٦ القبض على المهاتما غاندي بينما كان يقود مسيرة عمال المناجم الهنود في جنوب أفريقيا . ١٩١٧\١١\٧ قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة في روسيا القيصرية بقيادة لينين والبلاشفة وكانت ثورة أكتوبر بمثابة النفير الأول لتحرر الشعوب المضطهدة والطبقات الكادحة في القرن العشرين.

١٩١٧\١١\٨ السوفييتي عن تفاصيل اتفاقية سايكس بيكو التي وزعت بلدان الشرق العظيم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية وإيطالية وكانت روسيا القيصرية طرفا في هذا الاتفاق .

١٩٥٠\١١\٩ بين الطيران الحربي الأمريكي الذي غزا كوريا والطيران الحربي الكوري الشمالي المدافع عن وحدة كوريا واستقلالها أثناء الحرب الكورية.

◀ بقلم : إيريك ولبرغ ❖

ترجمة : نورطه

نجحت العقوبات الجائرة التي يفرضها الغرب على إيران بترك أثر هدام في بنية الاقتصاد الإيراني، حيث شملت هذه العقوبات معظم مستوردة الجمهورية الإسلامية إضافة لصادراتها النفطية وتعاملاتها البنكية التجارية. تواجه ايران وفقا للبروفيسور ستيف هانك من جامعة (جون هوبكنز) تضخماً مضرباً بنسبة شهرية تصل إلى ٧٠% كما تسجل عملتها المحلية (الريال) تراجعاً ملحوظاً أمام العملات الأجنبية.

الوضع النقدي في ظل الحصار

يرى هانك أن إيران الآن أمام ثلاثة خيارات : الخيار الأول: قبول غير رسمي بالدولار في تعاملاتها حيث يقوم المواطنون باستبدال الريال بالدولار في السوق السوداء (كما حدث في زيمبابوي).

الخيار الثاني: قبول رسمي بالدولار حيث تقوم الدولة بسحب عملتها لمصلحة الدولار (كما حدث في الإكوادور).

الخيار الثالث: أن تقوم إيران بإصدار عملة جديدة مدعومة ١٠٠% بالدولار.

يشير هانك بشكل غير مباشر في معرض تحليله لحالة التضخم التي تصيب الاقتصاد الإيراني إلى وجود (عوامل خارجية) من دون أن يوجه أي نقد إلى العقوبات الغربية أو إلى التخريب المنهج لبنية الدولة الإيرانية الذي يتمثل بدعم الإرهابيين المناوئين للنظام الإيراني ودعم عمليات اغتيال الكفات العلمية فيها وصولاً إلى التحضير لحرب ضدها (فمن المعروف أن أميركا هي من شجعت العراق على مهاجمة إيران في عام ١٩٨٠).

يستكمل هانك تحليله مؤكداً على خصائص الاقتصاد الإيراني المتلخصة بـ«طبع متزايد للعملة، أسعار صرف متعددة، نظام معونات اقتصادية بالغ التعقيد» ويشكو في الوقت ذاته من أن البنك المركزي الإيراني لم ينشر منذ مدة أي إحصائيات حول الواقع الاقتصادي. ناسياً – أو متناسياً – أنه من غير الممكن لدولة تمر بحالة طارئة (كإيران) أن تفصح عن معلومات حساسة كتلك التي يطلبها هانك.

يهمل هانك بلا مبالاة التأثير الذي تلعبه توقعات المستثمرين على الأسعار بحجة أن «الخوف المرافق للتوترات العسكرية ليس أمراً جديداً على الإيرانيين»!! . بالفعل فالولايات المتحدة لم تتوقف

النووي. أما ما يخص «إيهود أولمرت وتسيبي ليفني»،فما زال الجميع بموقف الانتظار. لأن عودتهما للحلبة السياسية وخوض الانتخابات ستحسم بعد ظهور نتائج الانتخابات الأمريكية كما سربت الدوائر الضيقة المحيطة بهما، وحينها سيتضح موقف حزب «كاديما» بزعامة موفاز، الذي أعلن عن استعداده للعمل تحت قيادة أولمرت. التيار الديني في تكتلاته المعروفة « البيت اليهودي و يهودوت هاتوراة وشاس» ، يبدو من خلال تجمعه الرئيسي في حزب « شاس» وفي ظل عودة رئيسه السابق» أزييه درعي « لمنافسة رئيسه الحالي «إيلي يشاي»، أنه سيكون جاهزاً لأية صفقات مع الفائز القادم، لأن الخلافات السياسية مع نتنياهو، غير ذات قيمة، إذا وافق على إقرار الميزانيات الخاصة لبرامجهم . في قراءة مواقف «ميرتس» والأحزاب والقوى العربية في الكنيست، لا تبرز قضايا حاسمة، إلا “ في حال دخول القوى العربية الانتخابات بقائمة موحدة وهذا لا تتوقعه بعض أطرافها، لحساسيات وذاتيات متأصلة في تكوين بعضها . أما الخاسر الأكبر في المعركة القادمة، فسيكون مجرم الحرب « باراك » الذي فشل في كل رهاناته التنظيمية، سواء داخل الأحزاب التي انتمى إليها، أو في حزبه «الاستقلال» الذي شكله بعد انشقاقه عن حزب العمل . هذا الحزب الذي يملك في الكنيست الحالية خمسة مقاعد، لم تعطه كل استطلاعات الرأي أي وجود على الخارطة الانتخابية القادمة، مما سيدفع برئيسه للتفكير عن حزب جديد يلتحق به، شرط حجزه لمقعد في الكنيست والوزارة.

كل الدلائل تشير إلى احتفاظ التحالف الجديد «الليكود بيتنا» بالعدد الأكبر من المقاعد في الكنيست القادمة، مما يعني أننا أمام تشكيل حكومة عدوان وتوسع، قطباها « نتنياهو / لبيرمان» المهووسان بالنووي الإيراني، والمقاومة الفلسطينية واللبنانية، وبناء المستعمرات، وتوسيع القائم منها، ويهودية الكيان، والقدس الموحدة الخاضعة للتهويد والصهينة، وتشريع قوانين عنصرية/فاشية جديدة ضد أبناء الوطن الأصليين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ .

باختصار شديد، إننا بمواجهة كيان إرهابي، يقوده مجرمون، سيعملون على ارتفاع منسوب الدم في المنطقة.

■ ■

« الدولار» تدمر إيران



يوماً منذ أن نزعت إيران قيود الاستعمار عنها في ١٩٧٩ عن استهداف إيران. ومن اللافت والجدير بالذكر أن إيران ورغم كل الحملات الغربية عليها نجحت في تحقيق نجاح اقتصادي باهر.

قد يطرح البعض على ضوء ما سبق سؤالاً: لماذا ارتفع معدل التضخم الإيراني بشكل كبير في الفترة الأخيرة تحديداً؟

والجواب: إنها العقوبات. ولماذا تفرض العقوبات؟أهي انعكاسٌ لتخوّف غربي من أن تطور إيران قنبلة نووية؟

بالطبع لا هناك سبب آخر، سبب كفيلاً بأن يطيح بـ«خيارات هانك الثلاثة».إن الخيارات الثلاثة تصب بنتيجة واحدة:القبول بديكتاتورية الدولار.

سيناريوهات فرض الدولار

حاولت إيران منذ عام ٢٠٠٨ – حين افتتحت بورصتها النفطية – أن تسوق نفلها بعملات أخرى غير الدولار. وعندما قام العراق بخطوة مماثلة في عام ٢٠٠٠ جاء الرد الأمريكي على شكل حرب.

(غزو العراق في ٢٠٠٢)..حيث جسد هذا الغزو المعنى الحريءلقولة:«فرض الدولار بقوة السلاح».

ومن هذا المنطلق يمكن فهم العقوبات المفروضة على إيران باعتبارها محاولة أمريكيةأخيرة لإرغامها على الخضوع للنظام العالمي الذي تترأسه وبعد الاعتراف بالدولار كعملة وحيدة للاحتياط العالمي أحد أهم نتائج هذا الخضوع؛

يشدد هانك مجدداً على أن اعتماد الدولار كعملة بديلة في إيران ليس أمراً ضروريا، وإذا أخذنا الظروف الحالية بعين الاعتبار فسنجد أن هذه الفكرة بجميع الأحوال لا تعدو كونها اقتراحاً سخيفاً. غير أن الاستعانة ببديل عن الدولار الأمريكي (الدولار النيوزلندي مثلاً) سيكون برأي هانك كفيلاً بالالتفاف على واقع أن كل العملات

الآن حيث تسببت العقوبات بمصاعب وآلام جمة أصابت وتصيب المواطن الإيراني العادي. إضافة إلى أن التهديدات الغربية بمهاجمة إيران تؤدي إلى انخفاض تلقائي في قيمة العملة بغض النظر عن كمية العملة التي تقوم الحكومة بطباعتها .

الأمر ذاته حدث في ألمانيا في عام ١٩٢٢ حيث أجبرت في حينها على تصدير كل شيء لديها لشراء الذهب لدفع التعويضات الباهظة المترتبة عليها .

«إن كل حالات التضخم المفرطة عبر التاريخ كانت تتبع من أسواق صرف العملات الأجنبية» كما يؤكد البروفيسور مايكل هدسون من جامعة ميزوري الأمريكية.

«حيث تقوم الحكومات بضخ ما يكفي من العملة في سوق العملات الدولية لتتمكن من دفع ديونها الخارجية» أنها «حرب بوسائل أخرى» كما يصفها المعلق الكندي ستيفن جاوانز وجرى استخدام هذا التكتيك المعروف بـ(تخفيض قيمة عملة العدو) في الحرب التي شنتها نابليون ضد الروس.

خيار المواجهة

بالاستناد إلى تحليلاته يمكن تشبيه هانك بالطبيب الذي ينصح مصاباً بطلق ناري ببتتر قدمه على الفور. فهناك مصر على عدم الاعتراف بأن العقوبات ضد إيران تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان كونها تستهدف شعباً بأكمله دون وجه حق. وفي الوقت الذي يصرف فيه هانك على خيار البتر كحل وحيد لحالة المصاب (إيران)، تعمل الحكومة الإيرانية على استخراج الرصاصات واتباع نِظام صارم لإعادة التأهيل الأمر الذي يتطلب صبراً وعزماً كبيرين. فليس هناك علاج سحري لأزمة التضخم في الظروف الملموسة خصوصا وأن بوادر غزو أمريكي إجرامي جديد ضد إيران باتت تلوح في الأفق.

إن الاختبار الحقيقي الذي ستواجهه إيران هو فترة الحرب حيث تقل في هذه الفترة السلع التموينية لتصل حدود الندرة كما يتحد المواطنون في هذه الفترة ويواجهون عدوهم بالتضحية. إن البديل الوحيد أمام إيران لتفادي الحرب هو الالتحاق بركب الامبراطورية الدولارية بصفة عضو ثانوي.

على الرغم من أن العديد من الدول لا تجرؤ على مواجهة الولايات المتحدة إلا أن هناك استثناءات تتمثل بدول رفضت التخلي عن استقلالها والخضوع لسطوة أمريكا ودولارها كروسيا والصين والهند وكوريا الشمالية. وسيأتي يوم يشير العالم فيه أجمع إلى الدولار كأبرز النفايات في مزبلة التاريخ.

❖ **كاتب في جريدة الأهرام الأسبوعية**

ثورة ٢٥ يناير:تغيير في الشكل واستمرار في الجوهر

◀ **ستيركوه ميقرى**

المتابع للأحداث الجارية في مصر خصوصاً بعد عملية العريش - كرم أبو سالم والتي بدأت في ٥ آب ٢٠١٢ الماضي ومازالت مستمرة حتى اللحظة، والتي لم تكن عادية، سواءً في شكلها أو في ملايساتها، يحтар كثيرا في توصيفها وأهدافها ومن يقف وراءها، فهذه العملية المريبة التي شهدتها المنطقة الحدودية ، راح ضحيتها ١٦ جنديا مصريا آنذاك، وكان من المستهجن حينها تعامل السلطات المصرية باستخفاف تجاهها خصوصا بعد صدور الإنذارات «الإسرائيلية» قبل ثلاثة أيام من حدوثها حيث طلبت من السياح مغادرة المنطقة على الفور، وهو ما دفع بكثيرين إلى التساؤل حول سبب عدم اتخاذ أية إجراءات جدية للحيلولة دون وقوع هذه الكارثة .!

البحث عن الفاعل

تقول تقارير إعلامية بأن كبار عائلات البدو في سيناء قامت بتخزين أسلحة مهربية من ليبيا للرد على أي حملات أمنية موسعة قد تنفذها القوات المسلحة والتي قد تشمل تنفيذ حملات اعتقال جماعية في صفوفهم، وذلك على غرار ما حدث في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وهو أمر يتطلب من السلطات المصرية التركيز على الشق السياسي للحملة أكثر منه على الشق الأمني. من جهة ثانية، قد يواجه مرسي، المنتمي إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، إخراجا في استهداف الجماعات الإسلامية الناشطة في سيناء، خاصة أن أية حملة أمنية ضد هؤلاء سينظر إليها على أنها خدمة لـ«إسرائيل»، أما الوجه الآخر للإرياك فيتمثل في أن أحدا حتى الآن لا يستطيع تحديد هوية مرتكبي هذا الهجوم الدامي ، وهو ما أطلق العنان لسيل من التحليلات تراوحت بين الحديث عن مجموعات تكفيرية تسعى لفرض أجندتها على المنطقة، وبين الحديث عن دور «إسرائيلي» مشبوه يستهدف الإيقاع بين مصر وغزة من جهة لمنع إعادة فتح معبر رفح والاستمرار في سياسة تدمير الأنفاق على طريفي الحدود .

◀ **بن لادن سيناء**

أدانت السلطات المصرية ٥ متهمين من الموقوفين خلال حملات الجيش بشمال سيناء الذين قبض عليهم ، ولعل أبرزهم الملقب بـ«بن لادن سيناء»، وذلك لانتمائهم إلى جماعات جهادية وطلوعهم في ارتكاب أعمال إرهابية، كما وصفوا بأنهم من قيادات التنظيمات الجهادية فيها .

والمريب في هذا السياق، تأكيد عضو الهيئة العليا بحزب الحرية والعدالة ، استنكاره أن تستهدف الحملة الأمنية بريئين كل جريمتهم أنهم متدينون، وكأنهم معصومون عن الخطأ، كما أوضح أن «المعلومات التي وصلت إلينا تتلخص بأن الستة الذين تم القبض عليهم من أهالي رفح ممن يعملون ضمن لجان



القضاء الشرعي وأن بعضهم تجاوز عمره ٧٢ عاماً وآخر ٦٥ عاماً، وليس لهم أي علاقة بحادث الاعتداء على أبنائنا من القوات المسلحة».

واللافت في الموضوع أن الإجراءات المتخذة من السلطات المصرية مازالت دون المستوى المطلوب بعد الهجوم المسلح على دورية مصرية في العريش ذهب ضحيتها ثلاثة من أمناء الشرطة وجرح ثلاثة آخرين، فأضرب زملاؤهم عن العمل متهمين السلطات المصرية بعدم تسليحهم جيدا ونهاون محافظ سيناء والمسؤولين عن الأمن فيها .

الوظيفة المطلوبة

وقد ركز «أحد الباحثين المصريين المختص في شؤون القاعدة، على ملامح التيارات التكفيرية في سيناء، حيث أشار إلى أن الجماعات التكفيرية التقليدية الموجودة في هذه المنطقة، تعتمد في فكرها على القاعدة التكفيرية الشهيرة، « من لم يكفر الكافر فهو كافر».

وأضاف أن سيناء أصبحت بها العديد من الجماعات التكفيرية، التي يتلقى معظمها تمويلاً من جماعات خارجية ، وأن هذه الجماعات لا تري غضاضة في استهداف المدنيين، كونهم أبناء مجتمع كافر لا يقيم حدود الله من وجهة نظرهم ، مستشهدا في ذلك بما تسبب في إثارة الفزع بمناطق مختلفة بالعريش، خلال الفترة الماضية، بعد تعدي تلك الجماعات على بعض المواطنين وأصحاب المحال، لذلك لا يحظى أبناء هذه الجماعات بأى تعاطف من أبناء سيناء، مما يترتب عليه انتشار هذه الجماعات في المنطقة الحدودية خارج المدن، حيث يمتلكون أسلحة .

حكامنا بتوع ربنا

أحد الصحفيين المصريين يتسائل عما يجري من أحداث في البلد قائلأً: «وهكذا نستطيع أن نبلع التتسيق مع «إسرائيل» والتعاون الاستخباري معها، وقبول بعنة تحقيق أمريكية في

أحداث مدينة نصر، على أساس أن حكامنا بتوع ربنا، لكن النظام السابق فعل نفس الشيء وبصورة أقل فجاجة مما يحدث الآن، أنهم بالعمالة لأنه بتاع ابليس ومش بتاع ربنا، حرام النظام السابق صار حلالا لنظام بتوع ربنا، وهذه هي الاستراتيجية الأمريكية العبقرية، استراتيجية رفع المصاحف على أسطح دبابات وطائرات الاحتلال، وإعطاء قيادة المارينز لذوي اللحى والجلاليب ليصبح الاحتلال دينيا والاعتصاب شرعيا والتقسيم والتفكيك حلا حلالا، وأدي الحكاية من طلق طق لسلامو عليكم، ومن العريش إلى ميدان التحرير ».

◀ **إقامة حكم الله**

ويبدو أن القيادة الإخوانية في مصر تسعى للاستفادة من الوضع المتأزم في مصر عموما وسيناء خصوصا وذلك من خلال وضع الشعب المصري أمام خيارين فإما تطرف السلفيين أو القبول باعتدال الإخوان!! وفي هذا السياق أيضا تدرج دعوات لمظاهرة المليونية تحت شعار « إقامة حكم الله » والتي دعا إليها بعض السلفيين ومن ثم قاطعتها حركة الإخوان ومجموعات سلفية أخرى تدعي الاعتدال.

وهكذا يمكننا الحديث أن ما سميت بـ«ثورة ٢٥/يناير»، قد أفرغت من معناها حيث تم تغيير في الوجوه مع بقاء جوهر النظام السابق على ما كان عليه سابقا ليأتي الإخوانيون «بتاع ربنا ،ليثبتوا كل موقفات النظام السابق وأجرامه بحق الشعب المصري، وهاهم قد أبقوا على التزام مصر باتفاقية « كامب ديفيد «التي أعادت سيناء لمصر منقوصة السيادة، بعدما عاد السفير المصري إلى عمله مزودا برسالة المودة التي أرسلها الرئيس المصري لرئيس الكيان الصهيوني شمعون بيريز ، وحافظوا على علاقاتهم الدللية مع أمريكا واتباع وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين، و يمكن أن نعتبر أن كل ماجرى ويجري ليس إلا تطبيقا للمثل المصري القائل« يا ريتك يابوزيد ما غزيت».

■ ■

كامب ديفيد، المفزات السياسية العامة

٣- ضرب حركات التحرر العربية بإيجاد قوة تقف في وجهها وتفكك صفوفها وبالتالي استباق التطور الطبيعي لها في الثورة على الكيان الصهيوني وحسم الصراع العربي - الصهيوني لمصالح العرب .

٤- خلق عقلية عربية جديدة تقبل تطور الشروط «الإسرائيلية» فيما يخص وجودها ومشاريعها في المراحل المتعاقبة.

٥- ضرب المعسكر الشرقي المتمثل بالاتحاد السوفييتي من خلال التحالفات الجديدة وبالتالي عطف مسار الصراع الدولي لمصلحة الغرب الأمريكي وهو ماركرت على الولايات المتحدة عبر مشروعها حيث صرح السفير «الإسرائيلي» في واشنطن بتاريخ ١/٥/١٩٧٨«هناك قاسم مشترك بين مصر و«إسرائيل» والولايات المتحدة، وهذا القاسم المشترك إبعاد النفوذ السوفييتي عن المنطقة والحيلولة دون إحباط السلام من قبل «جهة الرفض» وبضمنها منظمة التحرير الفلسطينية».

ترتكز المجموعة الثانية إلى أهداف بعيدة الأجل منها:

١-تثبيت مراكز القوى الليبرالية في المنطقة العربية وجعل القرار السياسي بيدها على مراحل ففي نموذجنا المصري تم إنهاء مرحلة السادات باغتياله والتأسيس لمرحلة مبارك .

٢-توسيع عملية التطبيع مع «إسرائيل» عبر شرعنتها باتفاقيات ومعاهدات وتضمينها كل المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية والعلمية.

إن التطبيع مع الكيان الصهيوني هو عملية مركبة جوهرها إقتصادي مرتبط بمصالح الإمبريالية العالمية ومشاريعها الاستعمارية، وفي إطار الواقع المصري تم تكريس هذه العقلية في مرحلة مابعد السادات عبر الليرلة الاقتصادية وإنتاج قوى سياسية لاتعادي هذه الأفكار .

إن مشروع كامب ديفيد قاد لمشاريع عديدة أثرت على الواقع المصري والعربي وأنهت مشروع الوحدة العربية إلى سلسلة من الانقسامات والحروب والهزيمة، ولذلك توجبت مراجعة التاريخ وقراءة الواقع من جديد لإيضاف انحرافاته والخلص من تأثيراته.

■ ■

شؤون عربية ودولية

المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني

◀ **عماد بيضون**

يعقد الحزب الشيوعي الصيني الذي يضم أكثر من «٨٠» مليون عضو مؤتمره الثامن عشر في بكين يوم ٨ -٢٠١٢ ويبلغ عدد أعضاء المؤتمر المنتخبين في أنحاء البلاد كافة ٢٢٧٠ عضواً يزيدا قدرها خمسين عضواً عن المؤتمر السابق .

الصين تنتخب قيادتها الجديدة:

وفق للدستور الداخلي للحزب فإن أعضاء المؤتمر ينتخبون اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني التي تشرف على أعمال الحزب وتمثله أثناء عدم انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني ، بالإضافة إلى ذلك يقوم أعضاء اللجنة المركزية الجديدة بانتخاب أعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ولجنته الدائمة وكذلك الأمين العام الذي يعتبر أعلى القيادات في البلاد .

وفي تصريح للناطق الإعلامي في اللجنة الإعلامية للحزب الشيوعي الصيني ، أكد على أن « المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني سيكون مؤتمراً مهماً جداً ينعقد في مرحلة محورية من بناء حزبنا لمجتمع الرفاهية الشاملة وفي فترة حاسمة من تطور الإصلاح والانفتاح وتسريع تغيير نِوط التنمية الاقتصادية، كما أنه سيكون حدثاً عظيماً في الحياة السياسية لكل الحزب ولجميع أبناء الشعب الصيني من مختلف القوميات، ويعتبر الإنجاز الجيد لانتخاب أعضاء المؤتمر الوطني الثامن عشر مهمة سياسية لمنظمات الحزب على مختلف المستويات، وذا أهمية كبيرة لضمان نجاح المؤتمر».

وستتم مناقشة أداء العمل في الخمس سنوات الماضية منذ انعقاد المؤتمر الوطني الـ ١٧ للحزب الشيوعي الصيني ومن المتوقع أن ينتهي المؤتمر إلى وضع ترتيبات استراتيجية للإصلاح والانفتاح وعملية التحديث الاشتراكي في الصين.

المؤتمر يناقش عدة قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية

● **على المستوى التنظيمي:**

يعرض على المؤتمر مسودة مشروع تعديل دستور الحزب الشيوعي الصيني، ومسودة تقرير عمل اللجنة المركزية لفحص الانضباط للحزب والذي سيقدم إلى المؤتمر. وذكر اجتماع للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عقد الاثنين أن الحزب سيسعى إلى تعديل دستور الحزب خلال المؤتمر الوطني الثامن عشر المقرر عقده يوم ٨ نوفمبر تشرين الثاني.

وقال البيان الصادر عن اجتماع للجنة المركزية: إن هذا التعديل سوف يعكس الأفكار الاستراتيجية التي اقترحتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب، وبفي بالمتطلبات التي تطرأ فيما يتعلق بعمل وبناء الحزب.

● **على المستوى الاقتصادي:**

يذكر أن الصين شهدت نمواً مستقراً في الأعوام الأربعة السابقة في الوقت الذي تشهد فيه أوروبا وأمريكا ركوداً اقتصادياً . وفي بيان صادر عن اللجنة المركزية للحزب: « إن المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب يعقد في وقت هام، نظراً لأن الصين تعمل حالياً على بناءمجتمع مععدل الرخاء بطريقة شاملة، وتعميق الإصلاح والانفتاح، وتسريع تحويل نمط تنميتها الاقتصادية. ويتسم المؤتمر بأهمية عالية في إلهام أعضاء الحزب الشيوعي الصيني والشعب بكافة مجموعاته العرقية بمواصلة المضي قدماً في بناء مجتمع مععدل الرخاء، وكذلك تنمية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وقال نائب الرئيس الصيني «سيضع المؤتمر خططا استراتيجية للإصلاح والتنمية في الصين تركز على المشكلات البارزة التي تطرأ خلال التنمية في البلاد، والقضايا التي تتصل بمصالح الشعب من خلال خطة تنمية خماسية سيقرها الحزب في اجتماعه الثامن عشر.

● **على المستوى الاجتماعي:**

حيث جاء في تصريح لنائب الرئيس الصيني :

«إن الحزب يجب أن يرفع عالياً راية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية ، وأن يعمل بهدى من نظرية دنغ شياو بينغ، والأفكار الهامة» للتمثيلات الثلاثة »، (ماركس وماو ودنغ شياو بينغ) وأن يطبق بشكل شامل المفهوم العلمي للتنمية، وقال البيان: إنه يتعين على الحزب القيام بفحص شامل للوضع العام المتعلق بالتنمية في العالم والصين المعاصرة وأن يفهم تماماً المتطلبات الجديدة للتنمية في البلاد والتوقعات الجديدة للشعب.

ويذكر أن المؤتمر سيناقش عدة قضايا محلية منها تعميق إصلاح القضاء وقضايا ثقافية واجتماعية وقضايا المرأة المعاصرة.

إضافة إلى الاستمرار بقيادة الحزب للجيش وتعميق العلاقات مع الدول المجاورة والإقليم في ظل تغير ميزان القوى العالمي والتحول نحو التعددية القطبية في ظل اهتمام إقليمي وعربي وعالمي بالمؤتمرالوطني الصيني الثامن عشر .

■ ■

● **عسكرياً :**

١- إنهاء حالة الحرب التي لا تستطيع «إسرائيل» تحمل

موجز

إعداد قاسيون

◀ أكد أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يوم الثلاثاء أن الكويتيين مخيرون اليوم بين طريق القانون والدستور أو الفوضى وقال في كلمة بثتها وكالة الأنباء الكويتية (كونا) «إننا مطالبون اليوم فى أن نختار بين دولة القانون والدستور والتشبت به حيث أنه طريق السلامة أو انتهاج طريق الفوضى والتعدي على صلاحيات السلطات الدستورية المسؤولة» ، وفي السياق ذاته قال نائب كويتي سابق إن جماعات المعارضة الكويتية تعتزم أن تتحدج في مظاهرة يوم الأحد المقبل احتجاجا على النظام الانتخابي الجديد. وكانت الشرطة الكويتية قد فضت الأسبوع الماضي مظاهرة غير مصرح بها احتجاجا على هذا النظام، و قال محللون إن المواجهة بين الحكومة والمعارضة في الكويت تخطت العديد من الخطوط الحمراء وأن الحلول الوسط تبدو غائبة حاليا مع تصاعد الاحتجاجات على تعديل نظام الدوائر الانتخابية قبيل الانتخابات المقررة الشهر القادم.

◀ قال قيادي سابق لمقاتلي المعارضة الليبيين الذين أطاحوا بمعمر القذافي إن مسؤولين أمريكيين في ليبيا بدؤوا البحث عن مجندين لتشكل قوة خاصة يخططون لتدريبها على محاربة المتشددين. ويعد موجة من أعمال العنف المناوئة للأمريكيين في العالم العربي في سبتمبر أيول الماضي والتي قتل خلالها السفير الأمريكي لدى ليبيا، مما اضطرالرئيس الأمريكي باراك أوباما لإتخاذ إجراءات لتعزيز أمن البعثات الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة.

◀ تواجه ست مستشفيات في القدس الشرقية أزمة مالية نظرا لعجز السلطة الفلسطينية التي تعتمد على المعونات عن دفع تكلفة الخدمات مما يعرض الرعاية الصحية لآلاف المرضى في الضفة الغربية للخطر وتراكمت على السلطة الفلسطينية ديون قدرها ١٨ مليون دولار مستحقة لمراكز رعاية صحية متخصصة هذا العام.

◀ أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أن قطر والإمارات طلبتا شراء أنظمة دفاع صاروخي من لوكهيد مارتن بقيمة ٧.٦ مليار. وأبلفت وكالة التعاون الأمني الدفاعي التي تشرف على مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول أجنبية أعضاء الكونجرس يوم الجمعة بإقرارها المبيعات المحتملة.

◀ يُعد أعضاء في البرلمان الإيراني مشروعَ قانون لخفض صادرات البلاد من النفط الخام بما يصل إلى الثلث هذا العام رداً على العقوبات الغربية المفروضة على قطاع النفط في الجمهورية الإسلامية.

ويحتاج مشروع القانون الذي تعده لجنة الطاقة إلى موافقة البرلمان الإيراني.

◀ تجري تركيا مع حلف شمال الأطلسي مناقشات حول احتمال نشر بطاريات صواريخ «باتريوت» أرض-جو المضادة للصواريخ على أراضيها، في إطار تفاقم النزاع في سورية، كما أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية. وقال المتحدث سلجوق أونال إن «هذه المسألة (صواريخ باتريوت) مدرجة أيضاً في جدول الأعمال في إطار المداولات والاستعدادات والتخطيط الطارئ حول أمن تركيا ومناطق الحلف الأطلسي».

وقال مسؤولون أمريكيون إنه يمكن نشر صواريخ «باتريوت» على الجانب التركي من الحدود السورية لأسباب دفاعية.

◀ قال مصدر دفاعي بريطاني يوم الأربعاء إن بريطانيا أحرزت تقدما «مشجعا للغاية» نحو إبرام صفقة بيع ٦٠ مقاتلة تايفون من إنتاج بي.ايه.إي سيستمز للإمارات العربية المتحدة. ■■

الرفيق صباح الموسوي لـ«قاسيون»:

اليسار الجديد من رحم الحركة الشعبية

◀ حوار : آلان كرد

يشكل التيار اليساري الوطني العراقي أحد الفصائل اليسارية التي تسعى إلى استعادة الدور الوظيفي للييسار العراقي، والذي ظهر عام ٢٠٠٤ بعد عملية مخاض طويلة.

اللقاء التالي مع الرفيق صباح الموسوي منسق مكاتب التيار اليساري العراقي حول الوضع الراهن في البلدان العربية وطبيعة الحركات الشعبية فيها

● **تشهد البلدان العربية حركات شعبية تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة، كيف ينظر التيار اليساري الوطني العراقي إلى هذه الحركات وما هي طبيعتها؟**

التيار اليساري أو اليسار العراقي بشكل عام كان منذ أكثر من عقدين من الزمن خصوصا في فترة الثمانينيات قد أشار إلى إمكانية انفجار الحراك الشعبي الثوري في المنطقة العربية، فني عند الثمانينيات شهدت بعض البلدان العربية انتفاضات شعبية مثل تونس ومصر والمغرب وغيرها من البلدان، وكان الوضع العراقي أيضا في إطار هذا الجو العربي العام يشير إلى حالة من التأزم بحكم الحرب العراقية الإيرانية وما إلى ذلك. فالتيار اليساري ينطلق من قاعدة معرفية من أن الشعوب لا بد في لحظة ما أن تنفجر في وجه الأنظمة المتسلطة والأنظمة التي سارت في طريق الليبرالية والتي صارت نتائجها الكارثية واضحة مثل التجويع والفقر والبطالة وانعدام الحريات، فكان شيئا متوقعا لنا أن تنفجر الشعوب العربية. وعندما حدثت الثورات والحركات الشعبية في عدد من البلدان العربية كنا بالمصادفة على بعض الفضائيات في لقاءات ومن ضمنها فضائية الديمقراطية في لندن وأنا كنت في بيروت في هذا اللقاء، وعندما طرحنا موضوعه أن الشعوب العربية في طريقها إلى الانتفاض فإن ممثلي القوى البرجوازية الحاضرين في هذا اللقاء استغربوا فبالنسبة لهم أمر عجيب إمكانية انفجار الشعوب العربية وهم بحالة اطمئنان نتيجة فهمهم القاصر لفترة الانتظار أو ما تسمى فترة السبات. وما أن بدأت الانفجارات والانتفاضات الشعبية العربية أيضا صار هناك لقاء آخر على نفس الفضائية بدون حضورنا لكن مقدم البرنامج أشار إلى أن اليسار العراقي من الفصائل اليسارية العربية التي أشارت بوضوح إلى إمكانية الانتفاضات الشعبية العربية وأمنت بوضوح أن الشعوب العربية لا بد أن تثور ضد الأنظمة الاستبدادية القائمة والأنظمة التابعة للإمبريالية العالمية. يبقى هنا ما آلت إليه الانتفاضات والثورات الشعبية العربية فبالنسبة لذوي العقلية البرجوازية الصغيرة والتيارات ضيقة الأفق على المستوى الداخلي والعالمي.

ما اعتبر إنجازا حتى اللحظة هو تراجع معدلات البطالة إلى ٩,٠ ٪ بعد أن بلغت مستويات قياسية في عام ٢٠١٠ حيث بلغت آنذاك ٩,٦ ٪، كما أن معدلات النمو تحركت قليلاً خلال فترة الولاية الأولى من ٦,٦ ٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٢ ٪ في عام ٢٠١٢ . شكّلت هذه المتغيرات الاقتصادية إنجازات أوباما المجيدة والتي ترافقت مع الركود العالمي الذي ضرب أوروبا ومعظم دول العالم، وهو مايعني أن هذه الإنجازات لا تستند إلى تعاف حقيقي في قطاعات الإنتاج سواء في الداخل الأمريكي أو أوروبا بمقدار ماتستند إلى عمليات الحفز الاقتصادي والتي اعتمدها أوباما من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الذي أوصل الدين العام إلى مستويات قياسية إضافة إلى استخدامه لسياسات «التيسير الكمي» التي تعني مزيدا من ضخ السيولة الدولية وهي التي كانت المسبب الرئيسي للأزمة.

◀ **معن خالد**

خسر رومني وفاز أوباما في الانتخابات التي شهدت صراعاً شديداً في الداخل الأمريكي والتي حملت عنوانين واضحين:

أولا- استمرار الأزمة الاقتصادية في الداخل الأمريكي:

جاء أوباما في عام ٢٠٠٨ على وقع الأزمة الرأسمالية العالمية وهذا يعني أنه جاء ليُلغِي على الأقل سببا أو عددا من الأسباب التي ولدت الأزمة، لكن أوباما وكغيره من ممثلي الشركات لم يستطع التعامل إلا مع بعض النتائج التي تشكل تجليا ما للأزمة، فالتعامل مع الأسباب يعني البحث عن حلول جذرية، والحلول الجذرية هنا تعني إعادة النظر بالمنظومة المصرفية العالمية وعلى رأسها الفيدرالي الأمريكي ودولاره، إضافة إلى معالجة مستويات النهب على المستوى الداخلي والعالمي.

ما اعتبر إنجازا حتى اللحظة هو تراجع معدلات البطالة إلى ٩,٠ ٪ بعد أن بلغت مستويات قياسية في عام ٢٠١٠ حيث بلغت آنذاك ٩,٦ ٪، كما أن معدلات النمو تحركت قليلاً خلال فترة الولاية الأولى من ٦,٦ ٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٢ ٪ في عام ٢٠١٢ . شكّلت هذه المتغيرات الاقتصادية إنجازات أوباما المجيدة والتي ترافقت مع الركود العالمي الذي ضرب أوروبا ومعظم دول العالم، وهو مايعني أن هذه الإنجازات لا تستند إلى تعاف حقيقي في قطاعات الإنتاج سواء في الداخل الأمريكي أو أوروبا بمقدار ماتستند إلى عمليات الحفز الاقتصادي والتي اعتمدها أوباما من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الذي أوصل الدين العام إلى مستويات قياسية إضافة إلى استخدامه لسياسات «التيسير الكمي» التي تعني مزيدا من ضخ السيولة الدولية وهي التي كانت المسبب الرئيسي للأزمة.

مثلت زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إضافة لفرض ضرائب على دخول كبرى الشركات وبعض المصارف، دعاية أوباما الواهية والتي قبلها الشعب الأمريكي من موقع الهروب من سياسات رومني التي لايمكن تطبيقها إلا

تتصور بان هذه الانتفاضات أدت إلى صعود الإسلاميين وبالتالي كانت تضحيات الشعوب وفي طبيعتها القوى التقدمية قد ذهبت هباء، أما في واقع الحال نحن في تقديرنا أن الثورات الشعبية العربية مازالت مستمرة ولم تستكمل مهامها، وفي تقديرنا أيضا على المدى القصير وليس المتوسط أو البعيد ستحقق انتصارات كبيرة .

● **شهد العراق كباقي البلدان ظهور حركة شعبية عبرت عن نفسها منذ ٢٥ شباط ٢٠١١ ما هي تجليات هذا الحراك الشعبي في الظرف العراقي الملموس حسب رؤيتكم؟**

كما أشرت في عام ١٩٨٩ عندما انتهت الحرب العراقية الإيرانية وكنا حينذاك تصدر جريدة سرية اسمها (الكفاح)، وأصدرنا في ذلك الوقت بيانا نشر على صفحات هذه الجريدة من أن العراق مقبل بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية على تطورات دراماتيكية كبيرة ووصفناها بالتطورات التاريخية ووجهنا دعوة لكل القوى اليسارية والقوى الوطنية أن تكون جاهزة وأن تقوم بدورها المطلوب في هكذا تطور. تضمنت هذه الرؤية أطروحة أن تحدث انتفاضة شعبية كبيرة في العراق ولم يمر سوى عامين على هذا التقدير وبعد حدوث غزو واحتلال النظام البعثي للكويت حدث ما توقعناه فكانت انتفاضة آذار ١٩٩١ التي سقطت فيها كل المحافظات –ما عدا ثلاث محافظات- بيد الثوار، ولولا التغطية والدعم الأمريكي لنظام صدام حسين لكان العراق قد وفر على شعبه كل هذه المعاناة التي مرت على مدى السنوات الماضية. أما في اللحظة الراهنة في تقديراتنا فإن الحراك الشعبي الذي بدء في العراق في ٢٥ شباط ٢٠١١ والذي واجه قمعاً شديداً، هذا الحراك كان استجابة وتأثراً بالحراك الشعبي العربي لكن وبنتيجة القمع الشديد الذي واجهه، وسياسات الرشوة، ودخول بعض القوى من بقايا النظام



السابق على الانتفاضة وتخوف المنتفضين من إمكانية استفادة هذه القوى من الحراك وركوب الموجة، كل ذلك ساهم في كبح هذا الحراك لكن لم ينته هذا الحراك. هناك حالة تملل شديدة يعيشها الشعب العراقي لأسباب كثيرة أولها أن الطبقة السياسية الفاسدة الحاكمة تعيش أزمة كبيرة، صراعات على مختلف المستويات وحالة نهب ثروات وأموال الشعب، أصبحت عملية النهب مكشوفة ولعب الإعلام الحديث دورا مهما في كشفه حيث هناك أكثر من ٤٠ فضائية في العراق فتبدو عملية السطو والنهب للنفط وأموال الشعب مكشوفة ويمكن مشاهدة تفاصيلها عبر الفضائيات.

المتاجرة بالدين والخطاب الديني أصبح غير مقبول وهذا في مصلحة اليسار بدرجة معينة فهناك حالة تملل نتيجة هذه العوامل إضافة للعوامل المعروفة مثل البطالة وانعدام الخدمات الأساسية مثل الكهرباء وانعدام العدالة الاجتماعية وتقطيع أوصال المدن وخصوصا بغداد مقطعة تقطيعا كاملاً بحيث بغداد مغلقة بعد الرابعة أو الخامسة مساءً وتنتهي الحياة فيها .

● **ما هو دور ومهام اليسار في الحراك الشعبي المنفجر في العالم العربي من وجهة نظر وتحليل التيار اليساري كإحدى القوى السياسية الفاعلة؟**
اليسار العربي لم يكن جاهزا ونتيجة أزمته البنوية والفكرية التي مرت لفترة طويلة دون أن يتمكن اليسار من الخروج منها، وهي تشبه الحوارات والنقاشات التي كانت تدور في السبعينيات على سبيل المثال كان هناك السؤال التالي يطرح كثيرا : (هل هناك أزمة في حركة التحرر الوطني العربية أم لا ؟) إلى أن انهار كل شيء بعد اتفاقية كامب ديفيد والسؤال لم تتم الإجابة عليه.

اليسار العربي عند حدوث الثورات الشعبية إضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع

الحركة الثورية لم يكن مؤهلاً، فاليسار القديم يسير باتجاه الاضمحلال وفي طريقه إلى الموت واليسار الجديد لم يكن قد ولد بالكامل بعد أو في طور الولادة، وهذا واحد من العوامل الذاتية الأساسية التي أضعفت الهوية الجذرية للثورات والحركات الشعبية في العالم العربي. لكن في إطار وفي صيرورة الثورات الشعبية بدأ اليسار يتبلور بشكل أكثر وضوحا ببرامج أكثر جذرية بمعالجات أخطاء الماضي، اليسار بدأ يتبلور من رحم هذه الثورات الشعبية وهذا أفضل ظرف موضوعي لولادة اليسار فأعتقد أن اليسار العربي الجديد في طور التقدم إلى الأمام وكيسار جديد ومتفاعل مع الحراك الشعبي والطبقات الشعبية الكادحة ومن ثم سيكون له دور كبير في المستقبل القريب

● **هل سيكون التيار اليساري الوطني العراقي أحد عناوين هذا الفضاء السياسي الجديد؟**

الآن التيار اليساري الوطني العراقي برز في السنتين الأخيرتين بشكل خاص كقوة أساسية في المجتمع العراقي لا من ناحية الجذور التاريخية فقط وإنما من ناحية الدور الآني الراهن على الأرض. والتيار اليساري تشكل أصلاً من مجموعة منظمات يسارية ومن مختلف أجيال اليساريين العراقيين المعارضين للمدرسة اليمينية، المدرسة الانتهازية التقليدية قسم من هذه المنظمات تأسس عام ١٩٧٩ في بغداد بعد هزيمة القيادة وهروبها إلى الخارج، وقسم تأسس في خضم حركة قوات الأنصار في كردستان وقسم تأسس بعد احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين فنشأت مجموعة حول جريدة اتحاد الشعب عام ٢٠٠٤ ، وآخرون ظهورا وخرجوا بعد المؤتمر الثامن باسم كتلة تصحيح المسار. كل هذه المجموع اليسارية تغطي مختلف المراحل ومختلف الأجيال، أدت إلى تكوين التيار اليساري الوطني العراقي ومن ثم تحول التيار إلى مركز استقطاب للمجموعات اليسارية الأخرى وتوصل بجهد مع المجموعات اليسارية الأخرى إلى أشبه بالتحالف غير المعلن وسيعلن عنه قريبا بمعنى أن القوى اليسارية العراقية الجديدة أو اليسار العراقي الجديد بكل تشكيلاته بما فيه التيار اليساري الوطني العراقي بدأ يتبلور كقطب فكري وأيديولوجي وسياسي في مواجهة القطب الديني أو القطب الليبرالي الجديد الذي حاول أن يجمع بقايا الحركات القومية المفلسة والمتساقطين من المدرسة الشيوعية التقليدية . فالتيار اليساري بالتعاون مع المجموع اليسارية الأخرى سيكون له دور بحكم الأزمة العميقة الاقتصادية الاجتماعية الموجودة في البلاد بحكم عدم استقلالية القرار الوطني العراقي وتبعيته للامبريالية الأمريكية من جهة والدول الإقليمية من جهة أخرى سواء إيران أو تركيا وغيرها . ■■



عن النفط الذي أحرق الربيع العربي



رصيد سري لفوز أوباما

◀ عادل سمارة

قد يكون من المقامرة أن تقطع بنجاح أحد المرشحين الأميركيين في الانتخابات الرئاسية حتى لو قامت المقامرة على تحليل. فالمعتاد أن تقول الناس ربما، وقد يحصل، ونعتقد ونحتمل... الخ. وسر عدم القطع هذا قائم على طبيعة الحزبين هناك، وهو الأمر الذي يتضح من الفارق الضئيل بين المرشحين إلى درجة يتهبأ لك أن رجلا واحدا نصفه ينافس النصف الآخر.

لكن لي سبباً مختلفاً ولا اعتقد ان أحداً تطرق له، وإن حصل فقليل من الناس تناوله.

سوف يكسب أوباما منصب الرئاسة، وذلك لسبب أضيفه إلى مختلف الأسباب التي يتحدث عنها الناس ولكنه يهتما نحن العرب، وهو متعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية. جادل كثير من المحللين أن من أهم النقاط لأوباما كانت الانسحاب من العراق وقرار الانسحاب من أفغانستان، وهذا صحيح لدى قسم من الأميركيين الذين يرون في الحرب تمميقاً للأزمة الاقتصادية وليست فقط المالية التي وقع بها اقتصادهم. ولكنه ليس صحيحاً للأميركيين الذين يرون أن الوضع الإمبراطوري هو الوضع والدور الطبيعيين للولايات المتحدة.

والسبب الذي أراه لمصلحة أوباما متعلق بالضبط بهذه المسألة وهي الإبقاء على الدور الأميركي المسيطر ولكن على حساب التوابع. وهذا السبب هو نجاح النخب الأميركية الحاكمة في احتواء ما يسمى الربيع العربي عبر تتبع قوى الدين السياسي سواء التي وصلت السلطة أو التي لم تصل وتتوقع ذلك.

فليس أمراً بسيطاً أن تبقى تونس ومصر في دائرة التبعية للولايات المتحدة، وهذه المرة ليست بسطوة ديكتاتور وزمرة أمنية حوله، ولكن عبر حركات واسعة الشعبية ويفترض أنها ضد الولايات المتحدة. وهي حركات الدين الإسلامي السياسي التي لا تؤكد فقط «الصدافة» مع الولايات المتحدة، واستمرار الاستبدانة من صندوق النقد الدولي والاقتداء بدول الربيع النفطي العربية، بل كذلك التزام التطبيع مع الكيان الصهيوني.

كما تخلصت إدارة أوباما من مشاكسة العقيد القذافي الذي شكل صداعاً للعرب في أفريقيا على الأقل ليحل محله نظام تحالف تابع من قوى الدين السياسي ولبرالي الشركات وخاصة النفطية، بمعنى أن أمريكا وأوروبا قد كسبتا التراب الليبي.

ولا تنحصر مكاسب الولايات المتحدة في فترة أوباما في مصر وتونس، فقد تركّز النظام المغربي في الاتجاه نفسه وكذلك اليمن. أما الأردن فظل على حاله وإن كان يقلقه بل ويخيفه الصمود السوري بمعنى أن الأردن بقدر ما هو بلد يعيش بدوره وعلى دوره، فهو مهدد بدفع فاتورة الوضع السوري سواء انتصر النظام الممانع أو انتصرت قوى الدين الإسلامي السياسي.

صحيح أن لبنان ما زال منقسماً إلى نصفين، وأن المقاومة وحلفاءها من القوة بمكان، ولكن هذا لا يقلل من انتصارات أمريكا في معظم الوطن العربي. لذا أعتقد أن الناخب الأميركي البرالي والمستشير اقتصادياً وثقافياً، لا بد يدرك هذا. لعلها مفارقة محزنة أن نقول هذا هو اللوبي العربي في الانتخابات الأميركية، وإن لم يكن من داخل هذه الدولة.

■ ■

إسرائيل» حسب ما صرّح به أحد قادتها. عدا السياسات الاقتصادية التي تزيد الفقراء والمهمشين فقراً وتهميشاً. كل ذلك في استمرار لنهج المستبدتين الخلوطين، لكن مع نزعة ماضوية. سلطة تريد باسم الدين إضفاء طابع مقدس على استبدالها المنبعث من جوف التاريخ.

على أن هذا لا يعني بأي حال أن جميع القوى والأحزاب السياسية المطالبة بالديموقراطية، أو المعارضات التقليدية في بلدان الثورات، من يساريين وليبراليين وغيرهم، هي حكماً قوى ديموقراطية بالفعل، سواء في ممارستها السياسية أو في حياتها التنظيمية الداخلية، لكن المؤكد، نظرياً على الأقل، أن قابليتها لتبني الديموقراطية وممارستها فعلياً ممكنة وواقعية. ببساطة، كونها لا تتبنى نصوصاً مقدسة تتناقض بالأساس مع كل ما يمثل الثقافة الديموقراطية، كما هي الحال لدى الإسلاميين.

يبدو أن دور بلدان النفط وتجارة الدين على ضفتي الخليج، وكذلك «عثماني» تركيا الجدد، مشفوعاً بتواطؤ «الدول العظمى»، ورسوخ البنى المتخلفة في المجتمعات العربية، قد حال دون نضج التغيير في بلدان الربيع العربي. فالحراك الشعبي العفوي لم ينتقل إلى مستوى المشاركة السياسية الفعالة، الشرط الضروري لإنتاج وعي سياسي حديث، يؤسس لتحوّل ديموقراطي حقيقي في العالم العربي. من الواضح أن تحوّلًا من هذا النوع لا يروق أولئك المدعين دعمه والوقوف إلى جانب المطالبين به.

❖ كاتب سوري

ليس هذا تحليلاً تبسيطياً، ولا هو قفّر في فضاء التنظير والترف الفكري. إنه جانب من واقع ما جرى، ويجري، في تونس ومصر على نحو أساسي. أي في البلدان التي أنجزت شعوبها المنتفضة، من خلال حراكها الثوري السلمي بوسائله المختلفة، المهمة الأولى للثورة، والمتمثلة في إسقاط رأس النظام، ثم لبدء اختراق الثورة والالتفاف على مفجريها، وعلى دماء شهدائها، والسعي إلى إجهاضها، بحيث تنتهي إلى حال أشبه بصراع على السلطة، منه إلى حراك شعبي ينشد بناء دولة ديموقراطية حديثة، تزدهر فيها الحريات وتحتّم حقوق الإنسان، وترتقي بمستوى معيشته.

ذلك أنه عوضاً عن التعددية والحريّة وسيادة الشعب، التي من المفترض أن الثورات قامت لأجلها، غدا الاستتار بالسلطة، والتضييق على الحريات العامة، وإقصاء المختلفين بالرأي، العناوين الأبرز لمشهد ما بعد الثورة. مشهد سيطر عليه الإسلاميون المدعومون بقوة بأموال النفط، وفتاوى مشايخه. فضلاً عن الارتهان لأجندات غير وطنية، يشرف عليها «مرشدون» نصبوا أنفسهم قيمين على إرث «السلف الصالح»، وعلى مصالح الأمة «يما يرضي الله»... والولايات المتحدة الأميركية.

ليس أدل على ذلك من مسارعة «إخوان» مصر إلى إعلان «احترامهم للمعاهدات الدولية والتزامهم التام بها» في إشارة إلى (كامب ديفيد) وضمان أمن إسرائيل. ومثله رفض «النهضة» في تونس مقترحاً بتضمين مسودة الدستور الجديد مادة تنص على تجريم التطبيع مع إسرائيل، بحجة أن «الدستور التونسي سيكون أطول عمراً من

التي أقصيت عنها رداً من الزمن، اختزلت خلاله لتكون وقوداً لنزوات الطغاة، وموضوعاً لاستبدادهم. ادّعت كل منها دعم المنتفضين طلباً للحريّة والديموقراطية، وهي التي في وجودها وبنيتها وأدائها تقوم على ثقافة مضادة للديموقراطية ومعادية لها. ذلك أنه حيال القطر الذي لا يمكنها مواجهته ووقف تقدّمه، ليس هناك ما هو أفضل وأنجع لتلك الأنظمة من التسلّل إليه وركوبه، ثم الاستيلاء عليه والتحكّم في مساره، مباشرة أو عبر وكلاء محليين.

ومع الاستعانة بكل ما أوتيت به من مال، ودعاة، وتحالفات مع القوى الكبرى، ومع بعض العسكر وزبائن الداخل في بلدان الثورات نفسها، نجحت إلى حد كبير في السيطرة على حركة التغيير وضبط إيقاعها، والتحكّم في مساراتها ومآلاتها. الأمر ذاته تم في غير مكان عبر تحويل الحراك الشعبي السلمي إلى العسكرية والتطرف، وصولاً إلى إذكاء نيران الفتن والحروب الأهلية عبر دعم هذا الطرف أو ذاك. ساعدت كيفية تعاطي الأنظمة المعنية مع الشارع المنتفض على تهيئة التربة الخصبة لذلك. لتحبط فرصة تغيير كبرى كانت قد انطلقت بالفعل - رغم أنف المهوسين بنظرية المؤامرة - كحركة عفوية وشعبية، نتيجة ظروف موضوعية دفعت نحو انفجار الوضع على تلك الصورة. جرى العمل تدريجياً باتجاه أن تؤوّل الأمور إلى أيدي بعض حركات «الإسلام السياسي»، الحاملة لبناء سلطة أقرب إلى صورتها ومآلاتها، الأمر الذي يتوافق وتوجهات المتدخلين، أيديولوجياً في المقام الأول، وسلوكياً في الخيارات السياسية والاقتصادية، التي تترجم تلك الأيديولوجيا.

◀ طارق عزيزة

منذ بدء رحلته انطلافاً من تونس، محطته الأولى، وما تلاها في مصر وغيرها، بدا أن قطار التغيير ماضٍ ولا سبيل بعد الآن لإيقافه. حقيقة أدركتها نظم عدة، عربية وإقليمية فاعلة في المنطقة. على رأسها المملكة السعودية، «الراعي الرسمي» للنظام العربي الرسمي. وقطر، الإمارة النفطية الصاعدة بقوة اقتصادية، والساعية إلى وراثة دور السعودية الإقليمية. بعدما ورثت عنها استضافة الحجم الأكبر من القوات الأميركية في الخليج، منذ الحرب على العراق في ٢٠٠٣. كذلك إيران ذات الحضور الإقليمي القوي، والبرنامج النووي الإشكالي. وإن كان للأخيرة أسلوب مختلف في التدخل والتأثير، تبعاً لمصالحها وتحالفاتها، مما يستدعي أن يفرّد لها حديث آخر لا مجال له في هذا المقال.

كان لا بد، والحال هذه، من البحث عن حلول ومخارج للتعامل مع «الأزمة»، التي قد تواجهها تلك الأنظمة في بلدانها بعد انتفاضات «الربيع العربي». ذلك أن الأوضاع الاجتماعية والسياسية لمواطني قطر والسعودية وإيران ليست أفضل حالاً من أوضاع من انتفضوا، ولا هم يرفلون بثوب الحرية، وينعمون بفضائل الديموقراطية دوناً عنهم. وقد تغريهم موجة الاحتجاجات غير المسبوقة، التي عادت بالشعوب إلى دائرة الفعل التاريخي،

منظرو تزييف الوعي

◀ عبد اللطيف مهنا

كثيرة هي المصطلحات المضللة التي يزدحم بها الفضاء الإعلامي العربي. الفضاء الصحابي الذي يشهد سيولة زائدة وانفلاتاً فائضاً عن الضرورة يتمثل في حشد من فضائياته متعددة المشارب والغايات والأجندات والتوظيفات، والمكتظ بوسائل الإعلام الأخرى الرثية والمسموعة والمقروءة، وجلبها، بجهاالة أو من دونها، بانتها مشاعاً لترداد ببغائي لمثل هذه المصطلحات، وليس بقليلها من هو لا يسلم من توجيه مدروس ولا يخلو ترداده لها من سوء نية وقصد مبيّت.

مبدئياً، إنه لا اعتراض على إنفتاح فضاءاتنا لما يتلاطم فيها من أفكار ورؤى واجتهادات مختلفة ومتصارعة، الأمر الذي يعكس في جانبه راهانا يحفل بحراكات ترهص بتحويلات جارية وتؤشر على مسارات لتغيرات عميقة لآراد لها، وهي بالضرورة لاتنصب في نهاية المطاف إلا لمصلحة قيامة نهضوية طال إنتظار غيثها في بيضاء عهود من فحط تواللت على الأمة نكباته وأقامت مديداً في ديارها. لكننا المشكلة هي فيما يتعرض له الوعي العربي المستهدف والمستفرد به من تشويه وتزييف عبر كل هذا الضخ الهائل بغته وسمينه وزيد، أو ما يحمله من مصطلحات يجري تعويمها وترويجها ومن ثم ترسيخها لدى قطاعات واسعة من بسطاء الأمة وحتى لدى كثير من نخبة الهشة ... ونقول ويعيا المستفرد به، لغياب مواجهة مفترضة جادة وفاعلة لهذا الداء المستوطن

المستشري، إذ ليس لها وأن تأتي من قبل هكذا نخب توزعت خنادقها ومواقفها واصطفاقاتها وراياتها، بل وأسهم منها من يسهم بجهاالة أو لاستلاب أو لإرتزاق حد العمالة في مثل هذه الغزوة اللجبة.

الفضائيات العربية ببرامجها العديدة والمختلفة، الجادة منها والهابطة، وتلك الباحثة عن الإثارة، أو عن تعبئة لأوقات بثها. تزدحم بمن يتم إختيارهم وحشدهم مع الإنعام عليهم تبرعاً بألقاب مجانية، من مثل، مفكر وخبير ومختص وباحث ومحلل، مع إضافة إستراتيجي غالباً، حيث بات لكل فضائية من هؤلاء لفيف من إستراتيجييه ومنظريها، أو نجومها التي صنعت وروجت، وبما يتلاءم مع ضرورات ترويجها لبضاعتها أو ما يتطلبه سوقها.

الحديث هنا يتشعب ويطول، لذا نختصره فنقتصر على المصطلحات تخصيصاً، موردتين قليل الأمثلة لمجرد الإشارة بغيض إلى فيض لايتسع مجالنا للإفاضة فيه، وننتقي منها ما له علاقة بالمسألة الفلسطينية، ومن هذه: مصطلح «السلام العادل والشامل»، والمقصود به التوصل إلى حل ما مع الغزاة الصهاينة، أو الأدق إلى تصفية للقضية الفلسطينية، قد يستعاد به، بعض من نسبة العشرين في المائة التي احتلت من فلسطين بعد العام ١٩٦٧، ومساحتهم في الثمانين في المائة الباقية، أو ما احتلوه منها عقب نكبة ١٩٤٨. وكأنما هناك من سلام عادل حقاً من دون عودة كل فلسطين التاريخية وعودة كل أهلها لها، أو ما يعني بوضوح عودة الغزاة الغاصبين لها من حيث أتوا، بمعنى طردهم منها. الأمر الذي هو من مسؤولية أمة ومن مهمة أجيال، وما لا يمكن تحقيقه عبر تفاوض عاجز مع باغ، أو من خلال إستجداء الحلول من عدو ... ونستطرد

■ ■

الإرهاب الأمريكي والإنسحاب التكتيكي

◀ د. وسام جواد

لم يهدأ بال الذين فرضوا سيطرتهم على أمريكا بعد حروب الإبادة، التي راح ضحيتها الملايين من سكانها الأصليين، ولا بعد تأسيس الولايات المتحدة وإعلان استقلالها عن بريطانيا في 4 تموز 1776. وقد بدأ واضحا، أن إحتلال المساحات الشاسعة من أراضي هذه البلاد، لم يكن كافيا لكبح جماح الميول التوسعية، التي إنطلقت من عقائلا ولم تحط رحالها منذ انطلاقتها نحو الجنوب لتغزو نيكاراغوا وبيرو والمكسيك والأورغواي وكولومبيا وبنما وهاييتي وشيلي خلال القرن التاسع عشر، وتتمكن بعد حصار كوبا لثلاثة أعوام من الاستيلاء على جزيرة غواتانامو في العام الأول من القرن العشرين .

لقد تحولت أمريكا من دولة مُستعمرة الى دولة مُستعمرة، نتيجة تمسك حكوماتها المتعاقبة بالسياسات الإستعمارية، التي أتاحت لها استغلال الثروات ومضاغفة المساحات على حساب دول الجوار (اقتطعت من أراضي المكسيك ما يعرف حاليا بتكساس وكاليفورنيا ونيومكسيكو). ولم تكف هذه القيادات بما توفر في القارة من خيرات، لذا قررت عبورها نحو باقي القارات لتتسبب في قتل وجرح وإعاقة وتشريد عشرات الملايين من الناس الأبرياء، عدا عن قصف العديد من المدن والقرى في مختلف بقاع العالم، أثناء وبعد حروبها العدوانية باسم الدم قراطية، التي يسمونها «الديمقراطية» .

إن ما تحتفظ به ذاكرة الشعوب وما سجله التاريخ عن جرائم حكومات الولايات المتحدة، التي ارتكبتها في القرن العشرين، يعكس مدى حجم إمعانها، والظلم والسقم والمأساة في ظل النظام الإمبريالي المستعد للجوء الى أضع وأبشع وأشنع أساليب القتل والدمار من أجل تحقيق غايته في الهيمنة على دول العالم. ويكفي أن نتذكر إسقاط القنابل الذرية على مدينتي هيروشيما وناكازاكي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واستخدام الأسلحة الكيماوية والجرثومية في الحرب على فيتنام، وما شنته من حروب ضد الدول العربية والإسلامية، لنتبين أن هذه الدولة التي تدعى الحضارة، إنما تمارس العهر السياسي بحقارة، وتغوص منذ تأسيسها في القذارة .

الحروب الأمريكية في الشرق الأوسط

لأمريكا أهداف إقتصادية وسياسية أعدتها منذ أمد بعيد. فبعد أزمة النفط، التي تلت حرب أكتوبر 1973، وضع الكونغرس الأمريكي خطة لإحتلال آبار النفط عام 1975، وأعلن في 1977 عن عدم استبعاد اللجوء الى القوة كوسيلة لحماية مصادر الطاقة. ولم يكن حشد القوات الأمريكية في الخليج عام 1979 للتخويف ولا لعرض العضلات، وإنما لنهب وسرقة الثروات، وبسط السيطرة على المنطقة بعد زج العراق وإيران في حرب، كلفت وأهكت كلا الطرفين، وخربت ودمرت اقتصاد البلدين .

وقد يعين ما يتضمنه الفيديو الوثائقي: <http://www.safeshare.tv/w/gQnBDHTCD> على تصور أبعاد المؤامرات السياسية والإقتصادية، التي حاكتها وتحكيها



السيطرة على المساحة الجغرافية الممتدة من أفغانستان وحتى لبنان، مروراً بإيران والعراق وسورية .

الإنسحاب الأمريكي المزعوم

نشرت مجلة The nation نقلا عن مسؤول عسكري أميركي، أن فرقة من القوات الأمريكية الخاصة قد عادت مؤخراً إلى العراق. وذكرت وكالة (إيبا) خبر هبوط عدد من طائرات الشحن العسكرية العملاقة في قاعدة تي الأسد والويرهاوس قرب بعقوبة ووصول نحو 4000 من القوات الأمريكية، على أن يصل العدد قريباً إلى 16 ألف. ويتزامن ذلك مع وصول مئات من المتقاعدين مع وزارة الخارجية الأمريكية، ممن يجيدون اللغة الفارسية إلى بغداد. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد لا تشمل آلاف الأميركيين الباقين في العراق لأسباب ومبررات مختلفة.

وأخيراً.. لم تلحَق أكثر الأنظمة همجية في تاريخ البشرية، ما ألحقته الإمبريالية الأمريكية بالعديد من شعوب دول العالم من قهر وإرهاب وقتل ودمار. وإذا ما قدر للهنود الحمر أن يكونوا ضحية تأسيس الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، فإن شعوب أمريكا الجنوبية قد ظلت تدفع ثمن توسع وعدوانية جارتها الشمالية طوال القرن التاسع عشر، دون أن يحد ذلك من طمع وجشع حكومات الولايات المتحدة، وولعها بشن الحروب والغزوات، وتدمير أقدار المؤامرات، للإطاحة بالرؤساء والحكومات، نسلب وهب الثروات، خلال القرن العشرين .

إن من السداجة تصديق الإنسحاب الأمريكي، لأنه قرار تكتيكي فرضته عوامل مرحلية قد تجر لاحقاً إلى المزيد من الكوارث، وقد يكبح جماحها أخيراً، تعاضد دور الدول العظمى كروسيا الاتحادية والصين. ■■

المتحدة من التدمير المتعمد لماضي العراق وحاضره، لأن ما حصل (أمر من الله)، كما صرح بذلك جورج بوش. ولم ينفع رضوخه للشروط المجحفة بحق العراق وشعبه في منع كارثة الإحتلال بعد أن أدرك خطأ رفضه للمحاولات، التي قام بها قادة الدول الصديقة لتحذيره من أخطار المواجهة غير المتكافئة مع القوى الإمبريالية- الصهيونية- العربية، المتحالفة لإسقاط نظامه: (نحن نصدقكم، غير أن الآلة العسكرية قد تحركت ولا يمكن إيقافها) والكلام الأخير كان موجهاً إلى الرئيس البيلوروسي لوكاشينكو، الذي رفض إغراءات وعروض الإدارة الأمريكية بضخ الاستثمارات في بلده، وتقديم الدعم له، مقابل تصريح بوجود أسلحة الدمار في العراق.

وإذا ما استوعب معمر القذافي ما آلت إليه الأمور في العراق، وجعلته يتراجع عن «طرز بأمريكا» إلى مغاللتها وتسليمها أحدث المعدات اللازمة لإنتاج السلاح غير التقليدي، واضطرته إلى دفع التعويضات الضخمة لأسر ضحايا طيشه، فإنه لم يحصل مقابل ذلك على الشفاعة أيضاً، ولم يُقَدِّه إنعطافه نحو أعداء الأمس من تجنب قتله بإسلوب لا تقر به الأعراف الدنيوية والسموية.

سوريا ولبنان

أصبحت الولايات المتحدة بخيبة الأمل لفشلها في إسقاط النظام السوري، بعد نجاحها في إسقاط الأنظمة في العراق وليبيا، وفي ترتيب وصول قيادات الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر وتونس. ويعود الفضل في صمود النظام إلى الدور، الذي لعبته روسيا والصين وبعض الدول الصديقة في رفض التدخل الخارجي، وفي تماسك الجيش الوطني، واستيعاب نسبة كبيرة من أبناء الشعب، لخطورة استهداف الوطن من قبل أطراف دولية وعربية وضعت في حسابها خطط تصفية المقاومة الوطنية في لبنان، لضمان أمن إسرائيل أولاً، ولتوجيه الضربة المؤجلة إلى إيران ثانياً، ليكتمل بذلك، تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في

الولايات المتحدة لفرض إرادتها على الدول الأوربية، وما خططت له عسكرياً للسيطرة على ثروات الدول العربية والإسلامية.

العراق وليبيا

أنفق صدام حسين ومعمر القذافي على التسلح خلال فترة حكمهما الطويلة ما يكفي لبناء وتطوير بلديهما وجعلهما في مصاف الدول المتطورة علمياً واقتصادياً واجتماعياً. إلا أن استخفاف الأول بعصف رياح التغيير، التي عبرت الحواجز الجغرافية والسياسية بعد كارثة انهيار الإتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، وخطأ حساباته في قدرة نظامه على مجابهة العدوان الصهيوي- أمريكي، قادته إلى خوض حروب مكلفة بشريا وماديا، بعد حربته ضد إيران . أما الثاني، فلم يقصر في بذخه المزاجي على بعض الرؤساء والمنظمات والشخصيات السياسية والدينية والفنية المداحة، وفي صرفه السخي على المشاريع غير المجدية اقتصادياً، في ظل حاجة الناس إلى تحسين أحوالهم المعيشية.

وخلافاً لما حصل من تباين في مواقف القوى السياسية والدينية قبل وأثناء وبعد احتلال العراق، الذي اعتبره البعض (تحريراً) وجعل من مجرميه (أصدقاء) ومن قتلاه (شهداء)، لم تجد الامبريالية الأمريكية ما تثيره من نغرات قومية ووطنية في المجتمع الليبي لافتقاره إلى التنوع العرقي والطائفي، وانعدام نشاط الأحزاب السياسية والدينية خلال العقود الأربعة من حكم معمر القذافي، مما حدا بأمريكا وحلفائها إلى اثاره الخلافات القبلية والمناطقية، وتوجيه وسائل الإعلام الغربية والعربية المعروفة بتبنيها، وإلى تحريك الأطراف الداخلية المتعاونة مع أمريكا والناو لتبرير دونية الإستقواء بالقوى الخارجية ودعوتها إلى التدخل العسكري (كما حصل في العراق)، للتخلص من نظام القذافي وتقويت فرصة وصول قوى التغيير الوطنية الحقيقية إلى السلطة.

ولم تشفع تنازلات صدام حسين المتلاحقة في منع الولايات

سفن الديمقراطية المحترقة

◀ لويجي زينغاليس.

ترجمة: إبراهيم محمد علي

منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، كان انتشار «نظرية الألعاب» على المستوى الأكاديمي سبباً في دفع خبراء الاقتصاد الكلي إلى التأكيد على أهمية «الالتزام»، وهي الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز النتائج الاقتصادية في الأمد البعيد من خلال تقييد السلطة التقديرية لصانعي السياسات. وتبدو الفكرة منافية للمنطق والعقل؛ فكيف للأقل أن ينتج الأكثر؟



أن يتمكن من النجاة بحياته. وهذه على وجه التحديد التكلفة التي ساعدت في تحفيز جنوده. والمشكلة هي أننا ملزمون بالسماع عن الأمثلة التاريخية الناجحة فقط مثل هذه الاستراتيجية. فلو فشلت استراتيجية كورتيز فإن التاريخ كان ليذكره، هذا إن ذكره على الإطلاق، بوصفه قائداً متغلرساً أحققت تصور أنه قادر على إلحاق الهزيمة بإمبراطورية عظيمة.

كان تصميم البنوك المركزية من بين التطبيقات المبكرة لهذه الاستراتيجية في عالم السياسة الاقتصادية. فوفقاً لهذا الزعم، ينبغي لصناع السياسات النقدية أن يكونوا مستقلين عن النظام السياسي، لأن الساسة من المرجح أن يمارسوا الضغوط عليهم عندما تقترب الانتخابات من أجل «شراء» مستويات أعلى من تشغيل العمالة بشكل مؤقت على حساب ارتفاع معدلات التضخم بشكل دائم. ويتعين على الحكومات لمنع هذه المقايضة العاجزة أن تقييد أيدي القائمين على البنوك المركزية عن طريق عزلهم عن النفوذ السياسي. ويعزز العديد من خبراء الاقتصاد الكلي التراجع

على الرغم من عدم دقتها من الناحية التاريخية، فإن أحد أفضل الأمثلة للالتزام الاستراتيجي تقدمه لنا أسطورة هيرنان كورتيز، والتي تقص علينا أنه قرر أثناء حملته لفتح المكسيك حرق السفن التي حملت بعثته من أسبانيا. ففي مستهل الأمر قد تبدو هذه الخطوة جنونية؛ فلماذا يدمر عامداً متعمداً الوسيلة الوحيدة الممكنة للخروج في حالة الهزيمة؟ يقال إن كورتيز فعل هذا لتحفيز قواته. ففي غياب أي سبيل للهروب كان الجنود متحفزين للفوز. ويقال إن الإسكندر الأكبر فعل شيئاً مماثلاً عندما أخضع بلاد فارس.

لكي تحقق الفائدة المرجوة منها فإن استراتيجية الالتزام لا بد أن تكون جديرة بالنقطة - أي أن التراجع السريع عنها أمر غير وارد بالمرة. وبهذا المعنى، فإن استراتيجية كورتيز كانت مثالية: ففي حالة الهزيمة لن يجد الأسباب الوقت لإعادة بناء السفن المحترقة. ولكي تعمل على النحو اللائق فإن استراتيجية الالتزام لا بد أيضاً أن تكون مكلفة في حالة الفشل؛ فلو خسر كورتيز المعركة فما كان لأي جندي أسباني

يستطلع آراء الجنود أولاً. ولو فعل هذا فربما كان ليفوز (فالاستراتيجية كانت ذكية)، ولكن النتيجة لم تكن مضمونة.

ولكن حتى لو أنتجت استراتيجية الالتزام حوافز مفيدة، فلعلها لم تكن تستحق المجازفة. ولعل كورتيز، الذي أعمته أحلام المجد، كان على استعداد للتضحية بقواته حتى عندما كانت احتمالات النصر ضئيلة للغاية.

المستمر للتضخم منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي إلى التطبيق الواسع النطاق لهذه الاستراتيجية. وباستمداد الشجاعة من نجاح هذه الاستراتيجية، بدأ صنع السياسات في تطبيقها في مجالات أخرى. فقد كان الترويج للتحرير المالي بوصفه التزاماً بتبني سياسات مشجعة للسوق. وإذا انحرفت أي حكومة في المستقبل عن هذه السياسة فإن هروب رأس المال كفيلاً يجعلها تجثو على ركبتها. وينطبق الأمر نفسه على الإفراط في الاقتراض الحكومي من الخارج. وعلى مجالس العملة، بل وحتى على اتحادات العملة. والواقع أن إنشاء اليورو ليس سوى شكل متطرف من أشكال الالتزام؛ فقد حاولت الحكومات الأوروبية ربط نفسها بالسارية الألمانية للانضباط المالي. ويثير نشر هذه الآليات مسألة الديمقراطية. فعندما أحرق كورتيز السفن الأسبانية، لم

التي تسري على التشريعات العادية. وتكتسب هذه المشكلة قدراً خاصاً من الحدة عندما يكون للتحرك الأولي الذي يختم الالتزام فوائد قصيرة الأجل أكثر جاذبية من حرق السفن. فعندما تبدأ أي حكومة في الافتراض من الخارج أو تختار الائتحاق بعضوية اتحاد عملة، فإن هذه الفوائد تتخذ هيئة أسعار فائدة مخفضة. وبالتالي فإن الفوائد الفورية تصبح أكثر بروزاً على المستوى السياسي من التكاليف المحتملة في المستقبل. وباستخدام هذه الاستراتيجية فإن الحكومات الميكيفيلية تستطيع حث الناخبين المترددين على قبول السياسة التي تتعارض مع إرادتهم.

قد يزعم كثيرون أن هذه هي على وجه التحديد النقطة الفاصلة. فبالنسبة لدول جنوب أوروبا، كان الائتحاق بعضوية منطقة اليورو - سواء صراحة أو ضمناً - مجرد وسيلة لإرغام مواطنيها على قبول درجة من الانضباط المالي عجزت عن تبنيها من تلقاء ذاتها. ولكن هل كان ذلك قراراً ديمقراطياً، أم كان قراراً فرضته النخبة «المستتيرة» على المواطنين غير المطلعين؟ أخشى أن يكون الاحتمال الأخير هو الصحيح - وبالتالي الاحتقان المتنامي ضد الاتحاد الأوروبي. ولكي يزيد الطين بلة فإن زعماء أوروبا الحاليين لا «يملكون» قراراتهم الماضية. وهم لا يعترفون بأنهم أو أسلافهم هم من أحرقوا السفن. بل إنهم يلقون باللائمة على أوروبا. والنتيجة أن اليورو، الذي روجوا له باعتباره وسيلة لتحقيق المزيد من التكامل الأوروبي، هو ذاته الذي يمزق أوروبا الآن. ■■

أيها المعرضون عن الكلام

◀ عبد الرزاق دحنون

غادر جمال الدين الأفغاني العراق قبل أن تصدر الأستانة أمرها بمنعه من السفر. وبعد مدة من إقامته في لندن جاءت دعوة من السلطان عبد الحميد كي يحضر إلى الأستانة ويعاون السلطان في العمل على نشر التضامن الإسلامي بين شعوب الشرق قاطبة. فسافر جمال الدين الأفغاني إلى الأستانة سنة ١٨٩٢. وفي أحد الأيام استقبله السلطان وقال له: إن سفير إيران قصدني ثلاث مرات فحجبتني في المرتين الأوليين ثم أذنت له فطلب مني أن أمرك بالكف عن نقد الشاهنشاه والتعرض له بسوء، فأنا الآن أطلب منك الإعراض عنه. فقال جمال الدين الأفغاني: امتثالا لأمر خليفة العصر قد عفوت عن شاه إيران. فعلق السلطان عبد الحميد وهو يداري غيظه وخوفه: يحق أن يخاف منك ملك الملوك خوفا عظيما. وحضر ذات يوم مجلس السلطان عبد الحميد، فلاحظت الحاشية أن جمال الدين الأفغاني كان يلعب بحبات مسبخته فتحدث صوتا، فلما خرج لفتوا انتباهه إلى أن أدب اللقاء يتنافى مع هذا التصرف. فسخر منهم وعلق قائلا: سبحان الله إن جلالة السلطان يلعب بمقدرات الملايين من الرعية على هواه وليس من يعترض منهم. أفلا يكون لجمال الدين الحق أن يلعب في مسبخته كيف يشاء؟ وتناثرت من فمه كلمات النقد القاسية في حق السلطان عبد الحميد وحرص على خلعها وخلع ملك الملوك الإيراني وقال: إن خلعهما أهون من خلع النعلين.

في لحظة صدق نادرة قال مالك بن نبي: في هدأة الليل، وفي سبات الأمة الإسلامية العميق، انبعث من بلاد الأفغان صوت ينادي بفجر جديد، صوت ينادي: حي على الفلاح، فكان رجعه في كل مكان. إنه صوت جمال الدين الأفغاني (١٨٢٨-١٨٩٧) موقظ هذه الأمة إلى نهضة حضارية جديدة، ويوم فلاح جديد. فما الذي أراد جمال الدين الأفغاني في مشروعه الفكري السياسي؟ كان الحامل المهم في مشروعه هو الجراءة في الاقتحام عبر صوت صارخ في البرية تردد



حين ألقى الشاه امتياز الشركة البريطانية التي كانت تحتكر صناعة التبناك وتتحكم في العباد. فبعد قراءة الرسالة أصدر المجتهد الشيرازي فتواه الشهيرة بتحريم تدخين النرجيلة. وفي صباح أحد الأيام طلب الشاه نرجيلة فأخبره الخدم بأن المجتهد قد حرم تدخين التبناك ولا وجود له في القصر. ثم كسدت صناعة الشركة البريطانية وألغى الامتياز ودفع الشاه التعويض.

كانت أهداف الأفغاني وتطلعاته فوق ما يقبل به ملك مستبد، وقال مخاطبا جمال الدين: يا سيدنا، إنك قد أتيت أهلاً، ونزلت سهلاً، فقل الآن ما تريد، وما تطلب مني أن أفعله. فرد جمال الدين: أريد شيئين، أذنا صاغية تسمع ما أقول، وإرادة قوية تأمر بإجراء ما سمعته. ولما دعر الشاه من الحكم الدستوري قال له جمال الدين: إن تاجك وعظمة سلطانتك وقوائم عرشك سيكونون بالحكم الدستوري أعظم وأنفذ وأثبت مما هو الآن، فاسمح لإخلاصي أن أؤديه صريحا شجاعا قبل فوات الأوان. لكن الشاه تهبب من جرأة الأفغاني وشرع يضع أمامه العراقيل، فبدأ جمال الدين الأفغاني بنقد الشاه علنا، وقال في حضرته: إن الفلاح والفاعل والصانع والحرفي في المملكة يا حضرة الشاه أنفع من عظمتك ومن أمرائك، لاشك في ذلك، ولا بد أنك رأيت وقرأت عن أمة استطاعت العيش دون أن يكون على رأسها ملك، ولكن هل رأيت يا عظمة الشاه ملكا بلا أمة ورعية؟ وفي آذار سنة ١٨٩١ اتفق رأي البلاط الإيراني على طرد جمال الدين الأفغاني من البلاد، وقد تم هذا الأمر بصورة فظة بلغت الحد في قسوتها ومهانتها، فقد اقتحمت قوة من خمسمائة جندي الدار التي ينزل بها جمال الدين، وألقوا عمامته أرضا، واقتادوه في شتاء قارس بلغ ارتفاع الثلج فيه إلى الركبتين، وكان الرجل مريضا يعاني سكرات نوبات الحمى التي تحدث عنا المتنبئ في إحدى قصائده. وفي طريق نفيه إلى العراق كانوا يغيرون حراسه في كل منزلة من منازل الطريق حتى لا يتعاطف الحراس مع هذا الرجل العظيم الذي أركبه الطغاة حمارا، وكلما اشتد البرد طرقوا منزلا بالطريق، ونادوا أهله: افتحوا الباب فنحن جنود مكلفون بسوق أحد المجرمين. وحين وصل بعد ذلك إلى الأستانة استرجع لمريده وأصدقائه هذه الصورة القاتمة قائلا: أيها السادة لقد كنت أنا ذلك المجرم. وعجبت من نفسي القاسية أنها لم تمت بهذه الشدة ونجت من الهلاك.

وفي البصرة التقى بأحد المنفيين الإيرانيين وحملهُ رسالته الشهيرة التي طبعها في لندن فيما بعد تحت عنوان: «حجة الله البالغة وحملة القرآن». وقد وصلت الرسالة إلى عالم الشيعة الحاج محمد حسن المجتهد الشيرازي. وقد فضحت الرسالة سياسة الشاه الضارة بمصالح المسلمين، فكان لها أبلغ الأثر في مقاومة سياسة الاستبداد والعنجهية التي فرضها الشاه على الشعب. وقد ثارت العامة وأحاطت بقصر ملك الملوك ناصر الدين وأرادت قتله. ولم تهدأ ثأرتهم إلا

صداه في هذا الرجوع البعيد الذي نشهد انبثاق فجره اليوم. وهنا أذهب إلى الشاعر السوري أنيس بدوي وأسأل: هل كان يردد كلمات الأفغاني حين قال في فاتحة ديوانه «أصوات»: أيها المعرضون عن الكلام، وفي صمتكم مشكاة النبوة، هذه أصواتكم؟ كان خبر طرد جمال الدين من إيران قد وصل إلى العراق. وفي بغداد استقبلته السلطات العثمانية، ونفذت أوامر الأستانة بنقله من بغداد إلى البصرة لترحيله عبر البحر إلى مكان آخر.

عباد يحيى في روايته «رام الله الشقراء»

وحول واقع «عاصمة معاهدة أوسلو»



رواية «رام الله الشقراء» للكاتب عبّاد يحيى، الصادرة عن «دار الفيل - القدس، ٢٠١٣»، وتتناول الرواية موضوعات راهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كالتبويض الأجنبي، الاحتلال، الغزو «النامع»، محمود درويش وجوليانو مير خميس الذي قضى اغتبالا في مسرحه في مخيم «جنين»... قضايا ووجوه تشكل بانورا اجتماعية وسياسية واقتصادية موجعة لأحوال «عاصمة معاهدة أوسلو».

يلقّ عارف الحجاي أستاذ الإعلام في «جامعة بيرزيت» على النص: «أوسلو الآن جنة تحرس أربعة أطراف على عدم دفتها: إسرائيل، والسلطة، ومئة وثمانون ألف موظف في السلطة، وأشخاص بيض وشقر يعيشون في رام الله، ويمثلون الطرف الرابع، وهو أوروبا، سمسار أميركا في المنطقة». ويرى الحجاي أن هذا الطرف الرابع هو محور الرواية ذلك أن الكاتب «يحس» بأزمة رام الله السمراء من خلال هذه المفكرة التي لا يخلو سطر فيها من بريق. بينما يكتب الشاعر والناقد الفلسطيني محمد الأسعد في المقدمة: «رواية رائعة من النوع الذي يحتفي بشعرية الأشياء لا بالغنائيات الذاهلة. وإن كانت خلفية الكاتب كباحث في علم الاجتماع أساسية هنا، إلا أن السر يكمن في «فن» العنوية كما يصفه المعلم الصيني لاوتسو. أحببت هذه الرواية وسخريتها وألمها المبطن، وأحببت أكثر واقعيّتها الخيالية، حيث تستبطن الوقائع ما هو أعمق من سطحها الظاهر. ربما كان هذا النوع من الشعرية خاصا بتجربة الإنسان الفلسطيني، وعلامة على عودته إلى الحياة، بعد أن ألقته السنوات الماضية في جبّ من رغبة الكلام، وحجبته عن نفسه وعن العالم من حوله».

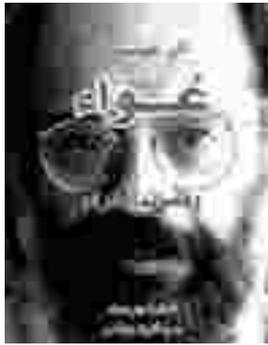
نقتطف من الرواية هذه المقاطع:

(١)

لا أبغي الانتقاص من جمالية ليلتك، لكنني أرى أنّ الأغاني الثوريّة حين تغنى على المسارح الفخمة وتحت الأضواء المضيّطة وفي أجواء غير ثورية أبدا، أظنّها تصبح شيئا من الحنين النخبوي. بماذا تشعرين حين تغني فرقة «العاشقين» أغاني الثورة من قلب رام الله، عاصمة مشروع المفاوضات؟

«اشهد يا عالم علينا وع بيروت، اشهد ع الحرب الشعبية»، كيف يشعرون وهم يفتنونها كجزء من مشروع السلام حتّى الموت؟ ألا يختقون بالكلمات أو أي شيء ياق من الذكرى؟ ها هم تحوّلوا إلى مواطنين في دولة أوسلو، ويتقاضون راتباً لقاء استجداء حنين ما لأيام ماضية. ولأمعن في تشويه سهرتك الجميلة، هل تعلمين أنّ حديقة منزل خليل السكاكيني، تمت زراعتها وإعادة تأهيلها بتمويل من مؤسسة مانحة أجنبية، حتّى الحدائق المنزلية بتنا نحتاج إلى التمويل حتّى نفلحها.

إمدارات



ترجمات سركون بولص

بمناسبة الذكرى الخامسة لرحيل الشاعر العراقي سركون بولص أصدرت دار «الجمال» مجموعة من الترجمات التي قام بها الشاعر لشعراء عالميين. وهذه الترجمات كان الشاعر الراحل قد نشر بعضها في الصحف والمجلات العربية.

والترجمات هي للشعراء: و. هـ. أودن: «قصائد مختارة»، تيد هيوز: «رسائل عيد الميلاد وقصائد أخرى»، و. س. ميروين: «قصائد مختارة»، آلن غينسبرغ: «عواء وقصائد أخرى».

وحسب البيان الذي وزعته دار الجمال، فإن الشاعر الراحل كان قد جمع الترجمات المنشورة في الصحف والمجلات، وبدأ في الاشتغال عليها من جديد، حتى اللحظة الأخيرة من حياته. ورغم أنه لم يتمكن من إنجازها بالشكل المطلوب. فهي مختارات كاملة. وقد قام الشاعر العراقي سنان أنطون، بالبحث عن مصادر هذه الترجمات وتثبيتها حسب الأصول.

ولد سركون بولص عام ١٩٤٤، بالقرب من ضاحية الحباينة (العراق) أقام منذ عام ١٩٦٩ في سان فرانسيسكو – الولايات المتحدة الأمريكية وتنقل بين دول عديدة، توفي ببرلين عام ٢٠٠٧. صدر له في الشعر: الوصول إلى مدينة أين. الحياة قرب الأكربول، الأول والتالي، حامل الفانوس في ليل الذئاب، إذا كنت نائماً في مركب نوح، عظمة أخرى لكلب القبيلة.

أما في الترجمة فصدر له: «اتيل عدنان: هناك»، «جبران خليل جبران: النبي»، هو شي منه: يوميات في السجن.

■ ■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2012/11/7) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

فن صناعة الضحية

أيها الحنين.. يا عدوي
ترجمة إنجليزية لأشعار
سعدى يوسف



◀ نور أبو فراج

هل يفيد الضحية أن يكرر على
مسامعها دوماً بأنها ضحية؟ هل
يساعدها أن تذكر دوماً بحجم
الألم والظلم الذي تعرضت له
ويلحظات الضعف التي حولتها
ضحية؟ أم أن ذلك يجعلها
حبيسة دائمة لا تنتهي من
مشاعر الرثاء للذات والوهن؟

هي أسئلة تستدعيها في أذهاننا وسائل الإعلام وما تنقله من صور وعبارات، أو مداخلات لبعض النشطاء السياسيين على القنوات الفضائية وصفحات التواصل الاجتماعي التي تذكر السوريين وطوال ما يزيد عن سنة ونصف كم هم ضعفاء، متعبون، مظلومون..

ركز الخطاب الإعلامي كثيراً على استعارة (الجلاد/الضحية) كمعادلة لاختصار الأطراف الفاعلة في الحدث السوري، كما ركز أيضاً على صور الضحايا من القتلى والجرحى -وتحديداً الأطفال- بحيث يشعر المرء بأن صورة الضحية تحاصره أينما ذهب وكيفما تحرك: ضحايا قتل واعتقال وتهجير وتفجيرات وضحايا صمت.

استخدم ألم الناس وصور الشهداء وحطام المدن طوال الوقت لحشد الرأي العام وتوجيهه، فالضحايا يثيرون التعاطف والشفقة أكثر بكثير من صورة مؤتمراً أو ناطق رسمي. وفي السياق ذاته أسس التلفاز السوري لخطاب مماثل عن وقوع الشعب السوري بأكمله «ضحية للمؤامرة»، كي يكرس حالة الخوف والتوتر والضعف التي تنتاب الضحية العاجزة مسلوب الإرادة عادةً.

إذاً ربما اختلفت مقاصد وسائل الإعلام ورسائلها، إلا أن النتيجة كانت اعتراف من كل الأطراف بأننا ضحايا، واختلاف بتسمية الجلاد. لكن هل نحن ضحايا حقاً؟ وإن كنا كذلك، أي نوع من الضحايا نحن؟

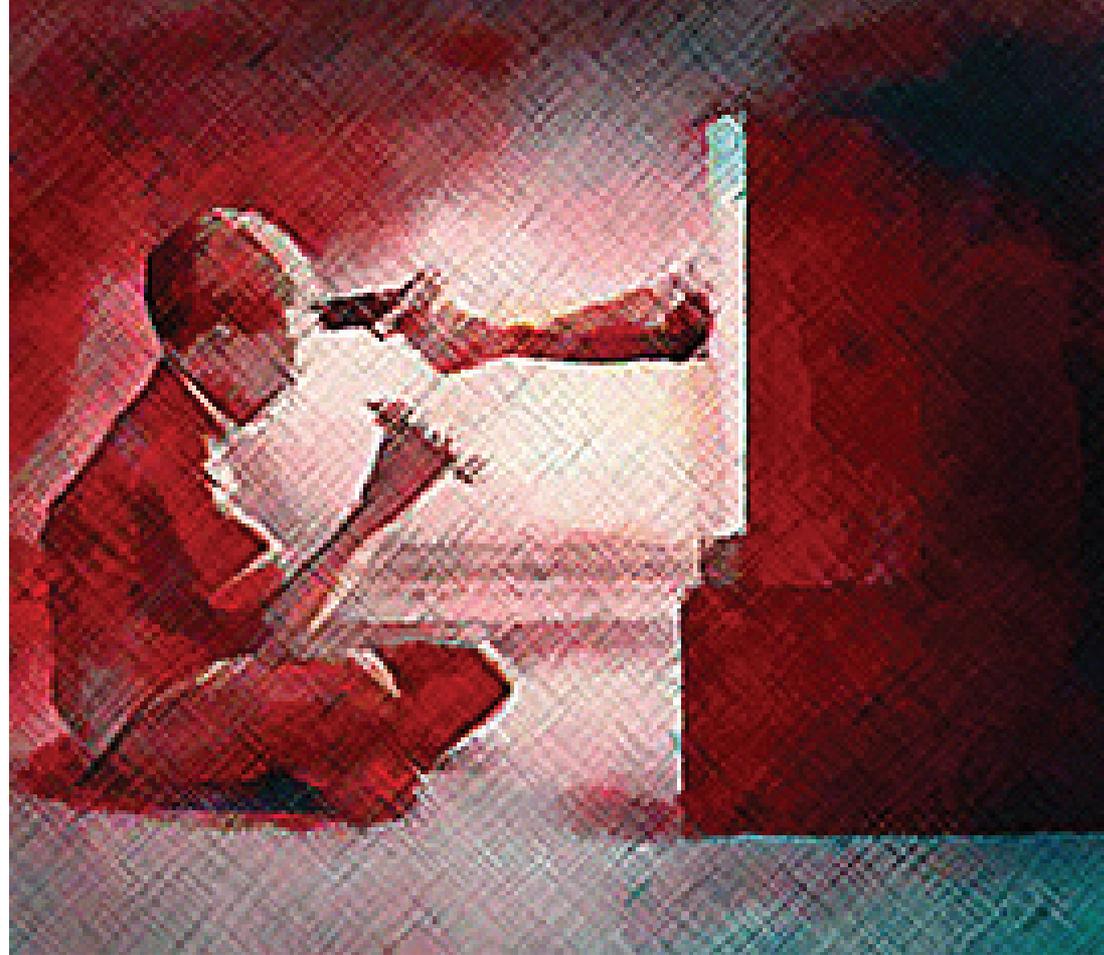
إن تكريس ذهنية الضحية هو انكار

صارخ، لبعض الحقائق الأساسية في الحالة السورية؛ أولها الاعتراف بأن الحركة الشعبية جاءت رفضاً للواقع القديم وكسراً لحلقة الشعور بالظلم والاكتفاء بالرثاء للذات، وهو الأمر الذي أعاد العديد من فئات الشعب لنطاق الفاعلية والتأثير وفرض الواقع الجديد، وهو ما ترفض الاعتراف به وسائل الإعلام الرسمية حتى هذه اللحظة، لأنها تفضل التعامل مع المواطنين السوريين كأفراد مغرر بهم، بدلاً من شعب قوي قادر على التأثير في مسير حياته، والمطالبة بحقوقه.

كذلك تستهدف تكريس صورة الضحية في وسائل الإعلام الخارجية الإبقاء

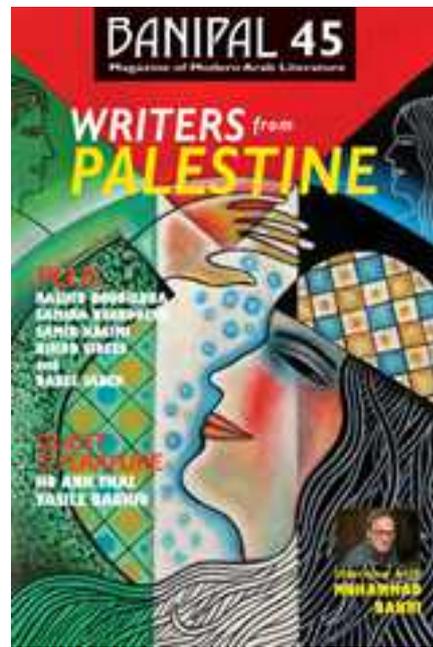
حالة الرثاء للذات، ومنع السوريين من تأمل تفاصيل الواقع الذي يعيشونه اليوم بكل جوانبه، وإبعاد بعض السياسيين والمثقفين وقادة الرأي - إلى جانب بعض الفئات الأخرى في المجتمع - عن الاعتراف بمسؤوليتهم عن الانحرافات والأخطاء التي ارتكبت، أو دورهم في تبني بعض الاتجاهات القرارات التي ساهمت في تأجيج الصراع وزيادة عدد الضحايا.

لا يمكن إنكار أن نقل معاناة الشعوب وتصوير مآسيها جزءاً من وظائف الإعلام الأساسية في نقل الحقائق، إلا أن ما تفعله وسائل الإعلام اليوم لا يمكن أن يوضع تحت مسمى «الاستجابة



لوظائف الإعلام في المجتمع» والتي بندرج تحتها أيضاً دور الإعلام في التأثير بوعي الجمهور ومساعدته في تكوين صورة موضوعية عقلانية عن الواقع، إلى جانب رفع المعنويات بالتركيز على الجوانب المضيئة دون ربط الشعب بالأمال الكاذبة والوعود المستحيلة. لكن استمرار وسائل الإعلام المختلفة في خطابها الرثائي يجعل المشاهد يشك في رغبتها بأن تتوقف حالة العنف في سورية، لأنها ستضطر حينها لاستبدال الصور الساخنة التي تبثها الآن بأخرى لمشاهد من حياة طبيعية مملّة وهادئة. انقر هنا لرد أو إعادة توجيه

«بانيبال» تطوي عامها الـ ١٥: «أدباء من فلسطين»



مع صدور العدد ٤٥ من «بانيبال»، تكون المجلة أكملت ١٥ عاماً من الصدور المنتظم، منذ شباط ١٩٩٨ وحتى اليوم. وخصصت المجلة هذا العدد للاحتفاء بالأدب الفلسطيني الجديد، الذي جاء بعنوان «أدباء من فلسطين»، وتضمن أعمالاً روائية وشعرية لـ ٢٣ أديباً فلسطينياً من القدس، رام الله، غزة، حيفا، عكا والناصرة، ومنهم: مايا أبو الحيات، علاء حليجل، أياد البرغوثي، نجوان درويش، تمارا ناصر، زياد خدّاش، إيناس عبد الله، راجي بطحيش، إسرائ كلش، مروان مخول، يوسف القدرة، ماجد عاطف، أسماء عزابزة، أكرم مسلم... بالإضافة إلى مقالة عن أوضاع الثقافة الفلسطينية كتبها مرزوق حليبي، ومقابلة طويلة مع الممثل والمخرج محمد بكري أجراها عماد خشان في نيويورك.

وجاء في الافتتاحية التي كتبها الشاعر العراقي فاضل العزاوي: «من الضروري، بل الإنصاف، بعد مرور ١٥ عاماً على صدور بانيبال بلا انقطاع، التأكيد على الوظيفة الثقافية والإبداعية الاستثنائية لهذه المجلة الفريدة في تغيير الصورة النمطية التي كانت سائدة في محيط القراء باللغة الإنكليزية عن الأدب العربي الحديث، باعتباره أدباً يرتبط بالماضي أكثر من ارتباطه بروح الحاضر، وبذلك أثبتت «بانيبال»

أنها كانت ضرورة تاريخية تنتظر من يتصدى لها منذ زمن طويل، حتى جاءت الناشرة البريطانية مارغريت أويانك والروائي العراقي صموئيل شمعون واستلما زمام المبادرة مع عدد من الأصدقاء الأوفياء. هذه الحماسة المتوقدة جعلت أصدقاءها الكثيرين في العالم العربي وخارجه يدركون أهمية هذه المجلة وينهرون لدعما بنتائجهم وترجماتهم وكل ما يجعلها تزدد تألقاً».

وتحت عنوان «فلسطين: كتابة على سفر»، كتب الفلسطيني أنطون شماس مقدمة خاصة لملف الأدباء الفلسطينيين، جاء فيها: «هذا عدد خاص جداً من «بانيبال»، وليس فقط لأننا نحتفل، مع محرريها المخلصين الذين لا يعرفان الكلل، بعام المجلة الخامس عشر، بل لأننا نحتفل أيضاً بفلسطين. وإذ نفل ذلك بمعونة لفيث خاص من الأصوات الفلسطينية الشابة التي

تصور كتاباتها خريطة أدبية جديدة ومنعشة لذلك الوطن الذي هجره الخلاص، والتي يحقق تواجدها الجماعي غير المسبوق هنا حلاً أدبياً راوذاً منذ وقت طويل، فإن «بانيبال» تؤكد تعهدنا المتواصل بأن تكون المجلة الأكثر انفتاحاً وجرأة وديموقراطية بين جميع المجالات التي تهتم بالأدب العربي الحديث».

وأضاف شماس: «الدافع الأساسي من وراء هذه المبادرة الفلسطينية كان فتح البوابات الإنكليزية أمام أصوات جديدة مفعمة بالقناعة من جميع أنحاء فلسطين. وهي أصوات شابة نسبياً، ليس بسبب السن بالضرورة، ولكن لكونها تتمتع بنضارة تجديدية ونظرة جديدة على الواقع الفلسطيني ربما لم تكن لتخطر في بال الجيل السابق. إنها نظرة فيها إجلال وولاء للجيل السابق من الشعراء والكتاب شبه الأسطوريين، ولكنها في المقابل ترفض طمس الذاتي والفردية، وتؤكد استقلالية الصوت الأدبي». ويختتم شماس كلامه: «المقاومة التي يمارسها هذا الأدب هي من نوع مختلف: هي ضد قوى الظلام التي نهبت الفلسطينيين زمانهم ومكانهم، وكذلك ضد القيادات الفلسطينية والعربية التي فرضت عليهم زماناً ومكاناً مستعارين وجعلتهم رهائن محبسين، منذ جرم أوصلو الشائن».

قهوة قاسيون

أنس سلامة